قاسيون

العدد 462
السبت 17 تموز 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (15.292.342) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

عاش انتصار تموز..

بحرية الاحتلال التي تتجاسر على قوافل «الحرية» و«الأمل» لا تحاول فقط منع «التحولات الإستراتيجية في المنطقة إذا ما تم رفع حصار غزة» حسب أيهود باراك، بل تستميت في محاولات إزالة صور هزيمتها في ميادين المواجهة العسكرية، ومن بينها تدمير رموز «قوتها» - من شاكلة البارجة «ساعر ٥» خلال عدوان تموز..

الافتتاحية

بين ٢٤ تموز يوسف العظمة.. و١٢ تموز ٢٠٠٦

مثلما رفض القائد يوسف العظمة نصائح المتخاذلين بعدم مواجهة غورو في ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠، وهو العارف بالفرق الهائل في ميزان القوى ليثبت للجميع أن الانتصار النهائي معقود لمن يصمد في أرض المعركة بغض النظر عن نتائجها الميدانية المباشرة، كذلك رفضت المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله الاكتفاء بانتصار عام ٢٠٠٠ والمراوحة في المكان والسكون لنصائح المتخاذلين والمهولين بقوة العدو الصهيوني في وقت أدركت فيه المقاومة وقيادتها الشجاعة أن زمن الهزائم قد ولّى وجاء زمن انتصارات المقاومة والشعوب.

لقد أردنا بهذه المقارنة بين مأثرة الشهيد يوسف العظمة عام ١٩٢٠ وبين ملحمة الصمود الأسطوري للمقاومة اللبنانية في تموز ٢٠٠٦ التركيز على وجه الشبه الأساسي بين الواقعتين البطوليتين، ألا وهو إرادة المواجهة واتخاذ القرار السياسي الواعي بضرورة الدفاع عن الوطن والأرض والعرض مع عدم تجاهل الفارق في ظروف اتخاذ القرار في المعركتين آنفتي الذكر.. لكن الأهم في المحصلة النهائية ترك للأجيال السورية اللاحقة قاعدةً وطنيةً راسخةً لتحرير الوطن من الاحتلال كما فعل القادة التاريخيون العظام، أمثال تشي غيفارا، وبن بلّه، وهو شي منه، وكاسترو، وصلاح الدين الأيوبي..الخ.

وكذلك كان انتصار المقاومة في حرب تموز وغزة، حيث اتضح الحد الفاصل بين ملتزمي خيار المقاومة وبين مروجي خيار المساومة والتفريط بالحقوق والكرامة الوطنية في النظام الرسمي العربي التابعين للتحالف الإمبريالي-الصهيوني.

..شتان ما بين تموز ٢٠٠٦ والذي لا يزال مستمراً بكل نتائجه العظيمة عند أهل المقاومة ومؤيديها لدى شعوب هذا الشرق العظيم وشعوب العالم، وبين تموز ٢٠١٠ بالنسبة لقادة دول الاعتلال العربي، وشكل وجودهم المهين في أروقة البيت الأبيض، حيث لا يجرون محادثات، بل يستمعون للإملاءات ويخرجون على الصحفيين بالهجوم على المقاومة!.

من لبنان إلى السعودية مروراً بنظام حسني مبارك، نلاحظ مدى الانحطاط السياسي والتبعية لتلك القوى المهزومة والتي تطلب النجدة من واشنطن علناً ومن تل أبيب سراً من خطر المقاومة ودول الممانعة في المنطقة، ففي التحركات التي قام بها سمير جعجع والبطرك صفير وزيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز ورئيس مخفر السلطة في رام الله إلى واشنطن، كان واضحاً أن المطلوب وعلى رأس جدول الأعمال الأمريكي- الصهيوني- الرجعي العربي، هو ضرب المقاومة وإخمادها في المنطقة وحتى بقوة السلاح إن أمكن ذلك.

ويتضح الموقف السياسي أكثر إذا توقفنا عند نتائج زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو إلى واشنطن وجدول العمل اللاحق لما يسمى بـ«عملية السلام» في المنطقة:

١ ـ أعطى الرئيس أوباما (غير الأبيض والمحب للسلام والإسلام) تغطية كاملة للسلاح النووي الإسرائيلي «لأن واشنطن لن تطلب من إسرائيل أي شيء يمس بأمنها الاستراتيجي، والذي هو جزء من الأمن القومي الأمريكي»!.

٢ ـ اتفق الطرفان بشكل كامل على ضرورة الانتقال من المفاوضات غير المباشرة إلى المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، دون أن تتوقف جرافة الاستيطان الصهيوني في القدس وبقية مناطق الضفة الغربية والتي قارب حجم الاستيطان فيها ٤٢٪ من مساحتها مع مصادرة ٩٠٪ من مواردها المائية لمصلحة ٦٠٠ ألف مستوطن مقابل نحو مليوني فلسطيني يخضعون لأكثر من ٦٠٠ حاجز عسكري وجدار الفصل العنصري البالغ طوله أكثر من خمسمئة كيلو متر.

٣ ـ العمل على اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة الكيان، ما يعني إلغاء حق العودة وتهيئة المناخ لطرد عرب فلسطين ١٩٤٨ تحت «صيغة تبادل الأراضي» خصوصاً بعد تصريح محمود عباس «بأحقية اليهود في أرض الميعاد»!.

وهنا نذّكر بأن التفريط بحق العودة كان قد أسست له المبادرة العربية سيئة الصيت يوم جرى الحديث عن «حل عادل» لقضية اللاجئين، وقبل ذلك يوم بدأ التراجع عن الميثاق الوطني الفلسطيني في آخر مجلس وطني فلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ عندما جرت الموافقة على إقامة دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧، وصولاً إلى كارثة أوسلو ١٩٩٣ حيث تم توكيل السلطة في رام الله بالمفاوضات تحت حراب الاحتلال.

مثلما تراجع السادات عن خط عبد الناصر، كذلك فعل عباس بعد مقتل ياسر عرفات، تخلى عن المقاومة وأدار ظهره للشعب الفلسطيني واحتمى بالدول الغربية وقادة دول الاعتلال العربي لتأمين الأموال والمؤيدين واعتبر ما تبقى من هيئات منظمة التحرير والمسيطر عليها عبارةً عن خاتم شرعي لاستمرار المفاوضات والمساومة مع العدو الصهيوني. فمنذ عام ١٩٩٣ حتى الآن جرى تهويد كامل للأراضي المحتلة بالمعنى العملي والاستراتيجي مع بقاء بقع عربية مقطعة الأوصال «ما يجعل الكيان الصهيوني دولة فصل عنصري على كامل فلسطين التاريخية»!.

من هنا لن تستقيم الأمور إلاّ بالعودة إلى خيار المقاومة الذي جرى التآمر عليه من قادة دول الاعتلال العربي الذين لا ينفع معهم ومع حماتهم الإمبرياليين والصهاينة سوى دروس التموزين في عام ١٩٢٠ وملحمة عام ٢٠٠٦.

■■

الألوان لا تحل الأزمات..
النقل الداخلي يتخبط بين العام والخاص.. 6

تدهور القدرة الشرائية لدخل السوريين..
وجبة الفرد بين التضخم والسياسات الليبرالية .. 7

المواجهات البطولية في الجولان المحتل..
سفر نضالي جديد في مواجهة الغاصبين .. 8

واشنطن وسيؤول تناوران في «الأصفر»

أعلن البنتاغون أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تعتزمان «في المستقبل القريب» إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في البحر الأصفر، وذلك في غمرة التوترات بين الكوريتين على خلفية اتهام سيول بيونغ يانغ بإغراق إحدى بوارجها.

وقال المتحدث باسم البنتاغون جيف موريل خلال مؤتمر صحافي إن وزيري الحرب والخارجية الأمريكيين روبرت غيتس وهيلاري كلينتون سيزوران سيول في ٢١ تموز لإجراء محادثات مع نظيريهما الكوريين الجنوبيين.

وأضاف أن الوزيرين «سيعطيان الضوء الأخضر لسلسلة تدريبات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تشمل تدريبات بحرية وجوية في البحر الأصفر وبحر اليابان»، زاعماً أن طابع المناورات دفاعي ولكنها «سترسل رسالة ردع واضحة إلى كوريا الشمالية».

الكيان قلق على صحة «ذخره الاستراتيجي»..

أعربت مصادر «عليا» في الكيان الصهيوني عن قلق عميق يساورها على خلفية تقارير استخباراتية بلغتها تفيد بتدهور صحة الرئيس المصري حسني مبارك، حسب «الجزيرة نت».

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن هذه المصادر قولها إن «إسرائيل» قلقة جداً بعد تلقيها معلومات عن الحالة الصحية «السيئة من يوم إلى يوم» للرئيس مبارك من جراء إصابته بالسرطان، حسب قولها.

ويشير مصدر مصري رفيع مقرب من مبارك إلى أنه أرجأ لقاءً مع نتنياهو ريثما تنتهي قضية سفينة الأمل الليبية المتوجهة نحو غزة، ويتابع «من غير المعقول أن يلتقي مبارك نتنياهو فور تصادم القوات الإسرائيلية مع السفينة الليبية»، في حين تضيف الصحيفة أن مبارك أرجأ أيضاً لقاءً كان مقرراً مع محمود عباس، في وقت تشغل فيه التقارير عن تدهور صحته أجهزة الاستخبارات في العالم.

وأفادت صحيفة هآرتس مؤخراً أن صحة مبارك الذي يعتبر في الغرب محوراً هاماً لاستقرار المنطقة، تحولت مؤخراً لواحدة من القضايا الحساسة جداً بالنسبة للدول المجاورة لمصر وللدول العظمى الغربية.

ويعزو الباحث في تاريخ الشرق الأوسط البروفيسور حجاي إيرليخ الاهتمام البالغ المعلن والخفي من جانب «إسرائيل» بمستقبل مصر بعد مرحلة مبارك لشبكة المصالح الإستراتيجية المشتركة بينهما وعلى رأسها الموقف المضاد لما وصفه بالإسلام السياسي كما بإيران، وحركة حماس وحزب الله.

وقال إيرليخ- المحاضر في جامعة تل أبيب إن مصر لا تتمتع بخيارات كثيرة، «وإن تغيير سياسات النظام الحاكم من شأنه تعريض اقتصادها للانهيار، والمصلحة المصرية تقتضي المحافظة على علاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة وحليفاتها».

ويضيف أن مبارك حذر وينتهج سياسة خارجية أكثر «توازناً»، فهو لم يزر «إسرائيل» من جهة، لكنه يواظب على السلام معها، وهذا يفسر حالة الترقب والقلق غير الصريح في «إسرائيل» حيال الحالة الصحية للرئيس المصري.

وتوضح الصحفية سمدار بيري التي تغطي الشؤون المصرية منذ ثلاثة عقود في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «إسرائيل» معنية بأن يصمد الرئيس حسني مبارك أكبر مدة ممكنة في رئاسة الجمهورية لأنها اعتادت عليه وتعي مواقفه بصفته رئيس أكبر دولة عربية ومجاورة.

وتتابع: «لذا فإن كل تغيير في مصر يثير قلقاً كبيراً في إسرائيل نظراً للمصالح المشتركة الكثيرة».

وردا على سؤال الجزيرة نت، توضح بيري أن مبارك يتميز بنظرته للسلام وسعيه لحمايته، ولذا ترى به إسرائيل «ذخراً إستراتيجياً»، إذ أنه «بعد ثلاثة عقود من الحكم تبلور وتعزز مفهوم مبارك للسلام»!!!

كاسترو يحذر من «النووية»

في إطلالة تلفزيونية نادرة هي الأولى منذ أربع سنوات، ناقش الزعيم الكوبي الأممي فيدل كاسترو العديد من القضايا الدولية، أبرزها الملفان النوويان الإيراني والكوري الديمقراطي، والتطورات الحاصلة في المنطقة العربية، محذراً من اندلاع كارثة نووية، ومنتقداً في الوقت نفسه الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الدولية.

وحذر كاسترو من المواجهة الغربية مع إيران، مشيراً إلى أنها قد تؤدي إلى نشوب حرب نووية لأن القوى الغربية تلعب بالنار.

كما انتقد الزعيم الكوبي واشنطن لامتلاكها ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية وإنفاقها المتزايد على الصناعة الحربية أكثر من كل الدول الأخرى مجتمعة..

بصراحة

ثقافة العمل الجديدة والدفاع عن القطاع العام

◄ عادل ياسين

كثيراً ما يُطرح مفهوم ثقافة العمل الجديدة، ويجري التأكيد عليها في المؤتمرات النقابية والاجتماعات باعتبارها ضرورة مُلحّة وعلى العامل الالتزام بها في ظروف التحول الاقتصادي الجاري، وهذه «الثقافة» المُراد من العامل الالتزام بها، هي ما سيجعل شركات ومؤسسات القطاع العام تتجاوز أزماتها وتتخلص من خسائرها المتتالية، وبهذا الطرح يُشتَم رائحة اتهام العمال بالقصور والتخلف عن فهم طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وأن عدم الفهم هذا سيزيد الطين بلّة وسيجعل الأمور تسير باتجاه آخر، وفي هذا تهديد مبطن للعمال أيضاً لأن ما يقال إن الأمور لم تعد كما في السابق حيث كان العامل يأخذ أجره وحوافزه الإنتاجية وطبابته حتى ولو لم يكن يعمل ولا ينتج كما هو مطلوب، كما يتهمون به العمال. إن تلك الأوضاع لن تستمر بعد الآن!!

والسؤال أمام هذا الطرح: كيف استطاع القطاع العام أن يحقق النسبة الأعلى من واردات الدخل الوطني؟ هل مَن حقق تلك الأرباح واستمرار المعامل بإنتاجها في أثناء الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الإمبريالية على سورية كان بفعل الأشباح أم بفعل جهود العمال وعرقهم الذي تصبب وامتزج بحركة مسننات الآلات التي كانت تدير عمليات الإنتاج؟

إن تأثير الضغط الحكومي على النقابات هو من ولّد تلك الأفكار وجعلها ثقافة يجري الحديث عن ضرورة الالتزام بها، لأن الحكومة وفقاً لبرنامجها الليبرالي الذي يؤكد أن القطاع العام لم يعد هو القائد والسائد في المرحلة الحالية واللاحقة، وأن الاستثمارات والقطاع الخاص هما خشبة الخلاص للاقتصاد السوري، وهما من سيحلان الأزمات المتراكمة، كالبطالة ونسب النمو المنخفضة التي لن تحقق تنمية حقيقية، وإن الطريقة الأنجح لتقزيم القطاع العام والتخلص من مكوناته الأساسية، سيكون عبر الخلاص من عمالته التي أصبحت تشكل عبئاً حقيقياً على الحكومة كما يدعي «أركانها» في كل مناسبة يجري الحديث فيها عن واقع القطاع العام والمشاريع الإصلاحية التي لم تر النور إلا على الورق وفي البيانات الحكومة السنوية.

إن الكثيرين لا يستغربون أن تطرح الحكومة على العمال ثقافة جديدة مفادها تقليص اليد العاملة وتحويلهم إلى خدم، بعد أن كانوا سادة على آلاتهم وخطوط الإنتاج، ولكن المستغرب أن يطرح ذلك بعض القيادات النقابية ويجارون الحكومة بطرحها هذا إلى أبعد الحدود، وبهذا يكون التوافق واضحاً بين الطرفين. وما السكوت عن عدم قيام الحكومة بإصلاح حقيقي للقطاع العام، والموافقة على إفراغ المعامل والشركات من العمال، ونقلهم إلى جهات أخرى لا تمت لعملهم الإنتاجي بصلة تحت دعوى عمالة فائضة، إلا دليل على هذا التوافق الذي لا يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، ولا يحقق شعار الدفاع عن القطاع العام باعتباره ما زال، وفقاً لقانون التنظيم النقابي، القائد للاقتصاد الوطني، وأنه ملكية عامة لا يجوز ولا يحق لأحد مهما كان موقعه ومكانته التفريط به، وهذا ما أكد عليه أيضاً الدستور السوري.

فمهمة الدفاع عن الاقتصاد الوطني وعن الطبقة العاملة منوطة بالقوى الوطنية وعلى رأسها النقابات، وهذه المهمة الوطنية التي تعادل مقاومة أي اعتداء خارجي لن تتحقق إلا عبر استنهاض الطبقة العاملة وإشراكها قولاً وفعلاً في هذه المعركة الوطنية الكبرى، لأن قضية الدفاع عن القطاع العام والانتصار بها هي مكون أساسي من مكونات الانتصار على أي عدوان خارجي قد يتعرض له وطننا الغالي، لأن الدفاع عن الوطن ليس فقط بحمل السلاح واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة فقط، بل أيضاً بالدفاع عن قلعته الداخلية بأن تكون محصنة وقوية من أي اختراقات قد تضعفها، والدفاع عن القطاع العام والنهوض به هو جزء من حماية هذه القلعة التي ستؤمن المستوى المعيشي اللائق لفقراء شعبنا وفي مقدمتهم الطبقة العاملة وهم الجنود الحقيقيون الذين سيتولون الدفاع عن الوطن حتى تحقيق الانتصار.

إن ثقافة العمل المفترضة هي ثقافة الحفاظ على القطاع العام وتخليصه من ناهبيه ومن يريدونه ضعيفاً لا حول له ولا قوة، وهذا جزء من الاختراق الداخلي لجبهتنا.

فهل نقاوم هذه الثقافة الوافدة مع المشروع الليبرالي حتى ينتصر الوطن؟؟

■■

شركة بردى وعمالها بين سيف الاستثمار والإصلاح!!

منذ أن صنفت شركة بردى لصناعة البرادات ضمن شركات القطاع العام الخاسرة من وزارة الصناعة، والشركة تعاني الأمرّين تارة بتأخير رواتب عمالها وأخرى بقيام بعض المصارف العامة بالحجز على أموالها، ونتيجة لاستمرار هذه المعاناة التي لم تحرك أو تدفع بالجهات الوصائية لإيجاد حلول لها، ارتأت إدارة الشركة وبتعليمات من وزارة الصناعة بعرضها للاستثمار عن طريق الإعلان عن مناقصة، والمفاجأة أنه وللمرة الثانية من تقديمها للاستثمار خلال فترة شهرين أو أكثر لم يتقدم للعرض أحد، علما أن الشركة كانت تقدم عروضاً مغرية تضمن من حيث المبدأ العمال والمخزون وجميع الموجودات، ومع ذلك لم يتقدم باستثمارها لا جزئياً ولا كلياً حتى الذين يصنفون ضمن خانة مؤسسي هذه الشركة ويمتلكون الآن شركات خاصة في الصناعة نفسها و المجال نفسه لم يتحركوا على الرغم من الإمكانيات المادية التي تخولهم بالاستثمار.

ولهذه الأسباب تدخلت نقابة الصناعات المعدنية بدمشق وعقدت عدة لقاءات وجولات مع بعض العاملين وأعضاء مجلس الإدارة تم من خلالها الاتفاق على الخطوط العريضة لإنقاذ الشركة مما هي عليه، خاصة وأن الشركة بدأت منذ أشهر بتصنيع وتحديث أنواع البرادات التي تقوم بصناعتها مثل (برادات ٨ قدم ، وصناعة الجمادات، وتركيب الغسالات) بالاعتماد على الأيدي العاملة والخبرات الوطنية في الشركة، وفي هذا السياق صرح رئيس نقابة الصناعات المعدنية والكهربائية في دمشق أيهم جرادة لقاسيون بالقول: «ما بهمنا في ما نقوم به أن تقف الشركة وتصمد هذه الفترة حتى نستطيع الحفاظ على العمال والمنتج معاً، مؤكداً أن النقابة ستبذل كل جهودها من أجل ما خطط، في إقناع العمال بأن الشركة في النهاية هي استمرارها قوة لهم ولأبنائهم في العيش الكريم في هذه الظروف الصعبة» وأضاف جرادة خلال حديثه أن «أهم ما يجب أن نعمل عليه هو إيجاد طرق ومنافذ عديدة للتسويق الذي سيضمن على أقل تقدير رواتب العمال واستيراد ما يلزم في الصناعة، خاصة وأنه تم بيع نصف الإنتاج بعد تسهيل عمليات البيع بطريقة الأقساط» وختم جرادة حديثه بالقول:« أن مكتب النقابة في الأيام القليلة القادمة سيعقد اجتماعاً آخر مع مجلس الإدارة سيحدد ويقرر فيه جميع الإجراءات التي سيتم اتخاذها للفترة اللاحقة بالتعاون مع المدير العام للمؤسسات الهندسية ناصر الشيخ يوسف ».

ومن الجدير ذكره أن المصرف الصناعي كان قد قام باقتطاع ما يقارب ٧ ملايين ليرة سورية من أموال الشركة المخصصة من وزارة المالية من اجل إعطاء العمال الرواتب والأجور المتراكمة منذ أشهر،بالإضافة للأموال التي من حقهم نيلها من مؤسسة التأمينات الاجتماعية وضريبة دخل، حيث اعتبر المصرف أن هذه المبالغ هي جزء من الديون التي لابد من تسديدها والمتراكمة على الشركة من أموال المصرف منذ عام ٢٠٠٠ والمقدرة بنحو ١٤٠ مليوناً ليرة سورية، كما قام المصرف الصناعي بحجز حوالتين قادمتين من شركة كابلات في حلب الأولى بمبلغ مليون و٤٠٠ ألف وأخرى بمبلغ ٤٥٠ ألف ليرة، للقيام بتجميد حساب الشركة بشكل نهائي بعد أن تم إبلاغ مصرف التسليف الشعبي بأن الشركة لا تملك أي رصيد في حساب المصرف الأمر الذي أعاد أمر التحويل للشركة وأدى إلى ترتب أقساط جديدة عليها فوائد تأخير بحدود ١٢٪ بحجة عدم وصول جميع المبالغ إلى مستحقيها منذ عام ٢٠٠٠ ما أدى إلى إرباك شديد مع عدة جهات وتسبب بمشكلات جديدة كانت في غنى عنها وترتب عليها غرامات وفوائد وأضرار مختلفة في العملية الإنتاجية.

كما أن المصرف التجاري وبالتوازي مع الصناعي قد قام بتوجيه كتاب إنذار إلى الشركة يطلب فيه تسديد مبلغ كبير جداً أكبر من طاقة الشركة يقدر قيمته نحو مليار ليرة سورية ضمن فترة حدد أقصاها بثلاثة أيام فقط، أن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: أليست الشركة أحق لهذه السيولة في تأمين المواد الأولية الضرورية للإقلاع ثانية من جديد بعملية الإنتاج؟ ولماذا لا يتم محاسبة، ومعاملة الشركة من وزارة الصناعة والمصرفين كأية جهة عامة؟ أم أن سياسة الخيار والفقوس ستبقى هي الدارجة؟ وهل ستنجح النقابة في خطتها؟ أم هناك من يضع العصي في العجلات كما في كل مرة؟.

■■

الشركة السورية لنقل النفط.. توضيح قانوني

ورد إلى «قاسيون» الكتاب الذي يحمل الرقم م.ش.آ/٨٠/٨ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٤ من المدير العام للشركة السورية لنقل النفط م.نمير حبيب مخلوف الرد التالي: «السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم: إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم في عددها رقم /٤٥٣/ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٤ تحت عنوان «في الشركة السورية للنفط: تعميم جائر يقلص حقوق العمال» وبغية إزالة الالتباس الحاصل، وتوضيحاً للواقع القانوني للموضوع المثار، نود أن نبين التالي:

بداية نود أن نصحح بأن الموضوع المثار خاص بالشركة السورية لنقل النفط وليس بالشركة لسورية للنفط. فقد سبق أن صدر عن الإدارة العامة القرار رقم ٩١/١١٦٤ تاريخ ١٩٩١/٩/٢٨، المتضمن التعليمات التنفيذية لأسس صرف العلاوات الإنتاجية للعاملين في الشركة، والذي اعتبر أن العامل لا يستحق علاوة الإنتاج في حالة الإجازة المرضية، باستثناء ستة عشر يوماً يستفيد منها العامل دون حسم، وصدر صك إداري عن مدير الشؤون الإدارية في الشركة نظم هذا الأمر، وكان السند القانوني في ذلك الحين النظام الأساسي للعمل الذي كان معمولاً به في الشركة قبل صدور القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /١/ لعام ١٩٨٥. وقد استمرت الشركة بتنفيذ هذا القرار منذ ذلك التاريخ، غير أنه وبعد دمج شركتنا مع شركة نقل النفط الخام السوري التي كانت تطبق على عمالها النظام الصحي الصادر بالقرار الوزاري رقم /٢٤٢/ لعام ١٩٧٧.

استدعى إلينا العاملون الذين كانوا يعملون في الشركة المدمجة معتبرين بأن الـ١٦ يوماً المذكورة هي حق للعامل المريض وغير المريض، وقد طالب البعض منهم بأن تُصرف لهم كبدل نقدي لمن لم يحصل عليها.

تم تشكيل لجنة مختصة لدراسة هذا الموضوع حيث رأت اللجنة أن السند القانوني للقرار رقم ٩١/١١٦٤ السالف الذكر، والكتب الأخرى التي نظمت هذا الموضوع هو النظام الأساسي للعمل الملغى بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /١/ لعام ١٩٨٥.

مع الإشارة إلى أن النظام الصحي النافذ لدى شركتنا قبل ١٩٨٦/١/٢ لم ينص إطلاقاً على هذا الموضوع ولم يطبق لدى الشركة إلا بعد ١٩٩١، بناء عليه أصدرت الشركة الصكوك القاضية بتصحيح الخطأ السابق وأصدرت القرار رقم ٢٠٠٩/٩٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ القاضي بتنظيم الحوافز الإنتاجية في الشركة حيث اعتبر القرار أن الحوافز تعطى عن أيام الدوام الفعلية، ولا يمكن أن يُعتبر العامل الحاصل على إجازة مرضية بدوام عمل فعلي، وتم تطبيق أحكام المادة /٤٨/ من القانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ بخصوص الاستراحات المرضية بشكل عام.

إن تصحيح الخطأ السابق وتطبيق القانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وتنظيم الحوافز الإنتاجية لتكون على أساس أيام العمل الفعلية، ليس فيه مساس بأي حق عمالي ونحن حريصون حرصكم على أي حق تجيزه القوانين والأنظمة النافذة. المدير العام م.نمير حبيب مخلوف».

■■

قاسيون إذ تشكر المدير العام على هذا الرد توضح ما يلي: أولاً: أن التسمية كانت واضحة في متن المادة أن المقالة تخص الشركة السورية لنقل النفط، ثانياً: إن قانون العاملين الأساسي ١٩٨٦، والقانون رقم/٥٠/ لعام ٢٠٠٤ كان منسجماً مع المرسوم حين أكد أن « الأنظمة والقوانين الصحية تبقى سارية المفعول ريثما يطبق النظام الصحي» ثم أن هناك حقوقاً مكتسبة للعامل رغم مرور الزمن يبقى العامل محقا بها، وبناء على هذا فإن تشكيل لجنة لإيجاد سند قانون بما ذهبتم إليه، يخالف أحكام الدستور في الشركة السورية لنقل النفط، الذي به يستحق العامل إجازة مرضية يمنح الأجر الكامل بمعدل/٤/ أيام عن كل ربع من السنة، وتدور هذه الأيام إلى آخر السنة، ثالثاً: إن ما يهمنا مصلحة العمال التي هي أبدى من تشكيل اللجان.

العمال.. والحكومة الالكترونية.. سباق ضد الزمن

يبدو أن الطبقة العاملة السورية ستظل تحت رحمة القوانين والقرارات الروتينية القاتلة، هذه القرارات التي أصبحت أحد أهم أسباب ضياع جهد ووقت الشركات والمؤسسات العامة التي هي بأمس الحاجة إليهما، بل وهي الأحق بهما . ولعل من أسباب هذا الروتين تأخر الحكومة في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية الذي زاد من تأصل الفساد وامتداد جذوره إلى جميع الإدارات، ومن الأمثلة على ذلك تأشيرات أضابير العاملين في أية مؤسسة أو شركة أو وزارة حكومية، التي هي من مهمة الجهاز المركزي للرقابة المالية بدمشق، فهذه التأشيرات تعد كأحد البنود الرئيسية لإثبات وجود ووضع العامل على رأس عمله في الجهات الحكومية، وعندما نؤكد على وجود هذه البنود، فلأن الجميع على يقين أن هذه التأشيرة تعد ضرورة لابد منها للعامل خلال عمله في حال تعرضه لأية إصابة أثناء العمل أو حدوث أي مرض مهني، كما أن لها ضرورة عند نقله من مكان عمله إلى جهة حكومية أخرى، والأهم من كل هذا أن أي عامل يحال على المعاش أو بعد تقاعده بحاجة إليها للحصول على الراتب التقاعدي، لأنها من المكونات الأساسية لأوراقه الثبوتية في أية معاملة حكومية تخص ما تم ذكره.

ولكن للأسف الشديد حتى تاريخه، فإن هناك المئات من أضابير العاملين في مديرية حقول الحسكة «الرميلان»، لم تتم لها التأشيرة المذكورة مع أنه قد مضى على وجودهم على رأس عملهم عشرات السنين، حتى قارب العديد منهم سن التقاعد . والجهاز المركزي للرقابة المالية بدمشق لم يعط تفويضاً للجهاز المركزي المالي في فرع الحسكة للتأشير بدلاً عنه، أو إرسال ممثلين عنه إلى المديرية المذكورة، أو السماح لمديرية الحقول لتسليم أضابير العاملين لديها إلى الجهاز المذكور بدمشق للتأشير تسهيلاً لعملهم. ونتيجة للمعاناة التي يلاقونها في كل مرة لم يبق لهؤلاء العاملين سوى الصحافة لنصل بصوتهم إلى الجهات العليا في العاصمة من أجل وضع حد لمعاناتهم، فطرقوا أبواب عدد من المنابر الإعلامية ومن بينها قاسيون لإيصال هذا الصوت.

إننا نرى ضرورة إيجاد حل بالسرعة القصوى للموضوع، وإجراء التأشيرة المذكورة، لأن العاملين في الحقول ونتيجة لظروف عملهم الصعبة والمعقدة، وتعاملهم مع معدات الحفر والإنتاج والمواد الكيميائية وغيرها، معرضون في أية لحظة لإصابات العمل ولأمراض مهنية مختلفة، ناهيك عن بلوغ المئات منهم السن القانونية للتقاعد سنوياً.

فهل يعقل أن يقوم كل واحد من هؤلاء العمال بمفرده شخصياً، وهم من فئات وظيفية مختلفة، بمراجعة الجهاز المركزي للرقابة المالية بدمشق بعد هذه الخدمة الطويلة في الدولة لإجراء التأشيرة المذكورة، وهي من صلب وأساسيات وظيفة العاملين في الجهاز المركزي للرقابة المالية؟

■■

العلاقة بين التعليم وسوق العمل.. علاقة تبادلية

◄ ديمة كتيلة

أقامت هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورشة عمل حول ربط التعليم بسوق العمل في قاعة رضا سعيد للمؤتمرات استمرت يومين، وشارك فيها ممثلون من وزارة التعليم العالي والتربية والصناعة، بالإضافة إلى أساتذة من جامعة دمشق، كما تم استعراض التجربتين المصرية والألمانية في هذا المجال بحضور ممثلة من المعهد القومي للتخطيط في مصر وممثل من الهيئة الألمانية للتعاون التقني.

تناولت الورشة عدة محاور منها: النمو السكاني وانعكاسه على التدفقات الطلابية حاضراً ومستقبلاً، تحليل الوضع الراهن للتعليم بكل فروعه (عام، فني، تقني) وعلاقته بسوق العمل، التعليم في الخطة الخمسية العاشرة، دراسة تحليلية للتعليم الجامعي وتوزعه على الفروع المختلفة، التعليم التقني في المرحلة الجامعية، بالإضافة إلى التركيب التعليمي لقوة العمل والبطالة.

خلصت هذه الورشة إلى عدة نتائج وتوصيات وهي:

التوسع أفقياً وعمودياً في التعليم لاستيعاب الأعداد المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني، وتطوير أساليبه ومناهجه بما يتناسب مع التطور التقني والواقع العملي لرفع مستوى الكفاية الخارجية للتعليم وتناسب المستوى العلمي والفني لمخرجاته مع احتياجات المجتمع والعملية الإنتاجية.

انتهاج سياسة تعليمية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم بما يلبي احتياجات عملية التنمية وسوق العمل بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن التعليم وعملية التدريس.

العمل على إيجاد قاعدة بيانات خاصة بمخرجات المؤسسات التعليمية لتتم متابعتها بعد التخرج ودراسة مدى توافقها كماً ونوعاً مع احتياجات سوق العمل وذلك لوضع استراتيجية تعليمية صحيحة مبنية على الاحتياجات الفعلية من العمالة المؤهلة والمدربة بعيداً عن الهدر في الطاقات البشرية والمادية.

زيادة أعداد الطلاب في التعليم المهني والتقني للحد من الأعداد الكبيرة من خريجي العلوم النظرية في الجامعات التي لم تعد تلقى القبول المناسب لها في سوق العمل.

نشر ثقافة التدريب والتعليم المهني والتقني بين أفراد المجتمع وخاصة من العاطلين عن العمل وذلك حسب خصوصية المناطق الموزعة على كافة الأراضي السورية.

تعزيز مفهوم العمل بوصفه قيمة وليس وسيلة للدخل.

إحداث هيئة للتعليم الفني والمهني والتقني تضم ممثلين عن جميع الجهات المعنية وتنسيق جهودها في مجال وضع السياسات والبرامج التعليمية والتدريبية وتحديثها باستمرار لموافقة التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية.

الاهتمام ببرامج إعادة التدريب والتأهيل لمختلف التخصصات والمستويات التعليمية لاستقطاب التسربات الطلابية من المدارس والكليات.

تطوير العلاقة مع سوق العمل تضمن مشاركته الفعلية في تدريب الطلاب وتطوير المناهج من خلال إقامة اتفاقيات مع مؤسساته المختلفة.

إعادة النظر في الخطط الدراسية للأقسام العلمية في الجامعات والمعاهد بحيث يتم تضمينها برامج تعمل على متطلبات الإعداد العلمي ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة.

هذه التوصيات التي خرجت بها ورشة العمل بما تضمنته من تمثيل تربوي تعليمي وتخطيطي في سورية، قد توجهت نحو التعليم لجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات سوق العمل والعملية الإنتاجية.. فهل سنشهد بالمقابل توصيات من الجهات المعنية توجه لسوق العمل وممثليه من القطاع الخاص تدفعه لممارسة دوره في تطوير التعليم والبحث والتوظيف، وبالتالي في عملية التنمية ككل؟

إن نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من حملة الشهادة الإعدادية ومادون هي ٨٦ ٪ حسب المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧، وهذا يضمن لرب العمل أقل قدر من الأجر وأعلى نسبة من الأرباح ضمن الواقع الصناعي للقطاع الخاص السوري، الذي يركز على الاستثمار في التجارة والخدمات التي تشكل ما يقارب ٥٠ ٪ من مشاريعه، دون أن يلتفت إلى توظيف أمواله في مشاريع صناعية وزراعية متطورة وعصرية، وهذا يقلل من امتصاص الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل والمقدرين بنحو ٣٠٠ ألف عامل سنوياً بمن في ذلك العمالة المتعلمة وذات الإمكانات المعرفية الكبيرة.. فلم لا يتم السعي لدفع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات المتطورة التي تحتاج الأكفاء والخريجين أصحاب الاختصاصات العلمية؟

إن عدم مطالبة قوى السوق بمسؤولياتها تجاه العملية التعليمية يدفعها إلى المزيد من التهرب وعدم تحمل المسؤولية تجاه المجتمع والعملية التنموية.

■■

هناك من يشنق البرغل!

◄ وسيم الدهان

قد لا يحبذ البعض في الحكومة أو خارجها توجيه اللائمة فيما وصلت إليه حال المنتجات الوطنية من سوء إلى اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية والثنائية، ولكن هذه الاتفاقيات تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية شئنا أم أبينا، ولا سيما أن الانخراط فيها لم يترافق مع «تفصيل» آليات تساعد على درء مخاطر الإغراق عن السوق المحلية، ومن ذلك بناء قوائم بالسلع التفضيلية ووضع بعض الحواجز أمام استيراد السلع الأجنبية التي لها مشابهات تنتج محلياً.

الجديد في موضوع الإغراق هو البرغل التركي الذي شنق حتى الآن ثلاثة من أصل أربعة عشر معملاً آلياً لإنتاج البرغل في محافظة الحسكة، ويتوقع في حال استمرار السماح للبرغل التركي بـ«غزو» الأسواق السورية دون قيد جمركي أو وازع وطني يحرك المعنيين، أن تتوقف معامل الحسكة كلها، خاصةً وأن أسعار المنتج «المستورد» بعيدة عن المنافسة العادلة كلياً- حسب قول غرفة تجارة وصناعة الحسكة التي اشتكت إلى وزارة المالية لإعادة تقدير الحد الأدنى للاستيفاء الجمركي على مادة البرغل المستورد من ٢٠ ٪ إلى ٥٠٪ من سعر الحد الأدنى.

ليس من الواضح اليوم أن الأمن الغذائي والاقتصادي للبلاد سيبقى مدعّماً وراسخاً إذا ما اعتاد الناس «ارتداء ما لا ينتجون، وأكل ما لا يخبزون»، وإذا كان فتح أبواب استيراد الثياب «بدل تهريبها» قد أغلق في حينه مئات الورش الصغيرة في حلب ودمشق وريفيهما، فإن فتح أبواب استيراد الأغذية «بما فيها البرغل وهو ابن القمح» سيغلق أكثر من الورش، إنه سيغلق أفق الأمن الغذائي والأفق الاقتصادي بحد ذاته!.

ليس من الغريب أن ينتاب كل وطني ذلك الإحساس بالغبن كلما قرأ أو سمع خبراً عن توقيع اتفاقية تجارية جديدة، فذلك عائد ربما لأن عدد هذه الأخبار أكبر بكثير من تلك التي تتحدث عن دعم المنتج الوطني (ولو بليرة) أو عن افتتاح معمل جديد أو حتى عن اهتمام أحد في الحكومة بمستقبل سكان هذا البلد الجميل المقاوم وأمنه ومنعته!.

سيدة أعمال تصف التأميم بالخطأ الذي أخّر الصناعة السورية

قدمت سيدة الأعمال السورية مروة الأيتوني العضو في غرفة صناعة دمشق لإحدى المواقع السورية تصريحاً في غاية الخطورة، قد يؤسس لأرضية خاصة لبعض رجال الأعمال الذين ما زالوا يفكرون بالانتقام من الذين أصدروا قرار التأميم والتأكيد بأن نتائج تلك المرحلة لا بد من إزالتها بالمطلق..

ولم تكتف سيدة الأعمال بهذا، بل أعلنت بصريح العبارة أنها «مع الخصخصة، وخاصة خصخصة الصناعات الميئوس منها، بل ولا أرى ضيراً من إعادة المؤمّمات إلى أصحابها، لأن في ذلك ضربة معلم، إحياء الصناعة أولاً وإعادة ثقة ثانياً».

وبررت السيدة أيتوني قولها هذا بأن«قرار الخصخصة أعتقد للصالح العام، قبل أن يكون لصالح المؤمّمة ملكياتهم - فيما لو أعيدت - ودعني أسأل عن مبرّر المكابرة وعدم اتخاذ قرار بما يتعلق بمنشآت خاسرة أكّدت الدراسات والباحثون أنها إن أعطت أجور عمالها وهم في منازلهم، فإن خسائرها سوف تتقلص كما هي عليه الآن».

وعن سبب إصرارها في دعوتها بعودة المؤمّمات، قالت أيتوني: «أعتقد أن من الضرورة البالغة بمكان إعادتها لأصحابها، فهي غير ذات أهمية الآن، وفي إعادتها إعادة الثقة لمن هم في الداخل والخارج في آن (!!)، ودعني أقل إن مَنْ أمّمت منشآتهم إنما هم أبطال حقيقيون، عملوا من لا شيء صناعة منافسة فبدلاً من تكريمهم وقتذاك، أمّمت ممتلكاتهم، كما أعتقد أن التأميم هو الخطأ الذي أخّر الصناعة السورية لعقود، لكن لكل ظرف تبعاته، ولا يمكننا المحاكمة بمسطرة الآن، لأن الإنصاف يقول إن لتلك المرحلة أسبابها ومبرّراتها التي زالت بالمطلق الآن»..

إن ما صرحت به السيدة أيتوني يأتي بمثابة صفعة علنية وسافرة لمجمل الإنجازات التي حققها الشعب السوري في مرحلة التأميم وبعدها، وربما بات من الضرورة الدعاء والتضرع ألا يوافقها الرأي أعضاء فريقنا الاقتصادي الذي لم يفوّت لحظة أو فرصة وإلا وانقض فيها على منجزات عقود من النضال..

والسؤال: إذا كان هذا ما يقوله رجال وسيدات الأعمال علناً ولوسائل الإعلام، فما الذي يتهامسون به سراً في محافلهم المغلقة؟

آفة «الربا» تفتك بمدينة منبج.. وتسرق أقوات الكادحين

كثيراً ما تم الحديث في الصحف والمواقع الالكترونية عن الفساد في الوزارات والإدارات العامة، أو عن فساد الكثير من المسؤولين المرتشين أو المختلسين أو المعتدين على أموال الخزينة... وكثيراً ما تم التركيز على جريمة حدثت هنا أوهناك في أصقاع الوطن، أو عن تفشي مرض ما أو جائحة موسمية، أو ظاهرة اجتماعية طارئة تهدد شريحة معينة من السكان... وهذا أمر جيد.. لكن كثيراً ما يتم التغافل بقصد أو دون قصد عن آفة خطيرة تفتك بالمجتمع السوري وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية أيضاً، وهي التي تسمى بالمصطلح العامي (دين الفائدة) ويسميها القانون والقرآن الكريم (الربا).. فلماذا؟

آفة خطيرة ومتفاقمة

إن آفة (الربا) بدأت تفتك بمجتمعنا على وجه العموم، وفي الأرياف والمناطق المحاذية للمدن خاصة، ونسوق مدينة منبج في حلب نموذجاً لإثبات ذلك..

إذ لا يخفى على جميع أهالي مدينة منبج عالمهم قبل عاملهم، وخاصة في السنوات العشر الماضية، تفشي وازدياد نسبة المرابين، حتى بات يُطلق على المرابين في مدينة منبج (مافيا الربا).. إن مجرد تناقل هذه الكلمة (مافيا)، حتى وإن كان تداولها على مستوى شعبي، يدل على حجم نفور الناس وتقززهم من المسألة، ولكنه في الوقت ذاته يثبت أن ذلك لم يأت من فراغ , فالمرابون في منبج باتوا معروفين في كل أرجاء المدينة مشكلين قوة ضاربة، يتفاخرون ويتعالون على الناس برساميلهم الكبيرة التي لم يراكموها بعرق الجبين، بل على ظهور الفقراء والمحتاجين، وكثيراً ما تُشاهد هذه الفئة من المرابين في منبج يصولون ويجولون بشوارع المدينة وقراها بسياراتهم الفاخرة كأنهم ضمن حلقة من المسلسل التركي (وادي الذئاب) متنقلين من مكان إلى آخر لجني أموال رباهم من الناس المغلوب على أمرهم، الذين اضطرتهم الحاجة لاستدانة المال منهم، خاصة مع ازدياد نسبة البطالة والفقر وتردي الحالة المعيشية للكثير من أهالي مدينة منبج.

إن هذه الآفة ترزح تحتها اليوم الأغلبية العظمى من الشرائح الفقيرة والمتوسطة في أنحاء المدينة، مما يتيح للمرابي الرأسمالي التسلط على الجزء العظيم من دخل العمال قليلي المعاش والدخل، وتجعل كل منهم مُستبداً به حتى أنهم يكادون لا يتنعمون بأي قرش من رواتبهم رغم أنهم كثيراً ما يصلون ليلهم بنهارهم في محاولة لسد جوعهم وأود حياتهم.. فالمرابي يضع يده على معظمها قبل أن تصل إلى جيوبهم أحياناً، وذلك يُوصل بعضهم لفساد الأخلاق وارتكاب الجرائم، ويحط من مستوى معيشتهم ومستوى تعليم أبنائهم وتربيتهم.

هذه النتائج الحتمية هي مجرد جزء ذاتي، لكن بشقه العام، تقوم الهموم والأحزان بدفع على العمال نحو اليأس، فتؤثر على كفاءتهم ونشاطهم الذهني والبدني، فيدفع المجتمع بكامله ضريبة ذلك..

أما في الجهة الأخرى أي في صفوف المرابين فإن الميل لجمع الأموال وعدم إنفاقه إلا على مصالحهم الشخصية وملذاتهم المشبوهة، يولد لدى المرابي غرائز دنيئة كالبخل والغرور والاعتداء على حرمات الآخرين وشهوة الابتزاز وتحجر القلب وحب المال والتفاني في سبيل جنيه بأية طريقة كانت، ويحول دون تداول الثروة بوجه صحيح في المجتمع، ويوجهه عن الفقراء إلى الأغنياء..

إن المرابين في مدينة منبج منفلتون من عقالهم، وكأنهم أصحاب بنوك خاصة إلا انها غير مرخصة ولا تخضع لأية ضوابط قانونية أو أخلاقية وهذه الفئة من المرابين يسعون دائماً إلى استيفاء ديونهم الربوية بذاتهم وبعضلاتهم المفتولة، ويسترون في محلاتهم ومكاتبهم على أنها تجارية ومُسميات أخرى، لكن ما كان خلف الستار أعظم..

إن اهالي مدينة منبج اذ يناشدون كل الجهات المعنية لإيقاف تفشي هذا المرض السرطاني المستشري في مدينتهم بكثرة، والقصاص من كل شخص تُسول له نفسه أن ينال من كرامة المواطن السوري التي هي فوق كل اعتبار.

أحمد صلاح طلعت

أطراف الحارة الشرقية في «حفير الفوقا».. بلا ماء!

يعاني العديد من سكان الحارة الشرقية في بلدة حفير الفوقا التابعة لناحية صيدنايا في ريف دمشق، من عدم وصول مياه الشفة إلى منازلهم، وخاصة تلك المبنية شمال طريق حفير الفوقا- حلا.. ورغم قيام العديد من المتضررين برفع الشكاوى وتكرار تقديم الطلبات منذ عدة سنوات إلى مديرية المياه لإيجاد حل إلا أن الواقع القائم لم يتغير، بل ما فتئ يزداد سوءاً دون أن تبادر (مياه صيدنايا) للقيام بأية خطوة حاسمة لحل المشكلة وإيصال المياه للمحرومين منها..

بعض الأهالي تجشموا عناء وتكاليف مد الأنابيب إلى الخط الرئيسي، وبذلوا محاولات شتى لاستجرار المياه إلى بيوتهم لكن دون جدوى، فلا مياه متبقية في الأنبوب الرئيسي، لأن عدداً من أصحاب البيوت والمزارع المنخفضة يقومون باستهلاكها عن آخرها في سقي مزروعاتهم وبساتينهم، ويتعمدون وضع سدات مختلفة في الأنابيب ليحتكروا المياه لأنفسهم دون أن يقوم أحد بمعاقبتهم أو بمحاسبتهم!.

ويؤكد المواطن علي عثمان طه القاطن فوق الطريق بمسافة لا تزيد عن الخمسين متراً، أن بيته الذي تجاوز عمره العشرين سنة لم يحظ حتى الآن بنقطة ماء واحدة، وقد اشتكى أكثر من مرة في مياه صيدنايا هذا الواقع المرير لكنه لم يلق أذناً صاغية، وما يزال هو وعائلته الكبيرة يستجرون المياه على حسابهم.. ويؤكد أن الورشة الفنية أجرت أكثر من استطلاع وتفقد للوضع القائم وثبت لها وجود الاعتداءات على الشبكة في أكثر من موقع، لكنها لم تقم بأي إجراء لردع المخالفين، كما لم تبذل أي جهد جدي وحاسم لإيصال الماء إلى بيته النظامي المرخّص أصولاً..

يذكر أن بلدة حفير الفوقا مليئة بالينابيع الرقراقة والآبار الارتوازية الغنية والعامرة بالماء العذب، لكن مشكلة توصيله إلى الحلوق العطشى ما تزال على أشدها..

فماذا يفعل المواطن الظمآن في هذه الحالة؟ هل يذهب إلى المعتدين على الشبكة ويأخذ حقه بيده، أم يقدم الرشوة للورشة الفنية كي تنظر لحاله؟ أم لعل المسؤولين يريدونه أن يموت من العطش هو وعائلته؟

الجواب برسم أصحاب الأمر و(المياه) في محافظة ريف دمشق.. وعسى نسمع الأخبار الطيبة قريباً..

مطبات

اقتراحات مجلسية.. حضارية

◄ عبد الرزاق دياب

من الطبيعي أن نعترف أننا نتجنى في بعض الأحيان على بعض مسؤولينا من دون وجه حق، ونحمّلهم فوق طاقاتهم بكثير، كما أننا نسيء الظن بهم على اعتبار أنهم يهملوننا بعد أن صاروا مسؤولين عنا، وكانوا من قبل مواطنين كحالنا.

ولكن بقليل من التمعن، والتروي، وقراءة ما يصدر عنهم، وما يقولون عن مشكلاتنا في اجتماعاتهم، ومجالسهم، نتأكد من تجنينا، ومبالغتنا في ظلمهم، وسوء الظن بهم.

ففي الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس محافظة دمشق ما يؤكد اهتمام أعضائه، ويؤكد مبالغاتنا، إذ يقول الخبر إنهم تقدموا بعدة مطالب منها تخفيض الرسوم في فاتورة الكهرباء، ووضع حد لعمل مقاهي الانترنت حتى ساعات متأخرة، وعدم ترسيم السيارات التي لا تحقق شرط الجاهزية.

أسألكم بالله الذي جلت قدرته أليس هذا الأمر يعنينا كمواطنين؟ أوليست هذه المطالب مطالبنا؟ ألم نشكُ من الضرائب التي تحصّل مع فاتورة الكهرباء، ألم نشكُ من ضريبة النظافة العالية التي لا منطق لها، ألم نقل إن الضرائب على فاتورة الكهرباء أكبر قيمة من فاتورة الكهرباء نفسها؟.

أسألكم بالله مرة أخرى، ألم نطالب بتحديد عمل مقاهي الانترنت، وغيرها من المقاهي التي تسهر حتى الصباح، وتقدم الأرجيلة للمراهقين، وكم من مرة كتبنا وأزبدنا عن ضرورة عدم الترسيم للسيارات التي تنفث السم في هوائنا، وتتسبب في ارتفاع إصابات السرطان في بلادنا. ما طرحه أعضاء مجلس المحافظة هل يخرج عن مطالبنا كمواطنين وإعلاميين، ومع ذلك ينبري بعضنا للومهم، واتهامهم بالتقاعس، طبعاً باستثناء بعضنا ممن يرون الأمور من العمق.

يتابع الخبر: (وخلال اليوم الثالث للدورة العادية الرابعة، ناقش الأعضاء تقارير المكتب التنفيذي لقطاعات المالية والشرطة والنقل والمرور والاتصالات، داعين إلى وضع إشارات تحذير بمعايير عالمية على الطرقات التي تشهد عمليات حفر وترميم، ورفع مستوى أغطية الصرف الصحي التي تسبب الضرر للسيارات، ولم ينسوا المطالبة بإزالة «سوق الحرامية» تجنباً للسمعة السيئة التي يتصف بها). بربكم.. أليست هذه دعواتنا، ألم يسقط بعض المواطنين قتلى لعدم وجود إشارات تدل على أعمال الصيانة والحفر في أمكنة عدة، أو لكون هذه الإشارات غير واضحة، أو غير موجودة في أولويات متعهدي أعمالنا، أما سوق الحرامية ألا يعتبر وصمة عار في مدينة كدمشق، سوق مفتوح للصوص لبيع مسروقاتهم على الملأ.

كما أن هؤلاء الأعضاء تطرقوا إلى قضايا كبرى وشائكة، ومشاكل تخص الأرض التي نقف عليها، التراب الذي نمشي على صعيده، ويتابع الخبر: (وتساءل أعضاء المجلس عن المراحل التي وصل إليها مشروع مترو دمشق، ومصير محطات التحلية التي تعاقدت عليها المحافظة، ومشروع جر المياه من الريف إلى المدينة). ألم نفضح الدنيا بمشكلات النقل العام، وعيوب الباصات والسرافيس، والطرقات الضيقة، وأن شركات النقل الخاصة لم تحل أزماتنا بل عقدتها، واتهمناها بابتزازنا، وأنها تريد الربح فقط، ألم نقل بأن المترو هو المشروع السحري الذي سيلغي المشكلة، ويوسع علينا في نقلنا وترحالنا، ألم نملأ الدنيا صراخاً بكوننا عطشى، وأن المياه تصل إلى بيوتنا كل ثلاثة أيام، ويغالي البعض فيزيد المدة إلى أسبوع، وأن التلوث ينال من مياهنا، وأن الصرف الصحي يختلط معها فيسممنا، وأن المدينة القاحلة يمكن أن يعينها شقيقها الريف من فائض مياهه العذبة؟

بالله عليكم ألا نظلم هؤلاء المسؤولين حين نتهمهم بالتقصير، ألسنا متطلبين أكثر من اللازم، ألسنا طماعين، ولا نرحم أحداً، ونزيد من أعبائهم.

لكن بعد هذا النقد الذاتي الذي يجب أن نمارسه على ذواتنا.. يبقى من حقنا سؤال واحد، ألسنا نسمع بهذه المطالب منذ زمن طويل، وقصة سوق الحرامية، والمترو، والمياه، والمقاهي، والضرائب، وسواها.. هي نفسها مطالبنا القديمة التي لم تتحقق، وتناقشها المجالس وسواها كلما اجتمعت.. أما آن لهذه المطالب أن تتجدد، وببعض المغالاة.. تسقط من جداول هذه الاجتماعات.

■■

في دمشق.. أهالي حي البيادر يسألون: هل من مجيب؟

ألم يصل بعد صوت الاستغاثة الذي أطلقه أكثر من مرة أهالي حي البيادر إلى المسؤولين الذين أخذوا على عاتقهم حماية المواطن وضمان استقراره وأمنه وسلامته؟ فإلى من يتوجه المغبون إذا لم يسمع حُماته شكواه؟ فقد تقدم أهالي الحي بشكوى للمرة الثالثة إلى محافظ مدينة جاء فيها:

«مقدمه: أهالي وسكان منطقة برزة – حي البيادر – اتسترد حاميش – دمشق، يمثلهم المحامي الأستاذ محمد فايز المحايري.

لقد أقدمت الجمعية السكنية للعاملين في شرطة دمشق على هدم عدة منازل جارية بملكيتها، وتركت الأنقاض والأحجار وقضبان الحديد مرمية في الشارع العام دون إزالة. الهدم حدث دون الحصول على رخصة لازمة، وبقيت مخلفات الهدم في الطرقات والحواري، مما أدى إلى سد بعض الطرقات الرئيسية للحي وأحدث صعوبة بالغة في السير فيها نتيجة للركام الهائل الذي تحول إلى مرمى للقمامة، الأمر الذي أدى إلى تكاثر الذباب والحشرات، مما يسمح لأمراض معدية وأمراض جرثومية خطيرة بالتفشي بين سكان الحي في غمرة هذا الصيف الحار، والحالة على هذا النحو منذ ثلاثة أشهر وما يزيد.

تقدمنا بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٩ إلى بلدية برزة بشكوى جماعية شفهية وشكوى خطية لشرح الأمر وإلزام الجمعية بإزالة ما تم هدمه والمخلفات على نفقتها، إلا أن البلدية لم تستجب لذلك نظراً وحسب ما نعتقد، أنها ممالئة وتريد كسب ود الجمعية كونهم من رجال الشرطة، ثم تقدمنا إلى دائرة الخدمات في المحافظة بالشكوى نفسها، ولكن ما من مجيب ولا مكترث.

سيدي المحافظ: أعتقد أن السبب في هذه المضايقات والأعمال هو التضييق على السكان الذين هم في خلاف مستمر مع هذه الجمعية. ولما كان المنظر الكلي للهدم والقمامة الذي يقع على الشارع العام مباشرة، فان ذلك يسبب أذى لسمعة مدينتكم النظيفة، ولاسيما أن الشارع الذي يقع فيه هذا الأمر يرتاده السياح والأجانب والمغتربون، ولا تساهم هذه المناظر في تحسين سمعة المدينة من حيث ما عرف عنها من نظافة، لاسيما سيدي المحافظ أن الحال على هذا النحو يشكل تهديداً خَطراً لسلامة المواطنين، فالعديد من الأطفال ويومَيا يتعثرون ويصابون بالرضوض والخدوش نتيجة الأنقاض المرمية على قارعة الطريق، مضيفاً أن هناك جدراناً غير محمية وآيلة للسقوط لم يتم هدمها بشكل كامل، ما يشكل أداة قاتلة لمن تقع وتسقط عليه لا سمح الله، إلا أن الحالة خطرة جداً من عدة جهات، صحية كانت أم أمنية، وندعوكم للنظر بأم العين.

وللمرة الثالثة جئت بهذه الشكوى لسيادتكم ملتمساً الإحالة لمن يلزم لإجراء اللازم، ورفع الخطر بالكامل عن أهالي هذا الحي، وأيضا لمحاسبة المقصرين الذين تمت إحالة الشكاوى السابقة إليهم ولم يقوموا بواجباتهم، لاسيما وأن دائرة الخدمات في المحافظة على علم بهذه الشكوى، والمهندس المسؤول عن المنطقة يشاهد الوضع يومياً دون أن يتخذ أية إجراءات توجبها عليه وظيفته. وتفضلوا بقبول الاحترام اللائق والتقدير... وقد ذيلت الشكوى بتوقيع المحامي الوكيل محمد فايز المحايري».

إن «قاسيون» إذ يهمها توفير الأمن والاستقرار لكافة المواطنين، تضم صوتها لأهالي حي البيادر في برزة وتطالب المسؤولين بوضع حد لمشاكلهم ومعاناتهم، ففي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■■

الصحافة الوطنية.. والبلطجية الجديدة

لا ندري من أين تولّد ظن البعض في مدينة البوكمال أنهم فوق القانون والنظام، وأن لا رادع يردعهم إذا راحوا يعبثون في المدينة مرتكزين إلى شريعتهم، شريعة الغاب، مبتهجين بأنهم خارج إطار الدولة وقوانينها ولا يوجد أحد يستطيع القول لأيّ منهم «يا مايل تعدل» كما يقول المثل الشعبي، فإذا ما تجرأ أحد وقال لهم شيئاً من هذا القبيل قامت الدنيا ولم تقعد، وكالوا للقائل شتى أنواع التهم، وحاكوا له أصنافاً من المؤامرات والمكائد، ليصل الأمر بهم إلى التهديد بالقتل أو الخطف أو دفن الواقف في طريقهم وهو على قيد الحياة..

هذا ما كان من متعهد شبكة الصرف الصحي في البوكمال الذي راح يهدد ويتوعد على مرأى ومسمع جمع من أهالي البوكمال، والسبب وقوف مراسل قاسيون مع أهالي البوكمال في مطالبتهم له بالتقيد بشروط العقد، وأهمها وضع طبقة نظافة أسمنتية تحت القساطل وزيادة نسبة الأسمنت، ولأن المراسل أجرى اتصالاً هاتفياً مع المهندس المشرف (أيمن الخطيب) الذي وجه الجهاز المشرف بضرورة الأخذ بهذه الملاحظات، واتصل بالمتعهد منبهاً إياه بضرورة ذلك، مما أثار حفيظة هذا المتعهد ليصل به الأمر للقول حرفياً: (أكبر صحفي اشتريه بـ /٥٠٠/ ليرة من دمشق إلى البوكمال أنتم الذين تدعون الوطنية والغيرة على المصلحة العامة)....إلى ما هناك.

طبعاً نحن ندرك أن حجم الفساد الذي استفحل بكل مفاصل الحياة في بلدنا جعل هذا المتعهد وغيره ممن يشبهونه يصولون ويجولون ويهددون ويتوعدون ويصل بهم الأمر لحد محاولة لجم دور الصحافة الوطنية الغيورة على المصلحة العامة بالترهيب، أو بالترغيب الرخيص.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في ظل غياب المحاسبة: هل سيستطيع هؤلاء فعلاً في وقت تجاوز كل أنواع السلطات بما في ذلك السلطة الرابعة بعد أن كادوا يسيطرون على كل فعاليات البلاد؟

إننا في قاسيون نؤكد لهؤلاء ومن لف لفهم أن التهديد والوعيد يزيدنا إصراراً على أداء دورنا الهام في الوقوف بوجه كل أنواع الفساد، فهذا الوطن ليس مزرعة للفاسدين والمتنفذين، ومهما يكن الأمر سنبقى رافعين راية محاربة الفساد ومن يمارسه دون خوف من أحد...

البوكمال. تحسين الجهجاه

محصول القطن مشروع «مسكنة» في خطر

لم يبق مفصل من مفاصل المجتمع والدولة إلا وتغلغلت فيه أصابع الفساد الخفية في ظاهرة غير مسبوقة تاريخياً.. بل لقد أصبح الفساد أكثر من ظاهرة وبات عرفاً في استغلال العمال والفلاحين وسائر الكادحين الذين أصبحوا فريسة سهلة في ظل السياسات الاقتصادية للطاقم الاقتصادي في مفاصل الاقتصاد عموماً، وخصوصاً في المسألة الزراعية كون وطننا يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى، وقد كانت طوال الوقت سبب أمننا الغذائي، وقوة وطننا في مواجهة التحديات والمخططات الخارجية المعادية..

لذلك فإن ضرب الزراعة يشكل خطراً كبيراً على الوطن وعلى المواطنين.. وكما ضرب محصول القمح.. يتعرض محصول القطن للخطر.

ومشروع مسكنة شرق محافظة الرقة الذي يمتد من حدود المحافظة الغربية إلى أطراف (شعيب الذكر) شرقاً على مساحة تبلغ /٧٠٠٠/ سبعة آلاف هكتار تقريباً، هو أحد المشاريع المهمة التي أنشئت منذ عدة سنوات وفيه نحو خمس عشرة جمعية فلاحية، ومن خلال الشكاوى والإطلاع على واقع محصول القطن الحالي تبين أن نسبة عالية من الحقول تعرضت للعطش.. قلة قليلة منها بحالة عالية من الري.. والسبب هو الإهمال والتقصير والفساد في جهاز الري.. علماً أن المضخات تعمل بكامل طاقتها مما يزيد المعاناة والتراكمات على الفلاحين الفقراء بشكل خاص.. وهم الأغلبية.

وهنا نتساءل لمصلحة من ما يجري في مشروع مسكنة شرق؟ وما تتعرض له الزراعة عموماً؟

إن محاسبة الفاسدين والمسؤولين عن ذلك، والتوزيع العادل للمياه وتوفيرها سيبعد الخطر أولاً عن محصول استراتيجي ومهم لاقتصاد الوطن، كما أنه سيعوض الفلاحين عن خسائرهم في محصول القمح.. وبالتالي يساهم ذلك في تحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

الرقة. محمد الفياض

استملاك دون مصلحة عامة

تم استملاك مشروع حوض اليرموك الأعلى في محافظة درعا بعد معاناة طويلة للفلاحين من وضع إشارات استصلاح على صَحيفة العقارات في كل من مدينة (درعا ـ داعل ـ طفس ـ وقرية عتمان) هذه الإشارات منعت الفلاحين منذ فترة طويلة وإلى الآن من حرية التصرف بأرضهم والعمل الحر بما يخدم مصالحهم من (بيع وشراء أو إفراز العقارات نتيجة التوزيع بالانتقال الإرثي أو الشراء)

وإذا كان الإستملاك لا بد منه فيجب أن يكون بمقتضى المصلحة العامة كما يرد في نص مشروع الإستملاك، كما يجب الالتزام بالشروط الفنية للمشروع التي تحقق هذه المصلحة، وهي:

١ـ حسب الدراسة الفنية للمشروع يجب أن يروي مساحة /٧٥٠٠/ هكتار.

٢ـ المشروع منذ بدايته وحتى الحدود القصوى لم يتجاوز مساحة /٣٥٠٠/ هكتار.

٣ـ تم تنفيذ أقنية ري مكشوفة على كامل مساحة الدراسة /٧٥٠٠/ هكتار فبقيت الأقنية حوالي /٤٠٠٠/ هكتار دون أن تصلها المياه إطلاقاً مما أدى إلى خرابها وتهدمها وخراب الطرقات الموازية للأقنية، لأنها لم تصلها المياه قط، إضافة إلى سوء التنفيذ الذي كان سبباً رئيسياً، وقد أشرنا على صفحات «قاسيون» منذ أكثر من ثلاث سنوات إلى هذا الموضوع.

٤ـ حاورنا مسؤول الإستملاك عن سبب إستملاك الأقنية غير الصالحة للاستعمال والطرقات التي لم تعد صالحة أيضاً أجاب بأن قانون الإستملاك يجيز استملاك الجزء المستعمل الذي يمكن إرواؤه حسب غزارة المياه المتوفرة، إضافة إلى الجزء غير المستعمل. ثم سألناه، هل الإستملاك فيه مصلحة ونفع عام؟ قال أنا مقتنع أن لا فائدة منه لا للدولة ولا للمواطن، ولكن قد يتوفر مصدر مياه في المستقبل. ثم سألناه هل لديكم دراسة وبحث الآن عن تأمين مصدر جديد يغطي النقص؟ قال لا يوجد ذلك حسب علمي.

٥ـ أرسل السيد مدير الموارد المائية بدرعا كتباً إلى كل من مجالس مدن (درعا ـ داعل ـ طفس ـ قرية عتمان) كتاب رقم ١٥٠/ص تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ وكتاب رقم ١٦١٣/ص تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٤ بناءً على كتاب الهيئة العامة للموارد المائية رقم ١٣/فا/هـ تاريخ ٢٠٠٩/١/٧ واستناداً لبلاغ مجلس الوزراء رقم ٤٨/ب/٢٦٥٢ تاريخ ١٩٨٤/١/١٥ لإحصاء العقارات الواقعة ضمن حدود النطاق العمراني من أجل إجراء المقتضى اللازم، وفهمنا أن المقصود هو حل مشكلة العقارات الواقعة داخل المخطط التنظيمي التي فيها أقنية ولا تصل المياه من المشروع إليها، لرفع إشارة الاستصلاح عنها واستثنائها من الإستملاك، وتولي مجالس المدن المسؤولية عنها حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المواطن حسب المخطط التنظيمي.

هذه خطوة جيدة جداً للمصلحة العامة وللمواطن، ولكن لماذا لا أحد يتجرأ ويأخذ قراراً باستثناء العقارات التي لم تصل المياه إليها بإطلاق يد أصحابها الفلاحين؟ ولا يوجد في الأفق القريب إمكانية تأمين موارد مائية لها. لذلك فإن مصلحة الفلاحين تقتضي:

أ. الإستملاك فقط على أجزاء العقارات التي تمر فيها الأقنية المخدمة بالمياه والتي يمكن استمرار تزويدها بالمياه حسب الطاقة المتوفرة.

ب- استثناء العقارات التي لم تصلها المياه لا سابقاً ولا يمكن أن تصلها لاحقاً من قرار الاستملاك.

ج- رفع إشارة الاستصلاح عن كامل العقارات أو السماح للفلاحين بالتصرف بعقاراتهم كما لو لم تكن الإشارة موجودة.

درعا. فهمي العاسمي

«تجار الموت» يحصدون أرواح الشباب بعقاقير مهدئة!

الحكومة مسؤولة بتجاهلها لحقوق المناطق الفقيرة

◄ ماهر عدنان فرج

أخذت ظاهرة تجارة الأدوية الممنوعة بالانتشار مؤخراً بشكل مخيف في المجتمع السوري وذلك على الرغم من القيود والتحذيرات الكثيرة التي أطلقتها وزارة الصحة في وجه من يزاولون بيع هذه الممنوعات الدوائية في الصيدليات، حيث تمنع قوانين وزارة الصحة بيع بعض الأدوية دون إظهار وصفة طبية بها، لما تسببه من مخاطر على حياة البشر في حال استخدامها لأغراض غير طبية.

لكن، وللأسف فإن ما يجري على الأرض يدعو إلى القلق، فبعض الصيادلة يتناسون القوانين ويتجاهلون تحذيرات وزارة الصحة لدرجة أنهم نالوا بكل جدارة اسم «تجار الموت» حيث باعوا ضمائرهم وتناسوا آداب المهنة التي وجدت أصلاً لخدمة البشر، وبات بعض هؤلاء الصيادلة مصدراً مهماً لتجار آخرين يقبعون خارج قوانين وزارة الصحة وينسابون خارج تحذيراتها، ليروجوا لأقرانهم في المجتمع أنواعاً مخففة من «المخدرات» تبدأ بـ«شراب السعال» ولا تنتهي بالـ«سيتاكودائين».

إذاً، الملام الأول عملياً هو أولئك الصيادلة «الرخيصون» الذين تحولوا إلى «باعة»، وهم قلائل بطبيعة الحال، فرغم معرفتهم بما قد تتسبب به هذه الأدوية من مضار على حياة متعاطيها لكون معظمها ينتمي إلى فئة الأدوية المهدئة والنفسية التي تستخدم عادةً في علاج أمراض نفسية والحالات المرضية العقلية، تراهم يلهثون وراء حفنة من الليرات يحصدونها من أرواح الشباب السوري.

وتحوي هذه الأدوية بطبيعة الحال على نسبة عالية من «المهدئات» التي تملك تأثير «المخدرات» نفسه في حال تعاطيها بنسب كبيرة، حيث يمنح تعاطيها للمريض شعوراً بالراحة والاسترخاء وحالة من الرضا، وهذا ما يجعل الكثير من الشباب يلجؤون إليها للهروب من واقعهم وعجزهم عن مواجهة صعوبات الحياة المتزايدة، ودليل ذلك أن المناطق التي تنتشر فيها هذه التجارة هي المناطق التي يعاني أهلها من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والبطالة التي تعدّ آفة البلد «حكومية النكهة» بامتياز، كما أنها السبب الرئيسي لمعظم الظواهر السلبية في مجتمع الشباب السوري، ولاسيما في الأرياف الفقيرة غير المدرجة على قائمة التخديم الحكومي، والأحياء الشعبية التي تقبع خارج التغطية بشكل عام، والمحيطة بدمشق بشكل خاص.

للبطالة أثر كبير في تعاظم هذه الظاهرة المؤذية للمجتمع، فمعظم المتاجرين بهذه الآفة هم من العاطلين عن العمل الذين وجدوا في هذه التجارة ربحاً سريعاً وفيراً تنازلوا للحصول عليه عن قيمهم ومبادئهم، والكلام هنا ليس محاولةً لتبرير لجوء هؤلاء إلى هذا النوع من التجارة وإنما هو لتسليط الضوء على الأسباب التي دفعت الكثير من الشباب إلى السير في هذا الطريق، وكذلك حال المتعاطين، فمعظمهم أيضاً عاطلون عن العمل ويقطنون في أماكن مهمشة «عملياً» وغير مخدمة اجتماعياً بالوجه المطلوب من الحكومة بشتى مؤسساتها.

فبمجرد أن تسأل أياً من الطرفين عن سبب اللجوء إلى هذه التجارة بالأدوية أو تعاطيها ستجده يلقي اللوم على الظروف الاقتصادية، فمزاول التجارة يقول إنها تدر ربحاً أكثر مما يقدمه العمل غير الموجود أصلاً، ويشير صراحةً إلى أنه يتعامل مع بعض الصيادلة والأرباح تكون مناصفة بين الشركاء، أما المتعاطون فيبررون زلتهم هذه بأنها طريقة للهروب من الواقع والظروف الصعبة، وأداة لتحصيل بعض الهدوء والاسترخاء المفقودين نتيجة هذه الظروف الصعبة.

السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا: لماذا تعاني معظم المناطق الفقيرة والأرياف قلة الاهتمام الحكومي إلى هذا الحد؟ وإلى متى ستبقى السياسات الحكومية بعيدةً عن تأمين حاجات ومتطلبات المجتمع السوري الشاب؟ إن انتشار الانحراف بين فئات الشباب ما هو في النهاية إلاّ إحدى نتائج تقصير بعض الجهات في الحكومة بأداء مهامها، ما يزيد الظروف تعقيداً ويدفع بالمزيد من الشباب إلى شراك الفاسدين وأعوانهم، وعليه فقد بات لزاماً اليوم إعادة النظر بكثير من الأمور، ومنها بكل تأكيد دور الحكومة الداعم للمشروعات القادرة على توظيف الشباب لمساعدتهم في بناء مستقبلهم بعيداً عن الآفات القاتلة لهم ولبلدهم في الوقت نفسه.

تبقى الإشارة إلى أن أكثر الأدوية التي يتعاطاها المدمنون رواجاً هي: الزولام، البالتان، البروكسيمول، سيتاكودائين، وشراب سيمو المهدئ للسعال، وهي كلها عقاقير تتسبب بتلف خلايا الدماغ وتسرع بالخرف وتزيد احتمالات الإصابة بالأمراض العصبية.

■■

سوق الهال بدمشق.. عنوان للفوضى المنظمة!

◄ محمد هاني الحمصي

تأسست سوق الهال الحالية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي في منطقة الزبلطاني بدمشق، وأصبحت بموقعها الجديد السوق الرئيسي المتخصصة ببيع الخضار والفواكه بالجملة، لكن هذه السوق تعتبر من أكثر الأسواق السورية قسوة وتعقيداً من حيث شروط العمل الصعبة والمتعبة فيها كالـ«العتالة» على سبيل المثال، وتبدو السوق للوهلة الأولى صغيرةً لكن مساحتها تبلغ نحو نصف هكتار مربع، ورغم أن هذا المكان قد تم بناؤه من أجل تسويق الخضار والفواكه تحديداً إلا أن هذه الوظيفة لا تشغل سوى ربع المساحة، أما الباقي فمخصص لتسويق اللحوم والمعلبات والكثير من المواد الغذائية الأخرى.

تكاد سوق الهال أن تكون المكان الوحيد الذي يعمل ٢٤ ساعةً دون توقف ولسبعة أيام في الأسبوع، ويقارب عدد المحال فيها نحو ٧٥٠ محلاً تتنافس فيما بينها بشكل يصل إلى حد الوقاحة، لذلك فهي تستحق علامة الصفر بالسلوك وامتيازاً في سوء الأخلاق، فهذا ما تكرسه اللغة الدارجة فيها والأوساخ المتراكمة في أنحائها، فعندما تنظر إلى الخضار تراها مغبرة ومحشوة في صناديق متراكمة وكأنها تقبّح نفسها بنفسها باعتبارها الأرخص. والشيء المزعج بشكل كبير في السوق هو دخول قرابة /٣٤٠٠/ شاحنة وبراد يومياً إليها، وهو ما يزيد معاناة الجوار لما تصدره هذه الآليات من ضجيج يكاد يصم الآذان، خصوصاً في المدخل الجنوبي للسوق حيث تقف السيارات لإنزال بضائعها.

وتعتبر قلة النظافة السمة البارزة لهذا المكان الذي يفتقد لأدنى مقومات السوق الحضارية، فهو مكان أساسي لتجمع النفايات والذباب بالإضافة إلى بقايا الخضار واللحوم التالفة الموجودة، وما يزيد الطين بلة هو مشكلة سوء التصريف الصحي في معظم الأرجاء وخصوصاً في فصل الشتاء، حيث تتجمع المياه بشكل غير طبيعي مشكلةً مستنقعات صغيرة مليئة بكل أنواع الأوساخ، وتجد بين أركان السوق أن عدد المشردين يتفاقم أسبوعياً ما يزيد أعداد حالات السكر العلني في المنطقة كلها والاعتداء على المارة نساءً ورجالاً، فمن المستحيل أن تجد مشرداً هناك لا يحمل موساً كباساً «الفقر لا يعرف المستحيلات»، ويندر أن يمر يوم دون مشكلة أو مشاجرة عنيفة بين المزارعين والتجار أو بين السائقين والعتالين.. تتشغل بها السوق كلها، ولكنها غالباً ما تنتهي بمصالحة «بوسة شوارب» رغم أنها في كثير من الأحيان تسيل فيها الدماء، وكل هذا يجري بعيداً عن محاسبة القانون الذي ضل طريقه إلى السوق بغض النظر عن موقعة الجغرافي.

النظام الشائع في سوق الهال هو الفوضى المنظمة، حيث لا وجود للقانون هناك، فالسوق تستمر بفعل محركها الذاتي الأساسي «المال». والدورة الاقتصادية الكاملة فيها هي «المنتج، تاجر الجملة، تاجر المفرق»، إضافة إلى السائقين والعتالين. والنظرية الصحيحة هنا تقول: إن السوق تقود نفسها بنفسها وهي نظرية اقتصادية جديدة أثبتتها سوق الهال، وتفوق بواقعيتها حتى النظريات الليبرالية الجديدة.

والفوضى منتشرة ودورية البلدية تمر مرة كل أسبوع مرور الكرام ويكون ذلك يوم الخميس بالذات ما يزيد في المخالفات والفواتير غير النظامية وشراء التجار البضائع من الفلاحين بأسعار التراب، وذلك ما جعل الفلاحين هم الحلقة الأضعف في الموضوع أياً كان النظام الاقتصادي المتبع «اشتراكياً أو نظام سوق اجتماعي».

الغريب في السوق هو الحديث عن وجود نقابتين؛ الأولى: تعنى بشؤون العاملين، والثانية: بتسيير أمور التجار. غير أن ما يحدث في الواقع ينفي عمل الاثنتين. فاللجنة الأولى المهتمة بأمور العمال تقوم برفع الشعارات الرنانة من نوع الرعاية الصحية وتنظيم الدوام وإعطاء الإجازات..الخ. وبالمتابعة يتضح أن جميع هذه البنود غير موجودة، حيث ينفي العمال وجود أي متابعة لصحتهم أو شؤونهم فهم «مسحوقون ولا يعرفون طعم الاهتمام أو الرعاية»، أما النقابة الثانية: فهي تهتم بحل مشكلات التجار وتسيير أعمال السوق وإيجاد الحلول للنزاعات القائمة، كالامتناع عن الدفع أو تغيير مواصفات البضائع، وهذه اللجنة تخضع لمعيار «اللامنطق» في آلية عملها وهي مهمشة ولا أحد من التجار يخضع لقراراتها، فالمكان هنا إذاً لا يخضع لنقابة أو لجنة أو نظام، فالنقابة هنا تبقي إحدى الأسماك الصغيرة بالمقارنة مع الحيتان والتجار أصحاب الأيدي الأخطبوطية والذين يعتبرون أسياد السوق وعمالقته، وهذا القانون الذي يحكم السوق اشتد صرامةً منذ عدة سنوات، أي حين قررت محافظة دمشق نقل السوق إلى منطقة «الدوير» في عدرا وهذا ما لا يعجب التجار فقرروا المقاطعة، حتى عدلت المحافظة عن قرارها وتوجهت أنظار المحافظة إلى منطقة «الكسوة»، وحتى الآن لا يزال الخلاف قائماً بين المحافظة وحيتان السوق وليبقى هذا الصراع مفتوحاً على مجالات عدة.

لكن ما يتناقله رواد السوق في الوقت الحاضر هو أن السوق قد تتحول إلى سوق نصف جملة، وبالتالي نصف فوضى، على حين سينتقل القسم المعني ببيع الجملة إلى سوق جديدة يتسلط عليها عمالقة وحيتان جدد يتحكمون بمصائر العمال وبأسعار أغذية الناس على حد سواء!.

■■

قصص قصيرة جداً من المنطقة الشرقية!؟

◄ زهير مشعان

القصص القصيرة جداً هي أشد أنواع القص الحديث فتكاً وفضحاً للواقع.. مكثفة ومركزة وتجسد مآسي كبيرة بكلمات قليلة.. وإليكم الدليل..

لا شواطئ ولا حدائق مجانية بعد اليوم

شواطئ الفرع الصغير من نهر الفرات محجوزة للمستثمرين.. العديد من الحدائق العامة مستثمرة وأسعارها فوق سياحية لخدمات أدنى من عادية..!! أما التي لم تستثمر فمهملة وألعاب الأطفال فيها مدعاة للسخرية.. حديقة المطار القديم وحديقة حويجة صكر. سأل الطفل أباه الفقير: أين سألعب يا أبي..؟ أجابه بكآبة: تعال يا ولدي نبحث عن حدائق وشواطئ بديلة كالطاقة البديلة.. ألا تحب الأحلام؟ وغفا الطفل على كتف والده.

مكعبات وسط المدينة

عشرون كشكاً ونيف.. متران بمتر تقريباً من صفائح الحديد.. احتلت جزيرة المنتصف وأُجرّت للباعة الجوالين بأسعار يسمونها (رمزية) باستثناء ذات المواقع المهمة، فهي لذوي الحظوة لأن مجلس المدينة فقير وغرق في وهم الاستثمار.. منظر بائس يثقب العين.. تحديث وتطوير أليس كذلك..!؟

الكبير والصغير بخمسين.. و«الحسّابة بتحسب»:

منذ وجد نهر الفرات.. وجدت السياحة المجانية والقرابين.. أليس الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار!؟ مع التلوث الكبير أصبحت السباحة خطرة... المسبح الحكومي الوحيد أخذه مستثمر.. الصغير والكبير بخمسين.. يا بلاش!؟ لكن زاد عدد القرابين..

أريد أن أقلع!

أريد أن أقلع، قالها بوهن الفلاح المسكين: جاءه الجواب الأول: لست طبيب أسنان. الجواب الثاني: أريد بطاقة قلع للشوندر.. لقد طبخ وأصبح جاهزاً للأكل بسبب الحرارة المرتفعة عندنا.. الجواب الأخير: انتظر حتى ينتهي شوندر المحافظات الأخرى. وسأل نفسه: ترى لماذا أوقفت الرقة استقبال الشوندر من المحافظات الأخرى؟.

نوريا نور!

مبنى دائرة حكومية جديد يزهو بعشرات الأنوار في طرف المدينة الشرقي. سر القادمون والمغادرون من اللوحة.. حارة الطب المجاورة (هرابش) أدهشها المنظر الأخاذ الذي أثار ظلمتها.. غارت بقية الحارات الفقيرة وتمنت أن يكون بجانبها دائرة حكومية..!!

كرم حاتمي..

تبرعت إحدى شركات الأدوية الحاتمية عفواً الخاصة لمديرية الصحة - بجرعات من أدوية التهاب الكبد الوبائي المنتشر في المنطقة الشرقية من دير الزور، بسبب التلوث وخاصة المياه، قسم من الجرعة تنتهي صلاحيته في ٧/١٣، والآخر في ٧/٣٠، الطبيب المسؤول عن القسم عندما أخبروه بالأمر هز رأسه لا مبالياً والآخرون اضطروا للسكوت.. أبشروا أيها المرضى بالشفاء العاجل!

هاتف ما بعد منتصف الليل

الثانية والنصف بعد منتصف الليل وهو وحده، رن جرس الجوال.. جاءه الصوت غاضباً عنيفاً حاداً: اقطع الكتابة يا ... وإلا ...

فكّر برهة بعد أن أغلق السماعة، لعل تركه للكتابة ينهي الفقر والنهب والفساد.. ونام وأوصى أولاده: لا ترفعوا السماعة، وغفا، ولأول مرة لم يأته كابوس منذ أن سمع بالخطة الخمسية العاشرة..!!

■■

غاسق.. «كاد الفقر أن يكون كفراً»..

◄ محمد عصام زغلول

لقد اختلفت فلسفة الفقر بين الحاضر وما غبر من الزمان، واختلفت فلسفة الفقراء أنفسهم للحالة الذهنية والمادية التي تفرضها عليهم الأوضاع، أو التي يفرضونها هم أحياناً.. حالات إبداع وتميز ما كانت لتنشأ إلا في تلك البيئة الفقيرة.

ولكن هل يختلف فقر الأمس عن فقر اليوم؟ هل زاد الفقر إلى حد لم تعد السيطرة عليه ممكنة؟ لقد تحول الفقر - في معادلة غريبة جداً - إلى رأسمالي كبير يسيطر على عبيده! أمرهم بالكدح ليل نهار، ولا يعطيهم حتى ما يسد رمقهم، (أما العاطلون أو المعطّلون عن العمل الشريف قسراً أو كنتيجة للإفساد المنظم) فيوزعهم في الصباح على شتى القطاعات، جماعات إلى التسول، والجميلات إلى الفجور، والمهرة إلى السرقة والاحتيال!

وفي المساء يعطي بعضهم كسرات من الخبز، ويبقى معظمهم طاوين، حتى يجدّوا العمل في الصباح التالي!

هذا الرأسمالي يبدع أشكالاً شتى من محاولات الكسب، والغريب أنه ليس كغيره من الرأسماليين، يشابههم في كل ما يزرعونه من جهل وتخلف ومرض وجوع، ولكنه يختلف عنهم بأنه وعبيده لا يحسنون الكسب، لأنه لو استطاع الكسب ولو بطريق غير مشروعة، فسيفقد مكانته ولن يعود «الفقر» سيداً!

حالة جديدة كنا نراها في المسلسلات، صارت حقيقية على أرض الواقع، فرضها هذا الرأسمالي بعبقرية وحذق، أشخاص مهمتهم أن يرموا أنفسهم بين أحضانك، لا تعرف لم؟ ولكنك ستعرف بعد أن تجلس فتاة جميلة في سيارتك بسرعة، تنظر إليك بابتسامة رقيقة، ثم ما تلبث أن تكشّر عن أنيابها وترفع «الولاويل» لتجمع عليك الناس، ثم تستجر بضعة آلاف منك وأنت تخشى الفضيحة!

وستعرف أيضاً حين تدكك سيارة. تبدو عفوية. ثم يحاول سائق السيارة أن يبتز منك مبلغاً، فإن استجبت فبها، وإلا ستتفاجأ بأنه يطلب الشرطة، لتنظيم ضبط. وهذا تراه بسيطاً. إلا أنك لن تجد السائق حين تصل الشرطة، بل سيهاتفك شخص من قبله ليقول لك إنه في العناية المشددة، وستضطر أن تدفع مئات الآلاف بدل العشرات، كي لا يتم توقيفك ريثما تتبدى حالته الصحية.

هذا ما جرى معي وربما يجري معك مثله أو ما يشابهه، فتنبه، حين تفتح باب سيارتك. أنصحك. بأن تستعين من «شر غاسق إذا وقب».

هذا الرأسمالي يكبر أكثر وأكثر بعلاقة طردية مع ازدياد الجهل والفساد، وبعلاقة عكسية مع محاولات القضاء عليه، وإلا تفعلوا فسنتحول إلى عشرين مليون غاسق، نبدع الأفكار في المليون الذهبي المتبقي، فانظروا أينا أشد بأساً!

■■

لقطة من سورية

يدفع أبو لطفي طنبر البطيخ وسط زحمة السيارات في الجسر الأبيض بدمشق، صارخاً: «عالمكسر يا بطيخ.. دم الغزال هالبطيخ».. يتوقف أينما يشاء حين يستوقفه زبون، ويسير أينما يشاء بحثاً عن الرزق القليل.. «يصف» طنبره تارة على اليمين، وتارة على اليسار حسبما يقتضي الظرف مطلقاً دعاباته بصوت شامي أجش عتيق..

الجميع يحبون أبو لطفي عدا عناصر شرطة المرور.. لأن طنبره بلا لوحة يمكن أن يساوموه على إنزال أرقامها في دفتر المخالفات.. وهو بدوره لا يعيرهم أي اهتمام، ولا يبحث أن قدم لهم بطيخة كـ«هدية» في أي وقت، لأنه ليس مضطراً لذلك حتى الآن، ويقسم أنه لن يفعل ذلك أبداً حتى لو صادروا له العربة والبغل.. فما عاد في العمر ما يستحق تقديم «الهدايا» القسرية..

بعد الخصخصة المركّزة للنقل الداخلي..
قراءة أولية في النتائج..

نجوان عيسى

ساهمت الميكروباصات «السرافيس» لسنوات طويلة في تأمين تنقل المواطنين بشكل مقبول نسبياً، كما أنها ساهمت في تأمين آلاف فرص العمل خلال هذه السنوات، ولكنها ما لبثت أن اتهمت فجأة من جانب من أدخلها واعتمدها بأنها غير مريحة وغير حضارية، فضلاً عن تسببها بالازدحام والتلوث... وصدر القرار بإيقافها أو بترحيلها!!..

وسرعان ما بدأت وزارة النقل تنفيذ مشروعها في سحب هذه الميكروباصات من الخطوط الرئيسة للنقل الداخلي في دمشق، واستبدالها بباصات كبيرة تعود لشركات خاصة راحت تملأ الشوارع، ولكن الانطباعات الأولية السريعة لتشغيلها واحتلالها للعديد من الخطوط الحيوية أظهرت عدم رضا الناس عنها، لذلك فقد أضحى اليوم وبعد مرور فترة لا بأس بها على تنفيذ هذا القرار، وبعد أن بدأت نتائج هذا الإجراء بالظهور، من الضروري أن نسأل: ترى في مصلحة من صب هذا الإجراء؟

بداية لا بد من القول إن الهدف المعلن لهذا الإجراء، هو تحقيق مصلحة المواطنين من خلال تأمين تنقل مريح ولائق لهم، وتخفيف الازدحام والتلوث. إلا أن جردة حساب بسيطة تكفي للقول إن هذا الإجراء لم يأت في مصلحة الغالبية العظمى من المواطنين، الذين أصبحوا في معظم الأحيان مضطرين للتنقل وقوفاً في الباصات المكتظة ولمسافات طويلة، وبشكل مهين. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ليس هناك من يحاسب أصحاب شركات النقل الخاصة على خطة النقل، خصوصاً أنها لا تشغل العدد الكافي من الباصات بحيث تؤمن تنقل المواطنين بشكل مريح، بل يعمد أصحابها إلى جني الأرباح الطائلة من خلال حشر المواطنين في الباصات، وهكذا يضخم هؤلاء ثرواتهم على حساب راحة وكرامة وصحة آلاف المواطنين دون أية محاسبة أو مراقبة، ويضاف إلى ذلك أن الباص الذي ينقل بكمية المحروقات نفسها ثلاثة أضعاف، وأحياناً ستة أضعاف العدد الذي ينقله الميكروباص، يجب أن تكون تعرفة ركوبه أقل، في حين أن الواقع جاء معاكساً لهذا الاستنتاج البديهي، لأن التعرفة نفسها طبقت على النقل بالباصات، بل إن تجزئة التعرفة التي كانت مفروضة على الميكروباصات على الخطوط نفسها لم تفرض على الباصات الكبيرة، وهكذا يصبح واضحاً حجم الأرباح الفاحشة التي يجنيها هؤلاء بطريقة أقل ما يقال عنها إنها غير شرعية.

ومن جهة أخرى فإن هذا الإجراء لم يترك أي أثر إيجابي ملموس فيما يتعلق بتخفيف الازدحام في شوارع العاصمة، بل ربما يكون قد تسبب في اختناقات مرورية عديدة بسبب عدم تناسب حجم الباصات الكبير مع الشوارع الضيقة غير المعدة لاستيعاب باصات بهذا الحجم. وفضلاً عن ذلك، فإن نسب التلوث العالية الناتجة عن عشرات آلاف المركبات التي لا تلتزم بشروط السلامة البيئية، وأولها مركبات القطاع العام، لن تتأثر بسحب بعض الميكروباصات واستبدالها بالباصات الكبيرة التي ستنفث سمومها بدورها في سماء عاصمتنا.

وهكذا لم يحقق هذا الإجراء أياً من أهدافه المعلنة، وأما نتيجته الفعلية فقد كانت ترك العشرات من سائقي الميكروباصات على الخطوط المستبدلة بلا أية فرصة عمل، وإطلاق يد المستثمرين في كنز الأموال، وفي استغلال السائقين الذين يعملون في هذه الشركات، والذين يؤكد أغلبهم أنهم يعملون بلا أية ضمانات، وبأجور زهيدة.

هكذا يغدو واضحاً أن كيفية تنفيذ هذا الإجراء لم تصب إلا في مصلحة المستثمرين وجيوبهم، أما المواطنون والسائقون ومدينة دمشق، كلها كانت ولا تزال خارج حسابات وزارة النقل والقائمين على هذا المشروع الذي يمثل واحداً من أسوأ مظاهر مشاريع الخصخصة و«الانفتاح» في البلاد، فهل هناك من يريد إعادة النظر؟

■■

الألوان لا تحل الأزمات..
السيرة الذاتية لتخبط النقل الداخلي بدمشق.. بين العام والخاص

عبد الرزاق دياب

كما ضاع في الصيف اللبن عند أجدادنا العرب، قد يضيّع الصيف الأزمة المرورية في شوارعنا، فالصيف القائظ منع الناس من الخروج إلا لأمر هام، لذلك بإمكانك أن ترى باصات النقل في دمشق نصف ممتلئة على الواقف، رغم أنها كانت أكثر زحمة في أيام المونديال، فالفرجة المبهرة دفعت الشباب للذهاب إلى المقاهي، والامتحانات الجامعية العامة (غير المفتوح وأشقائه) قد انتهت، كل هذه الأسباب قللت من هول المشهد المروري الخانق. الأزمة ستعود إلى الظهور الفج عندما يعود الطلبة إلى مدارسهم وجامعاتهم، ويعود الشتاء ليفرض مشاكله، ومسابحه، وأوحاله.

الشوارع.. أزمة

أزمة النقل العام في بلدنا من أهم الأزمات وأعقدها، والسبب ببساطة يعود إلى أننا كمواطنين نحتاج دائماً إلى التنقل شئنا أم أبينا عبر الأسطول الذي يجتهد المعنيون بسيرنا باجتراح الحلول بتحديثه تارة، وبتنسيقه تارة أخرى.

ولكن قبل الغوص بشأن ما يتعرض له هذا الأسطول من تعديلات بين القطاعين الخاص والعام، بين الباص والسرفيس، في السعر وتجزئة السعر، في وقوده العادي القاتل، ووقوده الأخضر الصحي، قبل كل هذا وذاك، هناك مشكلة المكان الذي تسير عليه أقدام المطاط التي تتهادى أو تتقافز وهي تحملنا في الحفر مرة، وعلى المطبات البلاستيكية والإسفلتية مرة أخرى.

من باب الإنصاف يبدو العمل والاجتهاد – في دمشق – قائماص على حلحلة أزمة الشوارع، وإن كان بطيئاً، أو متعثراً في كثير من الأحيان ودون استراتيجية واضحة، خاصة في إنجاز الساحات توسعة واختصاراً، أو الأنفاق التي أخذ بعضها كثيراً من الوقت زاد الأزمة أكثر من حلها، وساحة العباسيين كانت مثالاً لبطء التنفيذ، وتعثر الدراسات، فأخذت من الوقت أكثر مما قد تأخذه مدينة بأكملها من دراسة وعمل.

شوارع المدينة تضيق على سياراتها المتراكمة، وقت الذروة لم يعد في دمشق يمثل ساعة انصراف الناس من عملها إلى بيوتها، صارت كل الأوقات ساعة لذروة الازدحام، ولم تخفف الحلول المؤقتة من الأزمة، على الأقل قد يقول قائل لكنها محاولة للحل، فهل حلت على سبيل المثال تحويلة بردى الزحمة المرعبة تحت جسر الرئيس باتجاه شارع الثورة؟

كما أن إزالة بعض الإشارات على أتوستراد المزة وإطالة الالتفاف، لم تفعل شيئاً سوى أنها ركزت الزحمة عند إشارة (الإسكان)، عدا عن الزحمة في كراج السومرية، والضغط القادم إليه من دمشق، أو باتجاهها من الريف والمدن الجنوبية.

وعلى سيرة السومرية يبدو أن المحافظة اقتنعت أخيراً أن المواطن الذي يقطع الشارع من بين السيارات – في كراج يخدم خمس محافظات – يحتاج إلى جسر أو نفق يمر عليه أو منه، فها هي أخيراً بدأت بتنفيذ جسر مشاة يصل ما بين ضفتي الشارع.

أما منتظرو الانتهاء من نفق كفرسوسة الذي تعتبره محافظة دمشق من أهم مشاريعها ويؤمن السير السريع وباتجاهين في منطقة شرق – غرب المدينة، هؤلاء المنتظرون يتحملون وزر الالتفافات والطرق الفرعية ريثما توفي المحافظة وعدها بانتهاء العمل مع أواخر العام الحالي ٢٠١٠.

النقل الجماعي.. التحولات

بعد أن اعتقد أغلب السوريين في بداية التسعينيات أن أيام التعلق على باب باص الحكومة ولت إلى غير رجعة، وأن السرافيس التي كتب على بعضها (السيارة مكيفة) هي انتقال رائع باعتبارنا نستحقه، جاء ما يؤكد أن هذا الاعتقاد قد خاب، لأن هذه الوسيلة التي اعتمدها الكثيرون كمصدر رزق لهم لم تصمد طويلاً، والأدهى أنها لوثت المدينة حتى الاختناق، وصار لا بد من البحث عن بديل أو مساعد لها لحل المشكلة دون أن يتسبب الأمر بقطع تلك الأرزاق.

الحل كان في العودة إلى دفاترنا القديمة، مؤسسة النقل الداخلي التي وزعت بعض باصاتها على المؤسسات والشركات العامة، لديها الكثير منها فقط يحتاج إلى إصلاحات صغيرة ويصبح قادراً على العودة إلى الخدمة، وبالفعل عاد الباص الأخضر إلى شوارعنا يتراقص مع ركابه المتعلقين ببابه المفتوح دائماً على الشارع، وعاد السائق إلى دعواته للركاب المكتظين بداخله بالرجوع، والمفتش للقبض على المتسللين بالمجان.

هذه الفكرة قادت إلى فكرة أكثر تطوراً بالباصات المماثلة من حيث الحجم والسعة، الباص الصيني ظل سنوات ينتظر دوره في خدمتنا، ولكنه دخل شوارعنا بكراسيه البلاستيكية الضيقة حسب حجم المواطن الصيني، وتم دعم الخطوط الطويلة في الريف، ومن ثم داخل المدينة، ودخل المنافس الجديد ليستفز السرافيس، ويخفض سعرها، ويحمل جزءاً كبيراً من رزقها الذي هو نحن. الفكرة بدورها لم تحل المشكلة، وفكر أصحاب الرأي والمال، وجاءت الحلول الأخرى على هيئة الشركات الخاصة بباصاتها الملونة وأسمائها المبهجة على أسماء الزهور الدمشقية.. إنما الفرق بسيط في أنها تنفث سماً أسود اللون.

الشركات الخاصة ألغت قطع البطاقة، وصار السائق يحمل بطاقات كما أيام زمان عندما كانت الباصات الكبيرة هي العاملة على خطوط المدينة والريف، حينها كان الجابي يمسك علبته الخشبية، جزء ليضع فيه (الفرنكات) وجزء للكروت الصغيرة، وزادت الأمر بأن كتبت التعليمات الإنسانية خلف ظهر السائق، ممنوع التدخين، النظافة حضارة، السائق والمفتش إخوتك فساعدهم، أفضلية الجلوس للنساء والعاجزين.. إلى آخر هذه السمفونية الإنسانية، لكنها أخذت أجراً أكثر، ولم تتجزأ تعرفتها الكاملة.

نقل بالألوان

لا تحمل باصات الشركات الخاصة أسماء جميلة فقط، لكنها ملونة بالأحمر والأزرق والرمادي، وهذا ما يجعلها مميزة شكلاً، لكنها تشبه الباص الأخضر بخدماتها، فالكراسي البلاستيكية التي لن تصمد طويلاً هي ذاتها، والألوان البراقة ستصبح معتادة، ومع السنوات ستتحول إلى ألوان مختلفة.. ووجه الشبه الأكبر أن المواطن ما زال معلقاً، والسائق هو السائق، والتدافع سيبقى، ولن يسير من موقفه دون أن يكدس الناس المحشورين بعضهم على بعض.. أضف إلى ذلك أنها ستفشل ما تسعى إليه المحافظة في خطوة التوسعة للشوارع، لأن وقوف باصين ملونين (وإن كان أحدهما رمادياً والآخر أحمر) سيسد الطريق.. والهواء.

علاوة على أننا يجب ألا نسى صدورنا ومدينتنا مما تنفثه هذه الملونة من سموم المازوت، وإلا ما نفع الاستنجاد بها، فلا هي حلت أزمة النقل، ولا خففت من موتنا مختنقين بريحها.

المواطن يتحدث

المواطن باعتباره المعني بالأمر، كونه من يتأثر أولاً، وكون من يروجون الحلول يخطبون على وسائل الإعلام باسمه، فكل شيء لخدمة المواطن، وحل مشاكله، المواطن يقول:

أحمد . د: المشكلة ليست بعدد الباصات التي ستوضع، والحل ليس بالشركات الكثيرة، نريد شوارع أعرض، مواقف ثابتة، وقانوناً صارماً يمنع السائق أو الشركة من التعامل مع المواطن كزبون (دفيّع).

أبو ياس المبيض: هذه الحلول لينتفع منها أصحاب الاستثمارات، نحن جزء من الاستثمار، هم لا يرون فينا سوى ما ندفع، أنا متأكد من أن السائق يرى المواطن حسب التعرفة، إما عشر ليرات، أو خمساً.

منير. ح: لا يوجد فرق بين الخاص والعام، كلهم أبناء البلد، المعاملة نفسها لم تتغير، هل جاؤوا مع الباص الصيني بسائق صيني، أغلب السائقين على هذه الباصات من سائقي السرافيس العاطلين عن العمل، أو ممن يبحثون عن راتب شهري، وبعض الإكراميات.

مواطنة: ما زلنا على حالنا، صحيح أن هناك بعض أولاد الحلال لا يرضون أن تقف امرأة وسط زحمة الرجال، لكننا نتعرض للدفع و(النعر)، وبعض النساء، والفتيات خصوصاً يتعرضن للتحرش.

محمد .ز: نفس الأخلاق، الخاص يجب أن يفرض على السائق أخلاقاً جديدة، يجب أن يعامل المواطن باحترام، كنا نتمنى أن تدرب هذه الشركات سائقيها على طريقة مخاطبة الناس بأدب، على اعتبار أنهم في أتعس الظروف والغايات زبائن يدفعون.

تشاركية في الأزمة.. أم عليها

هل استطاعت وزارة النقل مع الوحدات الإدارية التابعة لها أن تقدم حلولاً نهائية أو حقيقية لهذه الأزمة؟ أو على أقل تقدير، هل تمكنت من تخفيفها، وهي التي تشكو دائماً من الخسارات الكبرى التي يسببها هذا القطاع الحيوي الرابح في أي مكان عدا بلادنا وقطاعنا العام، والذي يجب أن يكون رابحاً، من منظوره العام الذي تقوده الوزارة، أو من منظور الحل الذي ارتأته آلا وهو التشاركية مع الخاص؟؟.

والمستثمرون في هذا القطاع هل لديهم نوايا حقيقية في حل الأزمة، أم أنهم يتعاملون معها من باب الاستثمار في الأزمات، وأن استمرار الأزمة وتعقدها يزيد الأرباح، ويبقي أدوات استثمارهم أكثر فعالية، وأهمية؟.

الجواب ليس يرسم المستثمرين الذين عرفنا أسماءهم فجأة، وليس برسم الناس المضطرين رغماً عن أنوفهم للقبول بكل الحلول المقدمة لهم، وإنما برسم الحكومة التي أصبح من الضروري أن تكون لديها استراتيجية حقيقية للتعاطي مع الأزمات.. وليس تعهيدها..

في الرؤية

من المؤكد أن الوزارة تريد أن تريح رأسها من مشكلة، فلديها جملة مشاكل أخرى تريد حلاً، فأزمة النقل ليس بالباصات وحدها، لديها أزمة النقل الجوي أيضاً، وهي تعود إلى طرح تحريره مرة أخرى بعد سلسلة الحلول (الترقيعية) التي لم تنجح، ولديها مشكلات النقل البحري وميلها المتزايد لخصخصة المزيد والمزيد من خدمات الموانئ، كما أنها في سياق حل مشكلة النقل الجماعي تفكر بمشروع المترو، المترو الذي قالت إنها ستنتهي منه في عام ٢٠١٧، وإن الدراسة بين أيدي الفرنسيين تارة، وهناك عروض إيرانية أرخص تارة أخرى، وكذلك المونوريل هو أحد الحلول المقترحة، ولديها دراسات حوله.. الوزارة لديها إذاً ما يكفيها من المشكلات.. الله يعطيها العافية!.

من جهته فإن المواطن مثل الوزارة لديه ما يكفيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية، وطلباته يرى أنها بسيطة وهي من مسؤولية الحكومة، يريد موقفاً محترماً، سيارة تقله دون أن يدفعه أحد، قانوناً يحميه من الاستغلال.

من مصلحة دمشق ألا تموت بالكربون، وألا تتلون بالرمادي والأسود إلى الأبد، ألا تتلوث مياهها وسماؤها، فلون سماء دمشق لم يكن تاريخياً أسود أو مغبراً.. من حق دمشق علينا حكومة، ووزارة، ومواطنين أن ندفع عنها الريح السوداء التي تكاد أن تخنقها، من حقها أن نحبها لأن فيها سيحيا كل أبنائنا.. وجميعنا نريد أطفالاً دون سرطان وأمراض رئوية، ودون عقد نفسية.. نريد أطفالاً لا يلهثون خلف باص ولو كان بالألوان.

■■

الشركات الخاصة باصاتها ملونة وأسماؤها بهية على أسماء الزهور الدمشقية لكنها تنفث سماً أسود اللون..

أزمة النقل ليست بالباصات وحدها.. بل لدى الوزارة أزمة النقل الجوي ومشكلات في النقل البحري أيضاً وهناك ميل متزايد نحو الخصخصة..

العجز سمة ميزاننا التجاري .. والمتهم مجهول؟!

◄ حسان منجه

خمس سنوات عجاف مرّت على الميزان التجاري السوري، هذه السنوات المريرة التي حولته من الربح إلى العجز، في الوقت الذي تصرّ فيه الجهات الحكومية على اعتراف واحد وهو: «أن تراجع الصادرات النفطية السبب في ارتفاع عجز الميزان التجاري»، لتحمله بذلك المسؤولية الكاملة عن هذا العجز، والذي بدأ في العام ٢٠٠٤ بقيمة إجمالية تبلغ ٤٣ مليار ليرة سورية، ليرتفع بعدها بشكل تدريجي دراماتيكي إلى ١٠٥ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٠٧، وصولاً إلى ١٣٢ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٠٨، و١٣١ مليار في العام ٢٠٠٩، في الوقت الذي كان يقدر فيه فائض الميزان التجاري السوري بـ٨٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢. هذا الارتفاع غير المبرر بحجمه وسرعة ارتفاعه، يحفز طرح العديد من التساؤلات وعلى رأسها: هل سورية بلد وحيد الموارد كالسعودية لكي يتأثر الميزان التجاري بتراجع النفط، وكلنا يعرف التنوع الكبير للصادرات السورية في الماضي القريب؟! ولماذا تتعامى هذه الجهات عن توجيه اللوم لسياساتها التي أفقدت البلاد قسماً مهماً من الصادرات، وعلى رأسها «الزراعية» التي تشكل نحو خمس إجمالي الصادرات السورية؟ أليس تراجع هذا القطاع، واضطرارنا للاستيراد سبباً أيّ في فقدان أحد أهم مكونات صادراتنا؟! فقائمة أسباب التراجع تطول إذا ما أردنا استكمالها، لكن الأهم هو حاجتنا لاعتراف حكومي بوجودها، وتصحيح هذه الأخطاء!!.. لأن الاعتراف بالخلل وبأسبابه الحقيقية هو الخطوة الأولى على طريق الحل..

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن تقريراً اقتصادياً صادراً عن غرف الزراعة والتجارة والصناعة العربية منذ فترة قصيرة، أشار إلى أن حجم عجز ميزاننا التجاري وصل إلى ما يقارب ٦ مليارات دولار في العام ٢٠٠٩، وقرابة ٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، وهذان الرقمان يشكلان ضعف الرقم السوري المعلن والمعتمد، لكن الأهم، هو إشارة التقرير العربي إلى أن النمو الواضح في حجم التجارة الخارجية الذي سجلته سورية خلال عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ يعود إلى ارتفاع حجم الواردات!.. لكن المفارقة الأكبر هي توضيح التقرير أن الصادرات النفطية ارتفعت بمعدل ٣٧.٥ في المائة لتبلغ ٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ وتشكل ٤١ في المائة من الصادرات السورية، أي أن صادرات النفط لم تكن سبباً في هذا العجز في العام ٢٠٠٨ مثلاً، فلماذا سجلت سورية أعلى عجز في ميزانها التجاري في هذا العام إذاً؟! علماً أنه أعلى عجز يسجله الميزان التجاري في تاريخ الاقتصاد السوري!.. مما يضع التبريرات الحكومية في مهب رياح الأسباب التي اخترعتها وحملتها مسؤولية عجز الميزان التجاري!!..

لنبحث عن الأسباب الفعلية التي تقف وراء عجز الميزان التجاري في سورية، هذه هي المعادلة الأصح التي يجب الحديث عنها اليوم، خصوصاً بعد تفريغ التقرير العربي المبرر الحكومي الوحيد (تراجع صادرات النفط) من مضمون السبب الوحيد الكامن وراء أزمة الميزان التجاري، فالحكومة قامت بمجموعة من الإجراءات الانفتاحية على الصعيد الاقتصادي، كما يشهد هذا الاقتصاد تحولاً في بنيته وفلسفته وتوجهاته، يضاف هذا إلى عدد غير قليل من الإجراءات المتبعة في سبيل تحرير التجارة، كما تنضوي سورية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعشرات الاتفاقات الثنائية، فأين مسؤولية كل هذه الإجراءات الانفتاحية في نشوء وتضخم مشكلة عجز الميزان التجاري، أليست مسبباً للاختلال الحالي في الميزان التجاري؟! وماذا سيكون حال هذا الميزان إذا ما تم فعلياً انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية في الماضي القريب؟! أليس من الضروري أن يسأل منفذو ومعدو الخطة الخمسية عن مسؤولية خططهم وسياساتهم في قضية العجز الحالية، خصوصاً وأن العجز وتفاقمه بدأ مع انطلاقة الخطة الخمسية العاشرة؟ ولماذا فتحت السياسات التحريرية المتبعة باب الاستيراد على مصراعيه أمام القطاع الخاص الذي بات يستورد «كل ما يشتهي» ليضاعف مشكلة الميزان التجاري، فلماذا لا تقرر الحكومة الترشيد في مجال الاستيراد حفاظاً على ميزاننا التجاري أسوة بسياساتها الترشيدية الأخرى في مجالات الكهرباء والماء والإنفاق ..الخ؟! وذلك بما يخدم الاقتصاد السوري، ويحافظ على ماء وجهه صافياً؟!

hassan@kassioun.org

تدهور القدرة الشرائية لدخل المواطن السوري

الوجبة الأساسية للفرد بين فكي التضخم والسياسات الليبرالية

◄ يوسف البني

تشهد السياسات الاقتصادية في سورية وخاصة في السنوات الأخيرة تسارعاً في التحول بالاتجاه الليبرالي، الذي يكرس سياسة السوق الحرة والخصخصة، ويدفع نحو التخلي عن دعم القطاع العام تمهيداً لبيعه، ويسرّع عملية الانسحاب التدريجي للدولة من دورها الرعائي وصولاً إلى التخلي الكامل عن دورها الاجتماعي. وتحت شعار السوق «الاجتماعي» أطلقت الحكومة سياسة السوق المنفتحة والمنفلتة من قيود الرقابة ومن أية ضوابط ناظمة لحركة راس المال والاستثمارات، في حين يدّعي أصحاب القرار الاقتصادي بأن هذا الشكل من التوجهات الاقتصادية يراعي ويحافظ على مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وذوي الدخل المحدود، ولكن على أرض الواقع يزداد التناقض بين ما تصرح به الحكومة وبين ما ينفذ فعلياً، والذي يتناقض وبشكل واضح وفاضح مع مصالح غالبية الشرائح والفئات الاجتماعية الفقيرة والمفقرة، والتي تتزايد أعدادها باطراد ويتعمق فقرها بسرعة مخيفة، ليتم في سياق هذه السياسة التخلي عن كل ما له علاقة بالتنمية الاجتماعية البشرية التي هي مسؤولية الدولة قانونياً وموضوعياً.

إن الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد، التي صاغها مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات للاتحاد العام لنقابات العمال في عام ١٩٨٧، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السعرات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد تتضمن المواد الغذائية الأساسية وكمياتها كما يلي: خبز ٥٠٠ غرام، بيضة واحدة ٥٠ غرام، جبنة ٥٠ غرام، لحم ٧٥ غرام، خضار مختلفة ٢٥٠ غرام، فواكه ٢٠٠ غرام، أرز ٧٠ غرام. وفيما يلي جدول يبين نسبة قيمة الوجبة إلى الحد الأدنى للأجور خلال العقود الأخيرة:

العام	الحد الأدنى للأجر ل.س	قيمة الوجبة ل.س	عدد الوجبات الممكن شراؤها بكامل الأجر
1971	325	1.1	295
1976	422	2.5	169
1987	2256	16	141
2010	6010	87.7	69

أي أن الحد الأدنى للأجر قد ازداد اسمياً خلال الفترة المذكورة أكثر من ١٨ مرة، بينما انخفضت القوة الشرائية حوالي ٣٨٤٪.

إن الخسارة التي طرأت على القدرة الشرائية لدخل المواطن السوري أصابت جميع السلع الاستهلاكية وخاصة السلع ذات الاستهلاك المباشر والمتعلقة بسلة المعيشة اليومية للغالبية العظمى من الشعب السوري وذوي الدخل المحدود، وسنلاحظ الحجم الهائل في تدهور القدرة الشرائية خلال سنوات الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة على الرغم من الزيادات غير الدورية التي أضيفت إلى الرواتب والتي بلغت ٦٥٪ من أساسها، ما يدل على أن السياسات الاقتصادية الحالية قد أنهكت المواطن السوري، وأضعفت القطاع العام وخسّرته، ما فتح الباب واسعاً أمام المطالب الحالية لخصخصته والمتاجرة به.

إن حياة المواطن السوري ومستوى معيشته يتدهور بشكل سريع الأمر الذي يدعو بإلحاح لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية في سورية على أساس استعادة الدولة لدورها الرعائي وأداء وظيفتها الاجتماعية، وذلك عن طريق إعادة النظر بمجمل القرارات التي أثرت سلباً على حياة المواطنين، وأولها التراجع عن قرار رفع الدعم عن المحروقات الذي ترتبط به معظم السلع التي تمس بشكل مباشر الحياة المعيشية اليومية للمواطنين، والتوقف عن تحرير الأسعار، واستعادة رقابة الدولة وضبطها لحركة الأسواق، وإعادة صياغة قوانين الاستثمار وفق شروط ومقتضيات التنمية الوطنية الشاملة التي تحقق الاستقرار والأمن الغذائي، وإعادة الاعتبار والمكانة الفعلية لقطاع الدولة الإنتاجي كونه الرائد الحقيقي في عملية النهوض التنموي، حيث أن شروط وعوامل الإنتاج الوطني وقوى الإنتاج الحية بحاجة إلى إعادة هيكلة، كما أن هناك ضرورة ملحة للعمل على إعادة بناء وتأسيس قطاعات إنتاجية تعتمد مستوى متطوراً من التقنية والتكنولوجيا.

■■

وزارة الصناعة: الانغماس في «اللبرلة» تحت يافطة دعم الصناعة!

◄ نزار عادلة

طرحت وزارة الصناعة رؤيتها حول واقع الصناعة السورية وآفاق تطورها وفقاً للخطة الخمسية الحادية عشرة، وقد تناولت هذه الرؤية الصناعات التحويلية وقطاع النسيج والصناعات الزراعية والكيمياوية والهندسية ومركز التطوير والتحديث الصناعي ومشروع دعم البنية التحتية للجودة ومشروع الصناعة من أجل التوظيف والنمو، ومشروع تأسيس مركز للتدريب التقني في دمشق واتحاد غرف الصناعة.

وقبل استعراض هذه الرؤية نشير إلى أن وزارة الصناعة قدمت خلال السنوات الخمس الماضية، وهي سنوات الخطة الخمسية العاشرة، قدمت العديد من مشاريع إصلاح القطاع العام الصناعي وتطوير الصناعة الوطنية، وكان من أبرز هذه المشاريع برنامج التحديث القطاعي والمؤسسي الخاص بالمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، ومن أبرز ما طرحه هذا المشروع إعادة هيكلة الشركات التابعة وتوزيع العمالة الفائضة على شركات القطاع العام والخاص بعد إعادة تأهيلها وتدريبها في شركة عامة تنشأ لهذا الغرض، ولم ينفذ هذا المشروع.

وقدم مشروع مرسوم بهدف إصلاح القطاع العام، وجرت حوارات طويلة حوله، وشكلت لجان لمناقشته مع اتحاد العمال ورفض ولم ينفذ.

وقدمت مشاريع أخرى ورؤى عديدة للإصلاح الإداري ولإصلاح القطاع العام ولم تنفذ لأن الرؤية واضحة بالنسبة لوزارة الصناعة وللحكومة بشكل عام: إنهاء القطاع العام وعرض شركاته الإستراتيجية والرابحة على الشراكة مع القطاع الخاص، ويتولى القطاع الخاص هنا الإصلاح بشكل عام.

إذاً لماذا تمارس الحكومة الديماغوجية في هذا المجال؟

كيف يمكن أن نصدق ما تقوله وزارتا الصناعة والزراعة بأن التوجه في سورية نحو دعم الزراعة والصناعات الزراعية، ويواكب هذه التصريحات تحرير الأسمدة الذي ضرب الزراعة الوطنية مع تحرير أسعار المازوت وفي الوقت نفسه توقف أكثر معامل الألبان عن العمل؟! الاتحاد الأوربي مثلاً يدعم الزراعة سنوياً بأكثر من ثلاث مئة مليار دولار لأنها نمط حياة أكثر منها نشاط اقتصادي:

ماذا تقدم رؤية وزارة الصناعة؟

لا أدري كيف نفهم حماية الإنتاج الوطني في رؤية وزارة الصناعة والتي تقول بأن الصناعة بحاجة إلى مؤازرة من الحكومة والإنتاج الوطني بحاجة لنوع من الحماية، أو تطالب الوزارة بإصدار قانون حماية الصناعة الناشئة، كيف تفهم ذلك والوزارة أو الحكومة انسحبت من مهمتها في حماية وتسويق بعض المنتجات بشكل مفاجئ؟ وجرى ذلك في منتصف عام ٢٠٠٥ وقد أثر ذلك سلباً على أداء الشركات الوطنية في القطاعين العام والخاص من حيث تنفيذ خططها الإنتاجية وتحقيق الفوائض الاقتصادية.

والسؤال هنا أيضاً: ألا تستحق الصناعة الوطنية بعض الحماية أسوة بكافة دول العالم التي تحمي صناعاتها من سياسة الإغراق التي كفلتها منظمة التجارة العالمية؟ ونسأل أيضاً: من تطالب وزارة الصناعة في رؤيتها؟ هل تطالب العمال أم تطالب النقابات أم الحكومة، أم وزارة المالية تحديداً؟!.

هنا لابد من البحث عمن يقف في وجه وزارة الصناعة وتعطيل قراراتها!!

لم تشر الرؤية إلى التمويل لمركز تطوير وتحديث تطالب به ولدعم البنية التحتية للجودة، ولم تشر إلى الإنفاق الاستثماري الذي يتراجع من عدة سنوات وتشهد بذلك بيانات الموازنة العامة للدولة منذ أكثر من ست سنوات، ومن يطالع أرقام موازنات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ يكشف تغييراً مهماً في التركيب الهيكلي للإنفاق العام يتضمن تراجعاً عن دور الدولة التنموي. وقد أدى هذا إلى الضغط على إمكانية توليد فرص عمل في القطاع العام في حين لم يكن القطاع الخاص قادراً في ظروفه الراهنة وطبيعة رساميله وهياكلها ومصادرتها على ردم الفجوة الاستثمارية، أو الوفاء بمتطلبات تحسين معدل الاستثمار في الخطة الخمسية العاشرة. وهذا انعكس سلباً أيضاً على إمكانيات خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل. ولكن رؤية وزارة الصناعة تستطرد لتقول بأن تمويل مركز التدريب وتمويل الجودة من دول أوروبية.

تطالب الرؤية بالاتجاه نحو الصناعات الغذائية والزراعية العضوية وتؤكد على صناعة المكسرات وزيت الزيتون والحمضيات والفواكه. صدقت وزارة الصناعة في هذه الرؤية، لأنه وبعد تحرير أسعار السلع الأساسية كالمشتقات النفطية وحوامل الطاقة وتحرير أسعار الأسمدة وزيادة الكلف بشكل عام ضربت الزراعة في الصميم وأصبحت المحاصيل الإستراتيجية ثانوية كالقطن والحبوب، لذلك فأن الوزارة تؤكد على صناعة المكسرات وزيت الزيتون.

في كل الأحوال وزارة الصناعة قدمت رؤية ولم تقدم إستراتيجية، وقدمت كذلك أكثر من أربعة مشاريع لإصلاح القطاع العام لم تنفذ، لأن إستراتيجية الحكومة والتي باتت معلنة تقول بإنهاء القطاع العام، وضرب الصناعة الوطنية بالكامل.

وتتحدث الرؤية عن ضرورة تطوير قطاع النسيج وبرأي الوزارة يتطور هذا القطاع من خلال تأسيس المركز الفني للنسيج القادر على إجراء كل الاختبارات، ولكن الرؤية لم تشر إلى توقف أقسام الغزل في أكثر الشركات بسبب قدمها وعدم الموافقة على تجديدها، ولم تشر أيضاً إلى المنافسة وإلى إغراق السوق بالأقمشة المستوردة الصفية والممزوجة وعدم وجود صادرات ملحوظة من الأقمشة، ولم تشر الرؤية إلى أن صناعة الغزل والنسيج من أعرق الصناعات الوطنية في سورية وأقدمها ولها أهميتها الاقتصادية باعتبارها القطاع الإستراتيجي الثاني بعد النفط، كما أنها لم تشر إلى الخطط التي وضعت لضرب هذه الصناعة وتخسيرها ولكنها أشارت إلى تطور هذه الصناعة من خلال تأسيس مركز فني بتمويل أوروبي.

بالنسبة للقطاع العام تقول رؤية وزارة الصناعة: إن هناك جدلاً في الأوساط الاقتصادية بضرورة بقاء هذا القطاع من عدمه ونرى أنه مازال هناك ضرورة لبقاء القطاع العام والذي يساهم بما لا يقل عن ٥/ ٦٪/ من الموازنة العامة للدولة، وخاصة أن سورية مازالت في حالة حرب مع العدو الإسرائيلي. لكن وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الموجود والتنافسية لابد من تمكين القطاع العام الصناعي ليعمل بقواعد القطاع الخاص نفسها، وفي فقرة أخرى تقول رؤية وزارة الصناعة: «نرى أن تجربة استثمار القطاع الخاص لشركات القطاع العام بأي شكل من أشكال الاستثمار يعتبر تجربة ناجحة يجب تشجيعها والاستمرار بها كونها تؤمن مردوداً أفضل نتيجة التخلص من الفساد وسوء الإدارة ودون ضخ أموال عامة، وبالوقت نفسه المحافظة على العمالة وتأهيلها وتدريبها»

أليس غريباً أن تصدر هذه التناقضات عن وزارة الصناعة؟ إبقاء القطاع العام ولكن تقديمه للقطاع الخاص! وذلك للتخلص من الفساد وسوء الإدارة؟! وهذا يعني بشكل واضح أن الفساد أصبح أكبر من الحكومة والإدارة أصبحت عصية على الدولة، أما من ناحية الاطمئنان على إبقاء العمالة فالعمالة الموجودة حالياً في القطاع العام يتم تطفيشها من خلال حرمانها من التعويضات والحوافز والإضاءة والطبابة، وأيضاً متوسط أعمار العمال أصبح (٥٠ ـ ٥٥) عاماً لذلك فالوزارة مطمئنة!.

في كل الأحوال السياسة الاقتصادية واضحة في أبعادها كافة، ولكن المطلوب بعض الشفافية من الجهات الوصائية.

■■

الجولان: سفر نضالي جديد في مواجهة المحتل

لم تمض أيام على المواجهة البطولية التي خاضها أبناء مجدل شمس في الجولان السوري المحتل مع قوات الاحتلال الصهيونية التي حاولت خائبة تنفيذ ما وصفته بعملية أمنية لاعتقال «مطلوبين»، حتى خرجت لجنة في الكنيست الصهيوني لتتحدث عن مصادقتها على ما وصف بمشروع قانون يلزم بإجراء «استفتاء عام» على أي انسحاب «إسرائيلي» من الجولان السوري المحتل والضفة الغربية، ضمن أي «اتفاق سلام مستقبلي».

وبحسب مشروع القانون- الذي بات يعرف بقانون القدس والجولان- يجب أن يحظى أي اتفاق انسحاب من أراض خاضعة كما قيل لما وصف بالسيادة الإسرائيلية- ومن ضمن ذلك القدس والجولان- بتأييد ٦١ عضو كنيست وبعد ذلك إجراء «استفتاء شعبي»، لكن إذا حظي الاتفاق بتأييد ثمانين عضو كنيست أو أكثر فإنه لا حاجة لإجراء الاستفتاء!! في محاولة مستميتة أخرى لإضفاء أي طابع من الشرعية المفقودة، جولانياً- سورياً وعربياً ودولياً على «القانون الذي سنه الكنيست ذاته في أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ والذي يقضي بسريان مفعول قوانين الكيان على القدس الشرقية كما سن قانوناً مشابها يتعلق بالجولان المحتل في نهاية ١٩٨١، دون أن تهدأ أرض الجولان تحته كلياً.

فمواجهات الحادي عشر من الشهر الجاري لم تنقض بإصابة ١١ جولانياً خلالها بل تضمنت اشتباكات بالعصي والحجارة مع جنود وشرطة الاحتلال وتعزيزاتها التي استخدمت الرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع دون أن يحميها كل ذلك من تدمير ثلاث عربات عسكرية واحتجاز عدد منهم داخل منازل مجدل شمس التي هب أبناؤها للمواجهة ونصرة أفراد العائلات المستهدفة.

وحسب موقع الجولان فقد نقل عن شهود عيان أنه عندما وصل أفراد الوحدة المقتحمة لبيت ماجد الشاعر الواقع في المدخل الغربي لمجدل شمس خرجت ربة البيت تستغيث الجيران والمارة على الشارع الرئيسي طالبة المساعدة، فسمع صوتها جيرانها في بيت نايف رباح الذي كان وأولاده وأحفاده الصغار في باحة البيت، فهرعوا وهم لا يزالون في حدود بيتهم ليعرفوا مصدر الصوت، فقابلهم عدد من أفراد شرطة الاحتلال الذين بقوا خارج المنزل لحماية أفراد الشرطة التي تفتش البيت، فطلب هؤلاء بشكل استفزازي من الجيران الدخول إلى بيتهم، وسارع أحد أفراد الشرطة إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع باتجاههم ما أدى إلى حالات اختناق شديدة وحروق في أجسادهم خاصة وأن الغاز وصل إلى الغرفة حيث أطفال رضع نائمون، وعندما بدأت جماهير الناس بالوصول إلى المكان سارعت شرطة الاحتلال إلى إطلاق المزيد من القنابل المسيلة للدموع بينما هرعت سيارات الإسعاف للمكان لنقل المصابين إلى مجمع العيادات الطبية في مجدل شمس.

وانتشر الخبر في مجدل شمس وقرى الجولان، وبفترة زمنية قصيرة امتلأ الشارع المؤدي إلى المدخل الغربي للمجدل بالمئات من سكان الجولان وخاصة الشباب الغاضب على هذا العمل الاستفزازي المستهتر، في حين لم يتجرأ عناصر الشرطة داخل المنزل المستهدف على المغادرة خاصة عندما كان يخرج احدهم إلى الشرفة ويرى الكم الهائل من الجمهور الهائج والذي حطم كليا ثلاثاً من سياراتهم وحرق محتوياتها من أوراق.

وقبل خروج عناصر الشرطة من البيت- قامت وحدة إنزال من وحدات في قوات الاحتلال بالهبوط بالحبال شمالي مجدل شمس في حين تمركزت قوات أخرى عند مدخلها الغربي وكذلك في منطقة واسط تحسباً لأي طارئ جديد، في وقت تسعى فيه سلطات الاحتلال إلى استفزاز أهالي الجولان تمويهاً عن مشاريعها الاستيطانية التهودية الجديدة، ثم تأتي لتتشدق بالحديث عن السلام.

■■

الاصلاحيون اليساريون يتجمعون

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

مع بدء التشقق الذي أصاب الإصلاحيين الليبراليين، وفي القلب منهم جماعة البرادعي، «الجمعية الوطنية للتغيير» التي تخلى البرادعي عن رئاستها، وما انتاب الإصلاحيين من الشيوعيين السابقين من هلع بعد أن أقبل عدد كبير منهم على الانضمام إلى الجمعية، هرعوا مؤخرا للعمل على توحيد جهودهم بعقد ما سمى بـ«المؤتمر الأول لليسار المصري» بمقر حزب التجمع.

لماذا الآن؟

في المراحل الفارقة في حياة المجتمعات، وحيثما تحتدم الأزمة لحدودها القصوى، ويصبح الاستحقاق الحتمي هو التغيير الجذري، فإن كل القوى بمختلف رؤاها وبرامجها تسعى لتتخذ لنفسها مكاناً وتحدد موقعها في الصراع المحتدم. وحيث تتبلور قوى التغيير الجذري فإن القوى الإصلاحية بمختلف منابعها– وإن كانت تتفق على جوهر واحد وهو الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم مع إعادة طلائه وإضافة بعض الرتوش لتحسين صورته دون جوهره– تهرع لتنسيق وتوحيد جهودها سعياً منها إلى مصادرة التغيير الجذري المطلوب.

لاشك أن قوى اليمين الليبرالي الصريح وقوى اليسار الاصلاحي المتفقة والمتطابقة مع اليمين الليبرالي تدرك جيداً الخبرة التاريخية المصرية بوجه خاص.

في السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اشتعلت الحركة الوطنية المصرية وبلغت ذروتها عام ١٩٤٦. كان عمودها الفقري الشيوعيون و«الطليعة الوفدية» التي تكونت من شباب حزب الوفد الذي حمل آنذاك رؤية وموقفاً على يسار الوفد وتأسست بواسطتهما «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة». وتحت وطأة اشتعال الحركة الوطنية اضطرت بريطانيا لإخلاء المدن المصرية من قوات الجيش البريطاني، وجرى تركيزها في قواعد بمنطقة قناة السويس. غير أن ذلك لم يهدئ حالة المد الوطني. واستمرت قوة الدفع حتى عام ١٩٤٨ (حرب فلسطين) التي أدت إلى خروج الشيوعيين من المعادلة السياسية نتيجة تأييدهم لقرار التقسيم ونفوذ اليهود الطاغي داخل منظماتهم، رغم الانقسامات الواسعة في أكبر هذه المنظمات والتي قادها الشيوعيون الحقيقيون المعارضون لذلك (الشهيد شهدي عطية الشافعي– زكي مراد– عبد العظيم أنيس).

حينما اشتعلت الحركة الوطنية من جديد بعد اكتساح الوفد للانتخابات البرلمانية، وبدء الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال بمبادرات شعبية، اضطر حزب الوفد لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، وقام ببعض الاصلاحات مثل مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية وإدخال المياه النقية لبعض القرى إلى آخر هذه الاصلاحات الجزئية. غير أنه وبحكم الطبيعة الطبقية لقيادته لم ينهض بأي من الاستحقاقات الملحة التي تلبي طموحات الجماهير ومتطلبات المرحلة، وفي القلب منها نظام الملكية في المجتمع (شبه الإقطاعي، شبه الرأسمالي، الذي يسيطر فيه رأس المال الامبريالي وفي قلبه الرأسماليون اليهود). ونتيجة لذلك، وللعمل على مصادرة المد الشعبي جرى «حريق القاهرة» يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بفعل فاعل، وأقيلت حكومة حزب الوفد العاجزة عن الاقتراب من الاستحقاقات التي تتطلبها المرحلة من جهة، والعاجزة عن تهدئة الصراع الطبقي والوطني وضبط ايقاعه في حدود الحفاظ على النظام الاجتماعي السياسي المأزوم. ودخلت البلاد إلى مرحلة من القمع الهائل، حتى تصدى الجيش للمهمة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

يعي الإصلاحيون بمختلف منابعهم هذا الدرس، ومن هنا يبدأ نشاطهم الواسع لمصادرة المستقبل.

جوهر إصلاحية اليسار الزائف:

ينهض اليسار الزائف بتعزيز التيار الاصلاحي الرامي إلى الحفاظ على النظام الراهن اكتفاء بتغيير شخوص هنا وهناك، دون الاقتراب من نظام الملكية الذي أنتج الأزمة الشاملة في المجتمع وأفضى إلى التبعية المطلقة والصلح المشين مع العدو الصهيوني وتعزيزه والاستبداد والفساد وتجويع الشعب... الخ. بالعموم تدمير الوطن. ويتخفى هذا اليسار الزائف وراء الحرص على تجنيب البلاد الوقوع في قبضة قوى الارهاب، والمطالبة بضرورة الاعتدال والوقوف ضد المناضلين من أجل التغيير الجذري ويتهمهم بالتشدد.

لذلك فهؤلاء الإصلاحيون يتجاهلون تماماً وبوعي تحديد التناقض الرئيسي الماثل، وهو «التناقض بين الامبريالية والصهيونية وعملائهم المحليين من جهة، وبين الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين من جهة أخرى». ذلك أن التصدي لحل هذا التناقض يحتم بوضوح لا لبس فيه إنهاء حكم الطبقة الغاصبة للثروة والسلطة وإرساء سلطة جديدة وطنية وتقدمية، وهو ما يفتح الباب للتقدم الاجتماعي والاشتراكية. إن عدم تحديد التناقض الرئيسي الذي يفرض استحقاقات هائلة على المستوى الوطني (على كل الأصعدة)، والإقليمي والقومي والأممي ينتج التشوش ويزيف الوعي عمداً مع سبق الاصرار والترصد.

نظرة سريعة على بعض ما ورد من أفكار تضمنتها أوراق هذا المؤتمر توضح طبيعة البناء الفكري والسياسي لأصحابه. على سبيل المثال: تساؤلات عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية (وكأنها بحاجة لدراسة). ضرورة دراسة الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (وكأنها قضية غامضة). إضافة إلى أفكار سائدة بينهم طرحتها الأوراق «هناك تيارات يسارية أعلنت بوضوح وبالذات في الفترات الأخيرة أن الموقف من الديمقراطية هو أساس أي فرز سياسي ومحدد وحاسم يهدف إلى تحديد الحلفاء والخصوم»!! و«التحالف مع القوى الديمقراطية– حتى مع تلك القوى التي لا تؤمن بالعدل الاجتماعي– سيفضي بالضرورة إلى العدل الاجتماعي المنشود»!!

لكن العمود الفقري للبناء الفكري– السياسي عبرت عنه فقرة وردت في البيان الختامي «...واليسار يؤكد أن تياراته المختلفة قد أجمعت على أهمية المساهمة في الحراك السياسي المصاحب لمعركة الانتخابات البرلمانية بغرض تغيير شروط الانتخابات غير الديمقراطية أصلاً وذلك إما من خلال مقاطعة هذه الانتخابات أو من خلال التقدم بمرشحين لهذه الانتخابات، كما وأن كافة تيارات اليسار تؤكد ترحيبها البالغ بكل المبادرات الرامية إلى بناء تحالفات وائتلافات ديمقراطية ومن بينها الجمعية الوطنية للتغيير وائتلاف أحزاب المعارضة، وتؤكد أن هذه الجهود الائتلافية فضلاً عن مواقف وتصريحات أقطاب المعارضة الديمقراطية إنما تعد خطوات ضرورية لأي تغيير سياسي وديمقراطي في مصر من المقدر أن يتوج بعقد جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستوراً جديداً وتعلن عن قيام جمهورية ديمقراطية»!!

الجوهر إذاً هو تحسين شروط الانتخابات. وذلك لن يتم في ظل سلطة الطبقة العميلة الحاكمة. الجوهر هو نبذ الطريق الثوري الذي تفرضه الأوضاع القائمة في مصر، وهو بالأقل عصيان مدني سلمي كطريق وحيد لتخليص البلاد من هذه السلطة، وتجنب إغلاق باب التطور والتغيير السلمي.

لم يكن غريباً عدم ورود كلمة «الماركسية» إطلاقاً، أو عبارة «الصراع الطبقي». كما لم يرد أي تحديد لـ«أطراف الصراع»، رغم أن الحضور جميعاً ادعوا في الماضي– ولا يزال بعضهم يدعي– أنهم شيوعيون. لكن الفضيحة الأشد تتمثل في عدم ذكر كلمة «المقاومة» إطلاقاً.

وليس بمستغرب أن يجري ذلك، طالما يقف وراء هذا العمل شيوعيون مرتدون، وشيوعيون متصهينون، وشيوعيون متمولون امبريالياً وصهيونياً. وسوف تظهر حقيقة من يقف وراء هؤلاء من خارج الحدود في يوم من الأيام. فلنتصدَّ.

■■

للتحالف حق..

◄ محمد الجندي

تكلمت الصحف الإسرائيلية في ٢٠١٠/٦/٢٣ عن دولة خليجية بدأت بتطبيق العقوبات الأمريكية على إيران مع أن لها علاقات واسعة تجارية مع الأخيرة، وعن دولة، أخرى ربضت في مطاراتها العسكرية الطائرات الحربية الإسرائيلية تمهيداً للهجوم على إيران، عدا عن أن الوحدات البحرية الإسرائيلية دخلت مياه الخليج. ربما هذا ليس سوى نتف أخبار، والمرء العارف بالعلاقة بين الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية، من جهة، وبالعلاقة بين الإدارة الأمريكية والإدارات العربية عموماً، من جهة أخرى، يقرأ أن الأرض العربية هي امتداد إستراتيجي «لإسرائيل».

لا يمكن في الواقع التفريق بين أن تكون القواعد العسكرية الأمريكية في بلدان الخليج، وفي العراق، أمريكية، أو إسرائيلية.

والإدارة الإسرائيلية هي مفتاح دولي شامل Pass Partout، رعاياها يمكن أن يكونوا في الوقت نفسه أمريكيين أو فرنسيين أو أيرلنديين أو بريطانيين أو استراليين، إلخ، وأن يرتكبوا الاغتيالات والعدوان بأي اسم يريدون. هل الأمريكيون في البلدان العربية هم أمريكيون فعلاً؟ أم هم صهاينة، أم إسرائيليون، أم لا فرق؟ طبعاً هناك فرق، وفرق كبير، بين أمريكيين ليبراليين، أو تقدميين، وبين آخرين مجندين عسكرياً أو مدنياً في خدمة الإدارة الأمريكية المتخالفة عضوياً مع الإيباك AIPAC (لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية بوصفها المركز الصهيوني الدولي).

الإدارات العربية متحالفة عموماً بشكل مباشر أو غير مباشر، مع أمريكيي الإيباك، ولذلك فهم متحالفون عن قصد أو غير قصد مع «الإدارة الإسرائيلية»، ومع اليمين الإسرائيلي، لا مع «حركة السلام الآن»، مثلاً. وهذا يجعل من غير المستغرب تحالف الإدارات إياها مع «إسرائيل» ضد إيران.

المعارضة اللبنانية طالبت الحكومة بإعطائها قوائم الذين قبضوا من المال الأمريكي، الذي تحدث عنه فيلتمان في إحدى لجان الكونغرس، وأجيبت بالمطالبة بقوائم الذين قبضوا من إيران. إذاً، إيران مقابل أمريكا.

ثمة جزء صحيح في هذا المنطق، لأن من يقبض من مخابرات أي دولة، صديقة أو معادية، يكون فعله مناقضاً للوطنية. ولكن هناك في لبنان حالة خاصة. إن حزب الله من دون العلاقة مع إيران ما كان يمكن لا أن يوجد، ولا أن يتسلح، ومن دون حزب الله كان لبنان في ٢٠٠٦ أرضاً محتلة، فالأموال الإيرانية، والسلاح الإيراني، قدمت للبنان خدمة وطنية تاريخية، والمال الأمريكي يقدم الخراب في كل بلدان العالم.

وحزب الله يتصرف كحزب لبناني وطني، وعندما يغير خطه الوطني يحق للشعب اللبناني أن يقول له قف. أما في حالة لبنان مستضعف، تستطيع «إسرائيل» من دون المقاومة اللبنانية أن تجتاحه في أي لحظة، وأن تنتهك كل ما هو جميل فيه، فإن الوقوف ضد المقاومة، وضد سلاحها، هو أقل ما يقال فيه إنه غير وطني. الذين يقبضون المال الأمريكي يريدون لبنان أرضاً محتلة، والمقاومة التي تتحالف مع إيران، ولا يقال ببساطة، إنها تقبض من إيران، فإنها تريد لبنان مستقلاً. هل يقارن القبض والحالة هذه من المال الأمريكي، والتحالف مع إيران؟

لماذا تتحالف الإدارات العربية عموماً مع الإدارة الأمريكية ضد إيران. لو تحالفت هذه برأي مستقل ضد إيران، يعلل المرء ذلك بأسباب إقليمية (تضارب المصالح، صراع على النفوذ، إلخ). أما التحالف التبعي مع الإدارة الأمريكية ضد إيران، الشبيه التحالف التبعي قبلاً مع نفس الإدارة ضد الاتحاد السوفيتي، فإنه من نوع من يكسر يد من يساعده في خصومة.

الإدارة الأمريكية هي ناهبة لثروات الشرق الأوسط، ولمدخرات الشرق الأوسط ولمستقبل الشرق الأوسط، وتخلف الدمار في كل مكان. والعسكرية الإسرائيلية لا تبيد الشعب الفلسطيني فقط، وإنما هي مهيأة والإدارة الأمريكية لإبادة شعوب المنطقة، وتغيير الخريطة والبشر. وليس مطلوباً الدفاع عن الفلسطينيين بمقدار ما هو مطلوب الدفاع عن النفس: قد لا يبقى الحكام حكاماً ولا القصور قصوراً، فمثلما ذهبت قصور العراق، قد تذهب قصور كثيرة.

التورط هو جواب السؤال لماذا. الإدارات العربية وإدارات أخرى عديدة تستثمر ثرواتها الطبيعية عبر شركات دولة تابعة للاستعمار الدولي، وتودع مدخراتها في بنوك دولية، أهمها البنوك الأمريكية، ووقعت عبر كل ذلك اتفاقات سرية معلنة مع مختلف الإدارات الاستعمارية، وأهمها الإدارة الأمريكية.

والتورط يلزم الإدارات العربية ذات العلاقة بتحالف قسري ضد كل ما هو ضد القوى الاستعمارية. لذا كانت بعد الحرب العالمية الثانية ضد الاتحاد السوفيتي رغم صداقة الإدارات السوفيتية وحيدة الطرف للعرب، فقط لأن الإدارة الأمريكية ضده، واليوم هي ضد إيران، فقط لأن الإدارة الأمريكية ضدها، وكانت مع احتلال العراق، لأن الإدارة الأمريكية تريد ذلك، ومع احتلال لبنان في ٢٠٠٦ لنفس السبب، بل هي مع احتلال بلدانها، إذا شاءت الإدارة الأمريكية ذلك.

الموقف الوطني يكلف الإدارات العربية الكثير، يكلف أعضاءها أولاً أرصدتهم في البنوك، ويكلفها زعزعة بلدانها داخلياً عبر المخابرات الدولية المتغلغلة في كل مفاصل أنظمتها، في الاقتصاد، في مختلف الوزارات الحساسة (الداخلية، الخارجية، العدل، إلخ)، والخوف بسبب ذلك ليس على البلد ذي العلاقة فحسب، وإنما الخوف الأكبر هو على الذات.

المرحوم الملك السعودي السابق فيصل ولدت لديه نية، نية فقط، في إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي، فأرسل له من عائلته من يغتاله، وطمرت الجريمة في أرضها، مع أنها كبرى (اغتيال ملك)، لأنه ليس مسموحاً أثارتها. لقد اتهم المجرم بالتخلف العقلي، وربما هو الآن حر طليق.

الخروج على التورط يكلف الكثير، وعدا ذلك، ليس هناك نية أصلاً بخروج الإدارات العربية على التورط.

من يخرج على قوات العصابة الدولية (العصابة الاستعمارية) يعدم. العضوية في العصابة اختيارية، أما الخروج منها، فليس كذلك.

الآن، من يأمل شيئاً (وطنياً) من الإدارات العربية، فليتخل عن ذلك قبل أن يخيب أمله.

وفي الوقت الذي يمر فيه الشرق الأوسط بأخر مراحله التاريخية، بمرحلة يمكن أن يبقى فيها بلداناً مستقلة، أو أن يتحول إلى مشيخات قبلية تحت الاحتلال الأمريكي- الإسرائيلي، كل المؤشرات تدل على التوقع الأسوأ، ومع ذلك فقد تستطيع الشعوب إنقاذ تلك البقعة الهامة من العالم من البراثن الأمريكية. الإسرائيلية.

■■

أوباما نموذجاً لتأريخ اللحظة

◄ **موفق إسماعيل**

شهدت فترة حكم جورج بوش الابن تحالفاً بين المحافظين الجدد والليبراليين، أو بالأحرى تواطؤ الليبراليين مع التيار الأقوى المتركز في الحزب الجمهوري الذي كان قد وصل إلى سدة السلطة بعد أن أنهك إدارة بيل كلينتون ديمقراطي الانتماء، واستغل لاحقاً أحداث أيلول ٢٠٠١، لتثبيت مواقعه وتحويل الليبراليين إلى خدم، طوعاً، فلطالما تمتع الليبراليون بجبن أخلاقي عبر تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حسب رأي الكاتب «كريس هيدجز» (قاسيون، العدد ٤٥٨، ص٩).

وعقب حربين على أفغانستان والعراق بذريعة حرب دائمة على ما يسمى الإرهاب، وإصدار حزمة قوانين تقضم حريات الشعب الأمريكي، ومجموعة إخفاقات اقتصادية داخلية وسياسية خارجية، ليست مجال البحث هنا، خسر الحزب الجمهوري ومعه المحافظون الجدد شعبيتهم وموقعهم الرئاسي، وجزءاً هاماً من نفوذهم الاقتصادي، وساءت سمعتهم، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية إلى السطح، وتتابع آثارها على مستوى حياة الناس. ليعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة ممثلاً بأوباما المدعوم من التيار الليبرالي ومن كل «المتفائلين بالخير»، عله يحمل في جعبته حلولاً سحرية لأزمات إمبراطورية على وشك الأفول.

من جهتهم، ورغم كل خسائرهم، لم يدب اليأس في قلوب المحافظين الجدد، صقور الإدارة الجمهورية السابقة، المخترقين لصفوف الإدارة الحالية، وما زالوا حتى اليوم يؤمنون بقدرتهم على استعادة السلطة، وأحقيتهم بها، ويعملون كل ما من شأنه خدمة هذا الهدف. ولم تنقصهم الخبرة التاريخية لإيجاد التكتيك الملائم للمرحلة.

منذ الأسابيع الأولى لاستلام أوباما السلطة، وتحت عنوان «هل تواجه الولايات المتحدة خطر الارتداد نحو الفاشية»، حذر الكاتب الأمريكي روبرت فريمان من مواجهة الولايات المتحدة لما أسماه «لحظة فايمر» بالقول: «إثر الخسارة الساحقة التي منيت بها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، تولت حكومة جديدة عملية إعادة بناء البلاد المدمرة في أوائل عام ١٩١٩، ولكن القوى اليمينية التي زجت البلد في الحرب وأغرقتها بالهزيمة، كانت تتآمر لتدمير حكومة «جمهورية فايمر»، حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها. ونجحت في مؤامرتها. تواجه الولايات المتحدة الآن «لحظة فايمر» مشابهة. فبعد ثماني سنوات من حكم الجمهوريين جلل الانهيارُ الاقتصادي المدوي قيادةَ اليمين وسياساتها بالخزي الشامل. ولكن كما كانت عليه الحال في ألمانيا ١٩١٩، لا يعتزم الجمهوريون السماح للحكومة الجديدة أن تنجح. وسيبذلون أقصى جهودهم لتقويضها. وفي حال تمكنوا من ذلك فقد تسير الولايات المتحدة على الدرب الذي سلكته ألمانيا فايمر».

وكما كانت عليه الحال في ألمانيا، عام ١٩١٩، الملقبون في أدبيات الصراع الأمريكي الداخلي باليمين عن جدارة، اعتزموا تقويض أسس أي نجاح يمكن أن يحرزه الليبراليون (حاملو لقب اليسار زوراً). وبغض النظر عن مسؤوليتهم عما آلت إليه أوضاع الولايات المتحدة داخلياً، وعن قدرة الليبراليين أو عجزهم عن حل مشكلات البلد وأزماتها، انصب نشاط اليمين خلال عام ونصف العام من حكم أوباما على إجهاض وإعاقة كل مشروع يتقدم به الرئيس أو أنصاره. ومن جهة أخرى تسعير الغضب ضد الإدارة الحالية العاجزة عن حل المشكلات المتعلقة بحياة الناس ومستوى معيشتهم، وكل ما يتعلق بالسياسة الداخلية للحكومة الأمريكية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، انصب نشاط اليمين، من جهة، على إثبات ضعف الرئيس في معالجة الملفات الساخنة و«نعومته» إلى حد الجبن في التعامل مع الأعداء، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه سمعة الولايات المتحدة وزعزعة مكانتها عالمياً! ومن جهة أخرى دفعه نحو تبني برنامجهم السياسي العسكري ذاته، ليس من حيث المحتوى فقط، بل من حيث وسائل التنفيذ أيضاً. ونجحوا.

فالرئيس الذي كان في أوائل ولايته يتيح الفرصة، ولو لفظياً بالنسبة لنا، أمام الحلول السياسية والدبلوماسية، أضحى، بعد أقل من عام، أكثر اعتماداً من سلفه على الطائرات القاذفة بلا طيار في أفغانستان. ومع بدء عامه الثاني أصبح أكثر صرامة في تشديد العقوبات على طهران، وانتهى مؤخراً إلى إرسال البوارج الأمريكية إلى منطقة الخليج، وإعداد سيناريوهات الضربة المحتملة لإيران، التي تتضمن اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية. إضافة إلى «الصاروخ المشبوه» الذي استخدمه كذريعة لتشديد الحصار على كوريا الديمقراطية، تمهيداً لضربها أيضاً.

وعلى أية حال، يبدو أن تكتيك اليمين قد نجح وانقضى الأمر إلا قليلاً. مع استعداد إدارة أوباما لشن حروب أكثر من الحروب التي خطط لها بوش وفريقه، وعجزها بنيوياً عن تخفيف آثار أزمة عام ٢٠٠٨ المالية، وعن منع الطور التالي من الأزمة، والمتوقع له أن يكون أقسى من سابقه وفقاً لتحليلات الاقتصاديين الغربيين، سنشهد في المرحلة اللاحقة تقدم اليمين الأمريكي الذي يتنبأ المحللون أن تبرزه نتائج الانتخابات النصفية في تشرين الثاني المقبل، حيث يتوقع أن يحصد اليمين نتاج تعبئته الناس المحبطين والمستائين من تدهور أوضاعهم المعيشية، وتنظيمه لهم في إطار مطاط يسمى «تي بارتي Tea Party»، وبأشكال مختلفة، يضم خليطاً من التجمعات المتعصبة دينياً حتى المتحررة اجتماعياً، مروراً بجماعات عنصرية مختلفة الألوان والمشارب، لا جامع بينها سوى الغضب العنيف الموجه نحو السلطة القائمة.

وما الخيارات المتاحة لأوباما في ظل الأزمة الاقتصادية؟

إذا كان فريمان قد حذر من مواجهة الولايات المتحدة لما يشبه «لحظة فايمر» إبان انتهاء الحرب العالمية الأولى وإعادة تقاسم مناطق النفوذ بين إمبراطوريات تلك الحقبة، فيصح تحذير العالم اليوم من مواجهته ما يشبه «لحظة هتلر»، عام ١٩٣٩، عشية إطلاقه الحرب العالمية الثانية بهدف السيطرة على العالم كله.

ومهما يكن الخيار الذي يقع عليه أوباما، الأرجح أنه سيتيح لكريس هيدجز فرصة تدوين «الكامل في تاريخ الجبن الليبرالي الشامل»، في المستقبل المنظور.

mwaffak_ismail@yahoo.com

العقوبات كتمهيد للحرب القادمة ضد إيران

أليخاندرو نادال❖
ترجمة: م. إ

فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية، لإجبار بلد ما على تغيير سلوكه، قديم قدم التاريخ، ويعلمنا، مراراً وتكراراً، أن مصير العَقوبات هو الإخفاق. ليس لأنها تفشل في تقويم سلوك الدولة المعاقَبة وحسب، بل لأنها تودي دوماً إلى الحرب.

ففي سياق تأريخه للحرب البيلوبونيسية، يذكر ثوسيديدس كيف فرض بيريكليس العقوبات الاقتصادية على مدينة ميغارا في القرن الخامس ق.م، بسبب تحالفها مع إسبرطة، إذ أعلنت أثينا حظر التبادل التجاري مع المدينة- الدولة، مرسلة إليها رسالة مفادها أن «ميغارا ستنال العقاب إذا لم تفك حلفها مع إسبرطة». فغضبت على إثرها ميغارا وطالبت إسبرطة بإعلان الحرب على أثينا. واستمر العداء ثلاثين عاماً.

وهكذا، صوّت مجلس الأمن، قبل بضعة أسابيع، على مشروع قرار يتضمن حزمة عقوبات على طهران، في خطوة تصعيدية باتجاه المواجهة، ضمن إطار سياسة خارجية أمريكية ضيقة الأفق ضد إيران.

تعتبر العقوبات، بالنسبة لواشنطن، جزءاً مما تتطلبه عملية «احتواء» طهران. وتبعاً لهذا المنطق، تمثّل هذه العقوبات حلقة من سلسلة حلقات تبدأ بالضغط الدبلوماسي وتنتهي بشن الحرب. ويمكن القول، إن أوباما يحافظ على الأولويات المتشددة الصارمة التي حكمت واشنطن منذ انتصار الثورة الإسلامية قبل ثلاثين عاماً مضت. وما زال هدفها القائم هو تغيير النظام، تحت التهديد بشن الحرب الاستباقية.

في المقابل تعتبر العقوبات خطراً حقيقياً، بالنسبة لطهران، التي خضع جاران من جيرانها لغزو القوات الأمريكية. وتجد نفسها تحاصرها قوى مدججة بالأسلحة النووية، من ضمنها إسرائيل، الرافضة لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتملك حالياً مائتي رأس نووي جاهزة للاستخدام.

هذا وتصف واشنطن العقوبات بأنها شديدة، لكنها في الحقيقة ضعيفة بكل المقاييس. فهي، بدايةً، لا تشمل تقييد إنتاج الهيدروكربونيات (النفط والغاز) وتصديرها. كان من دواعي سرور هيلاري أن تشملها، لكن الصين كانت سترفض التصويت في تلك الحالة، ولهذا السبب تم استثناؤها من القرار. كما لا تشمل العقوبات أنواع الخدمات والضمانات المالية. لكن المحظور الوحيد على الدول الأخرى هو الاستثمار في التنقيب عن اليورانيوم وإنتاج المواد والتكنولوجيا النووية داخل الأراضي الإيرانية. وبعض القيود المفروضة على السفريات، والودائع المالية لبضعة شركات وأفراد، محددة أسماؤهم في ملحق القرار، ولم توضع قيد التنفيذ. أما بقية المحظورات فتتعلق بمعايير متفاوتة تحتمل التأويلات: فإذا كان «لا يجوز تزويد إيران بمعدات عسكرية هجومية»، يمكن لروسيا الاستمرار بتزويدها بصواريخ أرض جو، على سبيل المثال.

ولكن هل هذه العقوبات قانونية؟

الجواب لا. لأن مجلس الأمن ملزم بالتأكد من أن حالة إيران تمثل تهديداً للسلم، وهذا الشرط لم يتحقق. ولا يمكن الاستعاضة عنه ببيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصريحاتها المتضاربة فيما يتعلق ببرنامج طهران النووي.

إضافة إلى إيران لم تخرق معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. بل أصرت على حقها في تخصيب اليورانيوم وتطوير صناعتها النووية بشكل مستقل، الحق الذي تكفله لها المعاهدة، ولم تقدر الدول المؤيدة للعقوبات إثبات عكس ذلك. ولم تستطع كل أجهزة استخبارات الولايات المتحدة إثبات أن لدى طهران برنامجاً لإنتاج الأسلحة النووية.

وهل العقوبات فعالة ومؤثرة؟

إذا كان الهدف تعطيل سير مشروع إيران بالسيطرة على كامل دورة إنتاج الوقود النووي، دون أي تدخل من أطراف خارجية، فالعقوبات فارغة فاشلة حتماً. أما الهدف الوحيد المتبقي لسياسة هيلاري–أوباما البلهاء فسيتمثل بالهجوم الاستباقي (الذي يمكن أن تنفذه إسرائيل)، ونتائجه ستكون كارثية.

في عام ١٩٤١، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً نفطياً على اليابان لإيقاف توسعها في الصين. فاعتبرت اليابان الحصار إجراءً غير مقبول بداية، ثم قادها إلى إعلان الحرب على الولايات المتحدة. قيل آنذاك في معرض تبرير الحظر وعواقبه، أن النزعة التوسعية اليابانية غير قابلة للاحتواء بأي شكل من الأشكال! ربما، ولكن يصح أيضاً القول بأن واشنطن كانت تعي ما تفعله تماماً، وأن العقوبات لم تكن إلا تمهيداً لاندلاع حرب ترغب الولايات المتحدة بشنها.

وهذا بالضبط هو المنطق المتلطي خلف جنون العقوبات الأخيرة ضد إيران. فما هي إلا مجرد وسيلة تمهيدية لمواجهة قادمة، وإشعال حرب تمنح أوباما نصراً آنياً أجوف، على درب المواجهة المتعرج مع إيران.

بكلمتين، الأزمة المالية والاقتصادية، الأعمق والأطول مما يعتقده بعضهم، سوف تنتهي إلى إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. ويعلمنا التاريخ أيضاً أن أزمة من هذا النوع، وعملية مثل عملية إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي تفضيان حتماً إلى مواجهات عسكرية مسلحة. لأن الإمبراطوريات الاقتصادية في مرحلة انحطاطها، كالولايات المتحدة على سبيل المثال، لا تنزع إلى التخلي عن مركز السلطة دون قتال.

❖ **اقتصادي مكسيكي يكتب في صحيفة «لا جورنادا»**

جيو بوليتيك أنابيب الغاز

«الخط الشمالي» الروسي الألماني الاستراتيجي

ترجمة وإعداد قاسيون

في فترة ما بعد الحرب الجمهورية الفيدرالية، اعتاد المستشارون الألمان الاختباء كلما رغبوا بالسير نحو تحقيق أهداف سياسية تنحرف كثيراً عن أجندة واشنطن العالمية.

فالمستشار غيرهارد شرويدر ارتكب «إثمين» لا يغتفرا. الأول كان اعتراضه العلني على غزو الولايات المتحدة للعراق، عام ٢٠٠٣. أما الإثم الثاني، الأخطر استراتيجياً، فكان تفاوضه مع روسيا بوتين على مدّ أنبوب غاز طبيعي، الخط الرئيسي الجديد، مباشرة من روسيا إلى ألمانيا، دون المرور ببولونيا المعادية، آنذاك. وقد وصل القسم الأول من «الخط الشمالي Nord Stream» هذا إلى شمال شرق ألمانيا، إلى شاطئ مدينة «لوبمين» الصغيرة المطلة على بحر البلطيق، محولاً إياها إلى نقطة ارتكاز إستراتيجية لأوروبا وروسيا.

في الحقيقة، المستشار مدين باستلامه منصب المستشار لدعم الرئيس الأمريكي، المستتر إنما الفعال، بيل كلينتون الذي طلب من تحالف شرويدر، في حال فوزه بالانتخابات، تأييد الحرب الأمريكية الأطلسية ضد صربيا في عام ١٩٩٩. وكانت الولايات المتحدة ترغب آنذاك بإنهاء حقبة هلموت كول. ولكن بحلول عام ٢٠٠٥، تبين أن شرويدر مفرط في ألمانيته فتحولت عنه إدارة بوش باتجاه دعم خلف أنسب لها. ومن جانبه، آخر ما فعله شرويدر قبل مغادرته كان المصادقة على مدّ أنبوب الغاز الضخم «الخط الشمالي»، من ميناء فيبورغ الروسي، المحاذي للحدود الفنلندية، إلى لوبمين. ليصبح لاحقاً مديراً لشركة «Nord Stream AG»، التي تم تأسيسها بالمشاركة بين «غازبروم» الروسية وشركتين ألمانيتين. ويصعّد انتقاداته العلنية للسياسة الخارجية الأمريكية، متهماً في عام ٢٠٠٨ الدولة التابعة للولايات المتحدة، جورجيا، بشن الحرب على أوسيتيا الجنوبية.

أما رادوسلاف سيكورسكي، رئيس الوزراء البولوني الجديد المحسوب على تيار المحافظين الجدد، فقد شبّه، في عام ٢٠٠٦، تحالف الخط الشمالي باتفاقية عام ١٩٣٩، بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي! فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي اعتمدت سياسة واشنطن على وارسو كإسفين مزروع يمنع أي تقارب اقتصادي أو سياسي بين ألمانيا وروسيا، إلى حد اتخاذها قرار نصب الصواريخ الدفاعية الأمريكية الموجهة ضد روسيا على الأراضي البولونية.

وخلال الشهر الحالي، ورغم الاعتراض السياسي لبولونيا وغيرها من الدول، بلغ مشروع خط شرويدر الشمالي هدفه الأولي بوصول أحد أنبوبي الخط إلى أراضي لوبمين، في موعده المقرر. وبعد اكتمال إنشاء الأنبوب الثاني خلال هذا الشهر أيضاً، ووضع الخط قيد التشغيل أواخر عام ٢٠١١، سيصبح الخط أكبر خط أنابيب غاز تحت-بحري، قادر على نقل ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز لأوروبا سنوياً. يمر الخط بالمياه الإقليمية لفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا، متجنباً بولونيا ودول البلطيق الثلاث إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. ومن لوبمين التي ستكون بمثابة محطة تحويل، سينطلق خط أنابيب «أويال» بطول ٤٧٠ كلم، عبر ساكسونيا إلى الحدود التشيكية، ليتولى من هناك خط أنابيب غربي عملية إيصال الغاز الروسي إلى هولندا وفرنسا وبريطانيا، مما يعني تقوية الروابط الطاقية بين الاتحاد الأوربي وروسيا، الأمر غير المرغوب به في واشنطن.

وللعلم فإن شركة «Gaz de France» «GDF Suez» سابقاً، اشترت مؤخراً ٩٪ من أسهم «Nord Stream AG» ومثلها اشترت شركة البنى التحتية الهولندية N.V. Nederlandse Gasunie، مما يعني دوراً أوسع للأوربيين في المشروع، كمأثرة تحسب لحكومة بوتين-ميدفيديف في مواجهة المعارضة الأمريكية الشديدة. الخط الشمالي مدعم حالياً باتفاقيات طويلة الأجل لإيصال الغاز إلى الدانمارك وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا.

طاقة الخطين الشمالي والجنوبي

وتتقدم «غازبروم» في مشروع الخط الثاني، الجنوبي «South Stream»، الذي سيحمل الغاز من الساحل الجنوبي الروسي عبر البحر الأسود إلى بلغاريا، ومنتهياً في إيطاليا. وفي ٧ تموز الجاري وافقت الحكومة البلغارية بعد مفاوضات طويلة على الاشتراك في مشروع الخط الجنوبي الذي سينقل الغاز الروسي إلى أوربا الغربية، دون المرور بالأراضي الأوكرانية، حيث صبت الولايات المتحدة جهودها في السنوات الماضية لدفع البلد باتجاه معاداة روسيا، ومصادقة حلف شمال الأطلسي.

فبينما عمل البلدان كوحدة اقتصادية متكاملة خلال الحقبة السوفييتية، عبر معظم الغاز إلى الغرب من خلال أوكرانيا، أما بعد الانفكاك، فقد اشتد الخطر على روسيا عندما أوصلت «الثورة البرتقالية» المدعومة أمريكياً في كانون الثاني ٢٠٠٥، مرشح واشنطن فيكتور يوشيشينكو إلى سدة السلطة، على أرضية تأييد الحلف الأطلسي والعداء لموسكو. وكانت واشنطن قد كثفت الضغوط على بلدان الاتحاد الأوربي وتركيا لإنشاء خط أنابيب «نابوكو» كبديل عن الخط الجنوبي، لإقصاء روسيا. ولكنه لم يحظ حتى اليوم بما يكفي من اهتمام دول أوربا، كما لم تتوفر له مصادر كافية تملأ أنابيبه بالغاز.

إن إتمام مد الخط الجنوبي سيجعل العلاقات أقوى بين دول الاتحاد الأوربي وآسيا الوسطى وروسيا، الأمر الذي يمثل لواشنطن كابوساً مرعباً. فقد ارتكزت السياسة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على الهيمنة على أوروبا الغربية، مستخدمة النفخ في قربة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي. ثم توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، بعد عام ١٩٩٠، ليصل إلى حدود روسيا. ولذلك، تعتبر واشنطن أن أي استقلالية تذهب بأوربا الغربية شرقاً بدل عبور الأطلنطي، هزيمة كبيرة لهيمنتها كـ«قوة عظمى وحيدة».

وهكذا، أضحت مدينة لوبمين الجميلة، شمال شرق ألمانيا، مرتكزاً هاماً للدراما الجيوسياسية بين واشنطن وأوراسيا، سواء أدرك ذلك سكانها أم لا.

بتصرف عن «مركز أبحاث العولمة»

أنقذونا من المصارف!

نداء وقع عليه حتى الآن ٧٠ من أصل ٧٣٦ برلماني أوربي من مختلف الأحزاب السياسية في إجراء غير مسبوق تاريخياً، لإقامة حملة عالمية للتركيز على حتمية مكافحة ضغوط المصارف والمؤسسات المالية الهادفة لتمييع القوانين الرامية لتنظيم عملياتها.

وحسب ديفيد كرونين في نشرة «آي بي أس» فقد جاء هذا، نتيجة للقلق العميق المتزايد تجاه ضغوط «اللوبي المالي» المتصاعدة وتسخيره لإمكانياته الضخمة في السنوات القليلة الأخيرة من أجل تمييع مشروعات القوانين والقواعد التنظيمية المعدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمه المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

الموضوعات.. واتحاد البرجوازيتين البيروقراطية والطفيلية

لا يسعني قبل كل شيء إلا أن أحيي الخطوة الديمقراطية البارزة، في طرح مشروع الموضوعات البرنامجية للنقاش في جريدة قاسيون، بهدف المساهمة في صياغتها جماعياً.. وسوف أتوقف عند بعض النقاط..

ورد في البند /١٩/ من المشروع ما يلي:«إن التيار الليبرالي الاقتصادي، قد استند في صعوده إلى موجة الليبرالية العالمية، وكذلك إلى ظاهرة استنفاذ النموذج الاقتصادي السابق في سورية بإحداثياته الملموسة لإمكانات التطور اللاحق وحل المشاكل القائمة، فانفتح الطريق أمامه لتجربة نموذجه الليبرالي الجديد الدارج، الذي يمكن أن يحل الإشكالات المستجدة في الاقتصاد السوري...»، وبرأي الدردري وفريقه الاقتصادي: أن يحقق المعجزات والمن والسلوى للشعب.

إن التحول من نموذج اقتصادي إلى آخر، يجب أن يستند إلى تطورات اقتصادية تراكمت وفرضت النموذج الجديد. من هنا أرى أن ما ورد أعلاه من عوامل اللجوء إلى الليبرالية، تشكل الظروف الموضوعية لهذا التحول، الذي يحتاج إلى العامل الذاتي الفاعل.

أعتقد أن كوبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تعرضت لمثل هذه الظروف، لكن فقدان العامل الذاتي حال دون تحول اقتصادها إلى الليبرالية، لأن نظام الحكم تمسك بالاقتصاد الاشتراكي.

والعامل الذاتي الذي أقصده وأدى إلى التحول نحو الليبرالية الاقتصادية، هو التطور الاقتصادي الذي جرى في البنية التحتية لمن في أيديهم مقدرات أمور البلاد، أي في تحول الكثيرين منهم، من بورجوازيين صغار، إلى طغم مالية كبيرة، فشكلت طبقة بورجوازية بيروقراطية متنفذة، ارتبطت مصالحها بالتخلص من النموذج الاقتصادي السابق والقضاء عليه، لأنه يقف عائقاً في طريق استثمارها لأموالها، كونه اقتصاداً مخططاً السيادة فيه للقطاع العام، وللدولة دور كبير في مختلف جوانبه.

من هنا جاءت استجابة الحكومة لرأي البنك وصندوق النقد الدوليين لتبني النموذج الليبرالي للاقتصاد، لأنه يلبي طموحات البورجوازية البيروقراطية الحديثة، التي سرعان ما تصالحت مع البورجوازية الطفيلية، لتوحد مصالحهما بعد صراعات شديدة بينهما سابقاً.

وهكذا جاءت التدابير الليبرالية لاقتصاد بلدنا بدءاً من خصخصة القطاع العام، والسماح بإنشاء مصارف وجامعات خاصة وشركات تأمين، وتحرير التجارة من مراقبة الدولة، وفسح المجال للرأسماليين للاستثمار في الميدان الزراعي والبنية التحتية وصولاً إلى قانون العمل الجديد الذي يتيح لأرباب العمل حق التسريح التعسفي للعمال، وهو الذي جاء تلبية لمطالب الرأسماليين.

إنه انعطاف عن المبادئ والشعارات التقدمية التي ترددت على مسامعنا خلال عقود عديدة.. لذلك أليس من واجبنا ذكر ذلك في برنامجنا؟

مع التحيات الحارة بصياغة برنامج يعكس آمال وأماني وطموحات الشعب السوري في العدالة الاجتماعية، والحرص على السيادة الوطنية، ويكون نبراساً لوحدة الشيوعيين السوريين، ليضطلعوا بدورهم الوظيفي تجاه الشعب والوطن.

عبدي يوسف عابد

الموضوعات ضرورة للحوار من أجل وحدة الشيوعيين

الأفكار التي وردت في مقال الرفيق صالح عبود المنشور في «قاسيون» بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٩ جعلتني أسجل الملاحظات التالية:

أول ملاحظة لا تنسجم وفكرة الحوار هي أن الرفيق صالح عبود تجاهل الهيئة الشيوعية التي أصدرت الموضوعات، فهل ذلك سهو أم ماذا؟! وحتى عندما تطلب سياق ما كتبه أن يذكر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، فإنه تجاوز ذلك إمعاناً في إنكار ما أصبح معروفاً في طول البلاد وعرضها..

أما الملاحظة الثانية، فهي أن المقال يتضمن التباساً واضحاً، ينتج عنه تساؤل مشروع وهو: هل الرفيق صالح عبود من خارج جسم تنظيم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، أم هو في عداد ذلك التنظيم؟ ذلك أن الفقرات الأولى من مقالته تشير إلى أنه من خارج تنظيم اللجنة الوطنية، أما الفقرات اللاحقة فقد تضمنت صيغاً دالة على أنه من التنظيم، حيث كتب «إذا كنا نسعى من أجل الوحدة مع الفصائل....»، رغم أن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لا تقول «بإذا»، بل تؤكد في كل مبادراتها أننا نناضل من أجل وحدة الشيوعيين السوريين، إن «إذا» صالح عبود مفعمة بالتشكيك وهو تجاوز للوقائع وإنكار لحقيقة معروفة وهي أن الحوار من أجل وحدة الشيوعيين قطع سنوات ونحن بصدد النضال لاستمراره حتى يبلغ ذراه.

ثم، وبصيغة التساؤل التقريري يصنع فكرة واضحة وهي عدم انسجام الموضوعات من جهة والعمل من أجل الوحدة من جهة أخرى، حيث يقول: «وهل يحق لهذه الجهة (اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين) أن تطرح موضوعات برنامجية وحدها، وهي التي تعمل من أجل التوحيد مع أحزاب لها برامجها المقرة في مؤتمراتها..». ثم يطرح فكرة واضحة ويرى فيها أنه «من الأجدى أن نناقش برامج الأحزاب القائمة...».

وأعتقد أن جدلية السعي لوحدة الشيوعيين تضع الأمر بعكس ما طرحه الرفيق صالح عبود، إذ نرى ترابطاً عميقاً بين النضال من أجل الوحدة وبين أن يجري التقدم نحو الوحدة ونحن مسلحون بكل متطلباتها الفكرية والبرنامجية والتنظيمية. ولماذا على من يسعى للوحدة أن يكون خاوي الفكر واليدين ودون رؤية متكاملة لكل مسائل الوحدة؟.

أية بدعة هذه التي ترى جدية مسعى الوحدة تتلازم وانعدام الاستناد إلى متطلبات هذا المسعى؟. إن الوحدة عملية نضال فكري وسياسي وتنظيمي، وليست عملية تجميع آلية، كما أنه من البدهي القول إن أي تجمع بشري بشأن معين، لإنجاز مهمة معينة، مطالب قبل أية جهة أخرى بدعوتها للوحدة والبحث الجاد بها، مطالب، وقبل غيره أن يحدد تخوماً أولية بكل مجال في مسألة الوحدة، وإذا كانت الموضوعات لا تنسجم مع مسعى الوحدة، كما يعتقد الرفيق صالح عبود، فيكف له أن يقبل وضع لائحة تنظيمية أو نظام داخلي؟ وكيف له أن يقبل أن يكون لنا رأي في الأحداث السياسية؟ أو كيف له أن يقبل أن يكون للجنة الوطنية مطبوعة تعبر عن آرائها؟. أليس جوهر الأمر أننا أمام فكرتين عن عملية الوحدة فكرة صالح عبود التي تنتهي إلى أن الوحدة ليست عملية نضال إنما هي عملية جمع كتل، ينتهي أمرها إلى اعتماد أساس واحد هو تقاسم الهيئات القيادية والمنافع المادية.

أما الفكرة الأخرى فهي أن مسار النضال من أجل وحدة الشيوعيين ينتهي إلى تكوين جديد نوعي، هو الحزب الشيوعي السوري فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، إن الوحدة والتنوع في صفوف الحزب الشيوعي السوري لن تكون مشوهة، ولن تكون على أساس دوغمائي يدخل نتف الفلسفات البرجوازية في صفوف الحزب باسم «التجديد» و«التطوير»، ولن تكون على أساس انتقائي تفكيكي يروج لأفكار برجوازية تفصل المنهج عن نظريته وتروج لشتى ضروب المثالية وتنتهي للأخذ بموضوعة أبدية الرأسمالية. كما أننا نلح ونؤكد أن عملية الوحدة ليست تجميعاً ميكانيكياً لفصائل أو كتل، وفي كل الأحوال، وكيفما كانت التطورات، فإن وحدة الشيوعيين ستبقى هدفاً أساسياً واستراتيجياً غايتها بناء حزب شيوعي وذلك يعتبر حجر الأساس في وحدة اليسار في سورية.

إن الوحدة والتنوع في الحزب ليست معادلاً لـ«الفوضى الخلاقة» أو غير «الخلاقة»، ولزام علينا أن ندرك بعمق أنه ما يراد لمجتمعاتنا يراد لأحزابنا، لذلك نرى خطر النظرة العدمية للماركسية وخطر الجمود العقائدي، إننا نريد أن يأتي الشيوعيون بماركس ولينين إلى زمانهم لا أن يذهبوا إلى زمن ماركس ولينين. ونريد الماركسية اللينينية ونرفض أيضاً تجميع نتف من فلسفات البرجوازية ثم نقول ذلك تطوير وتجديد.

إن ما انتهى إليه الرفيق صالح عبود واضح، فهو يعبر عن رؤية لمفهوم الوحدة نحن رفضناه، ولا نضع الأمر على أساس حزب «قائم» أو حزب «قاعد» ولم ندعُ لأن يرمي الآخرون برامجهم، ولكننا نرى أن الموضوعات البرنامجية ضرورة كي تكتمل مقومات الحوار، أما أفق هذا الفصيل أو ذاك ومستقبله والموقف منه حزبياً واجتماعياً فذلك لا يعود لا للموضوعات ولا لآرائنا السياسية، وأفكارنا، إنه نتاج الممارسة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي يختطه هذا الفصيل أو ذاك، ونحن لا نرى أن حراك الرفاق التنظيمي يجري خارج نطاق ما يجري في الفصيلين من مسائل تنظيمية فكرية ولا أعتقد أن نظرة جادة للوحدة تحملنا مسؤولية أي تراجع يصيب هذا الفصيل أو ذاك، وعلى العكس مما ذهب إليه الرفيق صالح عبود فاللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين تكونت كمشروع شيوعي حقيقي يتطور لتجاوز السلبيات والآثام الفكرية والتنظيمية والسياسية التي أدت إلى الفصائلية والابتعاد عن دور الحزب ووظيفته ومهامه.

■ **رجب الرجب**

مناقشة الموضوعات في حلب

بدعوة من لجنة محافظة حلب لوحدة الشيوعيين السوريين، أقيمت ندوة لمناقشة الموضوعات البرنامجية التي كان قد أطلقها مجلس اللجنة الوطنية للنقاش العام.

أقيمت الندوة في التاسع من تموز الجاري في مقر لجنة محافظة حلب في الجميلية، وحضرها عشرات الكوادر الشيوعية وبعض الأصدقاء المهتمين.

افتتح الندوة الرفيق عبد الله الراغب عضو مجلس اللجنة الوطنية وعضو لجنة محافظة حلب بالترحيب بالرفاق والأصدقاء الحضور وخصوصاً الرفيقين أكرم فرحة عضو قيادة اللجنة الوطنية وسكرتير منظمة حماة، وأنور أبو حامضة عضو رئاسة مجلس اللجنة الوطنية، والرفيق خالد حمامي أحد القيادات التاريخية للحزب.. ثم تحدث بشكل مكثف عن أهمية الموضوعات في مسار اللجنة الوطنية، وأهمية إطلاقها للنقاش العام بين الشيوعيين وأصدقائهم وحلفائهم وكل القوى الوطنية في البلاد، معتبراً ذلك خطوة هامة باتجاه إيجاد الحزب الشيوعي المنشود في سورية، الذي يقوم بدوره الوظيفي.

ثم قدم الرفيق ماهر حجار منسق لجنة محافظة حلب لوحدة الشيوعيين السوريين تكثيفاً موجزاً عن أهم الأفكار المعروضة في الموضوعات مستعرضاً الموضوعات واحدة تلو أخرى، وشارحاً لها.

بعد ذلك افتتح النقاش العام. وقد قدم عدد واسع من الأصدقاء والرفاق مداخلات متعددة مستفسرين ومعمقين ومؤكدين على الأفكار الأساسية في الموضوعات.

ثم فسح المجال أمام وفد القيادة فناقش الرفيق أنور أبو حامضة أهم الأفكار التي طرحها الرفاق في الندوة، وركز على شرح الأزمة الرأسمالية الراهنة.

بعد ذلك تحدث الرفيق أكرم فرحة، فبدأ حديثه بالتأكيد أنه سعيد جداً لحضور هذه الندوة، ولسماع المناقشات، وأنه سوف يحاول أن ينقل تجربة حلب في مناقشة الموضوعات إلى المنظمات الأخرى.. كما استعرض تجربة اللجنة الوطنية منذ نشوئها، وأهم المحطات الفكرية والسياسية، ورؤيتها لمختلف القضايا التي واجهتها، قبل أن يتوقف عند أهم النقاط التي طرحها الرفاق والأصدقاء، فعقب عليها، وناقشها بكل روح رفاقية وود شديد.

وقبل انتهاء الندوة توقف الرفيق ماهر حجار عند أهم ما تم طرحه في هذا الندوة، وأبدى سعادته بالنقاش التفاعلي الذي جرى بين الحضور، والنابع عن حرص الجميع على بناء الحزب الشيوعي المنشود، وختم كلامه بالقول: «إن ما قامت به اللجنة الوطنية هو أنها فتحت الباب أمام نشوء هذا الحزب المنشود، أما نشوؤه عملياً فهو برسمكم أنتم وبرسم جميع الشيوعيين الحقيقيين في سورية».

ثم أعلن الرفيق عبد الله الراغب اختتام الندوة آملاً بندوات وفعاليات أخرى لا تقل أهمية عن هذه الندوة.

■■

الموضوعات البرنامجية ضرورة وطنية لعملية إنقاذ حقيقة

إن قراءة متأنية ومتقدمة وموضوعية للموضوعات البرنامجية المفتوح الحوار حولها، تثبت أنه لا توجد فقرات أو نقاط إلا وجسدت واقعنا المعاش، وهي تكملة لما كانت قد استشرفته افتتاحيات قاسيون المنارة والبوصلة، في أوقات سابقة مختلفة.

واللافت أنني لم أجد في معظم طروحات ومداخلات الرفاق والأصدقاء على اختلاف اجتهاداتهم الفكرية والاقتصادية، ومن كلا الفصيلين الشيوعيين، أي خلاف جدي حول أية نقطة من النقاط المثارة، بل على العكس، إذ هناك توافق كامل تقريباً على معظم المهام، والأهم أن هناك تقاطعاً على أنه ثمة ولادة حقيقية لحالة جديدة وجدية تؤسس لوحدة الحزب الشيوعي واستعادة دوره الوظيفي والطليعي لقيادة الجماهير الواسعة على مساحة الوطن. نعم، هناك ثقة وتفاؤل بهذه الولادة لإنقاذ الوطن من الواقع المذري والكارثي الذي يعيشه، والناتج عن سلوكيات خاطئة فرضها أصحاب القرار الاقتصادي وسياستهم التدميرية للاقتصاد الوطني ولكل القيم الأخلاقية والاجتماعية في سورية.

الجميع بات يعلم أن هناك إفقاراً منظماً لكل شرائح المجتمع باستثناء حفنة تعد على الأصابع من رأسماليين ليبراليين متوحشين، يفتخر الفريق الاقتصادي دون حياء بأنه قدم ويقدم لهم المزيد من التسهيلات ليزدادوا غنى، والتي في الجهة المقابلة أنتجت فقراً جوعاً وبطالة معلنة ومقنعة، وفي المحصلة جعلت من الوطن مرتعاً خصباً للفساد والإفساد: دعارة ومخدرات واتجار بالبشر وبيع للأعضاء كبلت الجيل الجديد بالهموم ودفعت معظم شرائحه إلى الهجرة القاتلة المدمرة والهروب نحو المجهول، وجعلته مؤهلاً لكل الاحتمالات من تطرف وانغماس بالجريمة المنظمة.. كما أرهقت العمال والفلاحين وصغار الكسبة من الحرفيين المبدعين، وجعلتهم مهددين بلقمة عيشهم وعيش عيالهم وصحتهم وسكنهم، وخلقت هوة عميقة وكبيرة تتعمق وتكبر يوماً بعد آخر بين الفقراء والأغنياء، فراحت تخرب النسيج الاجتماعي وتهدد بانفجار لا تحمد عقباه.

كل هذه العوامل تجعل من الموضوعات البرنامجية حاجة أساسية وضرورة وطنية لعملية إنقاذ حقيقية.. وبهذا المعنى يمكن اعتبار الموضوعات البرنامجية البوصلة، والطريق المعبدة لكل المناضلين الشيوعيين لحسم أمرهم باتجاه العودة للنشاط السياسي الثوري، والعمل بكل تفان من أجل إنقاذ الحزب والوطن إن كانوا حقاً شيوعيين، فالساحة ومساحتها الواسعة مفتوحة على مصراعيها وهي تتسع لكل الرفاق المناضلين لعملية الإنقاذ ولكل دوره الفاعل والمؤثر.

تاريخياً، كان هناك تمايز واضح بين الشعارات والتنفيذ، وبين القواعد والقيادات، لذلك فالعبرة بالعمل لكي يرى هذا الحزب النور.

فإلى الأمام أيها الرفاق الشيوعيون.. الكل له دوره في عملية التوحيد.. ولابد أن نوجه التحية من القلب لكل الرفاق الشرفاء الذين غادرونا بأجسادهم تاركين لنا وديعة ووصية بعد أن وقعوا معنا وثيقة ميثاق شرف وحدة الحزب، نجلهم ونحترمهم ونأخذ منهم القوة لمتابعة نضالهم ونحافظ على شعلتهم الوضاءة تنير لنا ولغيرنا الدرب.. ونتذكر القول المأثور للمناضل الشيوعي ناظم حكمت: «إن لم أحترق أنا، ولم تحترق أنت، فمن سينير لنا الطريق»؟

■ **حلب - إدوار خوام**

الموضوعات محور ندوة سياسية في حمص

بدعوة من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بحمص، أقيمت ندوة حول مشروع الموضوعات البرنامجية التي عرضتها قيادة اللجنة للنقاش العام، شارك فيها عدد من الرفاق والأصدقاء وبعض ممثلي الفصائل الفلسطينية..

تم التقديم للندوة بعرض لأهم الأفكار الواردة في الموضوعات، وبعدها جرى فتح النقاش حيث قُدمت مجموعة من المداخلات تناولت جوانب عديدة من الأفكار الواردة في الموضوعات بصورة عميقة..

كما جرى عرض سياسي لأهم مؤشرات الوضع الراهن.. وفي هذا الخصوص تم لفت انتباه الجميع إلى ما تحضره كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من مستلزمات ومقدمات لشن عدوان جديد في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وعلى إيران بشكل خاص..

■■

محمد المطرود في ديوانه الأخير «ما يقوله الولد الهاذي»:

ينعي الشاعر ويتوج السارد ملكاً للضوء

◄ عبد الناصر العايد

لست من محبي الشعر، إن لم أكن من مبغضيه، و أصرح لأصدقائي الشعراء الذين أشفق عليهم جملة، بعواطفي نحو ما يكتبونه بلا شفقة، معلناً انحيازي للروائيين الذين أسعى جاهداً للالتحاق بركبهم، ولأن أكون رأس «إبرتهم» الذي يذكر الشعراء بأنهم شيءٌ نافلٌ في هذا العالم، حتى أدفع آخرهم إلى الجنون أو الانتحار.
وحين أرسل لي محمد المطرود ديوانه الجديد «ما يقوله الولد الهاذي»، واضطررت تحت سطوة شخصه النبيل، إلى قراءته بترو، خاصةً أنه تطرق إلى المسألة الخلافية بين الشاعر والسارد، واغتنمتها فرصة للتفكير معه بالمسألة بقليل من التعقل، أو بمقدار ما يستطيع المطرود، أن يكون هادئاً ومنفتحاً، وقابلاً لتلقي الحقيقة. ودون أن أتخلى بالطبع، عن إيماني الخاص!.

وهنا لن أختلف مع أحد حول كون الشعر أقدم فنون الإنسانية وأكثرها حضوراً في تركته الثقافية. لكن موقعه اليوم مهدد، إن لم يكن قد سقط كلياً في قبضة السرد . وصار ما يطبع من أجود دواوين الشعر لا يتعدى الخمسمائة نسخة، فيما يطبع من أسوأ الروايات أضعاف ذلك. ولتقدم هذه وتراجع ذاك أسباب عديدة، سأحاول أن أطرحها محاور نص المطرود الشعري ذاته.

لقد عجزت الفلسفة والعلوم ومختلف ضروب الفكر والفن.. و اللاهوت، عن صياغة تعريف محدد للشاعر، بل وعجز الشعراء أنفسهم عن توصيف ماهيتهم ككائنات، وأغرقونا بكم لا ينتهي من الألغاز التي يعرِّف فيها كل شاعر نفسه باعتباره أعجوبة ميثية كبرى. و ثابروا على تقديم أنفسهم كـ«قوم» تنطوي أسطورتهم المؤسسة على تعال يهوي مقصود، فحواه أنهم هبطوا لسبب ما، من فردوس لا ينقطع حنينهم و-أنينهم- إليه، كـ«أول منزل»، أو كما يقول المطرود المخذول: «مذ عرفتك آمنت أن الأناشيد أنثى/ وأن الطريق إلى الله آمنٌ/ محفوف بملائكة يحرسون عناقنا/ ويزينون لنا / كم السماء جميلة/ وتستحق هذا الصعود المبجل/ مذ صدقتك/ وأنا معطوفٌ على المقدس/ لا أشبه روحي العمياء». ويصفون قصائدهم على أنها قواربهم إلى ذاك الفردوس، أو الدرب الذي يلده الشاعر ليبلغ ذلك العالم، أو الشرنقة التي يحوكها حوله كي لا يختنق بهوائنا!. يحاول المطرود أن يكون صادقاً مع نفسه حين يصف تلك الكذبة : «وكان أن تشربت المكيدة/ وتمرنت أميراً بعصا الحكمة/ يدٌ من الغيم لي/ يدٌ من مطلق الشيء/ ورعية فتحوا النافذة لكلام طيب/ وناموا هنيئين في سرير القصيدة/ كما يليق بأمير وعاشق وعريس/ وكان أن كبرت شاعراً».

لكن جمهور القراء اليوم لم يعد يناسبهم هذا التعالي والتنزيه الذاتي والرغبة في السيادة، ويعلن المطرود فهمه لهذه الحقيقة: «كصليب على ظهر كنيسة / قديمة/ العصافير فوقي/ والصغار يرمونني بحجر/ كأني عدوهم». ففي هذا العصر العاصف المأزوم، يحتاج الإنسان إلى تعزية ولو من قبيل «كم أنا محظوظ لأني لست ذلك البائس الذي يتحدث عنه النص الفلاني» وهو ما لا يستطيعه الشاعر بتعاليه وانشغاله بنفسه، وبأصله المجيد الذي يمنعه من الانحناء، والخوض في تفاصيل العادي! خاصة أن تنزهه يبدو في النهاية ادعائية تداري بؤساً وخواء يمقته الإنسان العصري، لأنه يذكره ببؤسه وخوائه. يصف المطرود جانباً من علاقة الشاعر بالعالم اليوم: «أين داري الجديدة يا أبي/ قال: أنظر ..... فنظرت/ رأيت الناس بصمات الدم على الأرض/ ورأيتني مثل بقية الناس ظل دمهم/ أمشي خلف نعشهم أو نعشي/ قلت: ماهذا؟ /قال: اسكن ما رأيت./ فسكنت».

إن إنسان اليوم يريد التيقن من ذاته، والتصالح معها، للتكيف مع العالم سريع التحول والتبدل وهو ينحاز تلقائياً إلى الروائي، الذي يتوانى عن القول أنه ابن الحياة وضحيتها، ويعلي أبطالاً سلبيين، يعبر من خلالهم عن اعتنائه و اهتمامه به، ويقدم له عزاء حتى لو كان سلبيا من قبيل قوله «كم أنا محظوظ لأنني لا أعاني كما يعاني البطل الفلاني في الرواية الفلانية». وإنسان اليوم رغم ثورة التواصل والوصول الهائلة -ربما بسببهما- يعيش في عوالم صاخبة وهشة ومعزولة عن بعضها البعض، وهو في بحثه عن التوازن يحاول أن يعي محيطه، حتى أن رواية تتحدث عن تفاصيل العيش في واحدة من ضواحي باريس قد تشكل كل معارف باريس عن ذلك الجوار. وعلى الرغم من المنحى الذاتوي النرجسي الذي تذهب فيه الرواية أحياناً، إلا أن السارد عموماً حريص على اجتراح كل ما من شأنه إقناع المتلقي أو إيهامه بـ"واقعية" و حقيقية عمله، عبر تقصيه لتفاصيل الواقع، وسبر تفاصيل "الحياة السرية للمشاعر" كما يقول كونديرا، وإعطاء رؤية واضحة للعالم، عبر البنية الفنية المتماسكة للرواية، وصولاً إلى لحظة الوعي "اليقظة". فيما يجهد الشاعر في استكشاف عالم مفارق، لا ينتمي إلى ذاكرة أو وعي أو خيال أو حساسية إنسان اليوم، فالتشتت والانفصال والتكثيف والاستيهام الذي يتوسل الشعر من خلاله التحليق والنشوة، لا تلائم الذائقة المعاصرة، التي تقع في نقطة ما بين التحليق الحالم، والتعمق التأملي. وهو ما يدركه المطرود ويعبر عنه بشيء من الانحياز: «وكما طار كاللعب واحتفت به السموات/ السارد سار عميقاً في الضوء»

على أن العامل الأكثر تأثيراً فيما وصل إليه الشعر وما بلغته الرواية كما أظن، يتصل بوظيفة الشعر ذاتها، وهي الوظيفة التي "أقالهُ" منها التطور العلمي، كما أقصى عديد المهن والحرف التراثية. فبوجود تقنيات حفظ و واستعادة المعلومات كالطباعة والكمبيوتر، انتفت الحاجة إلى القالب اللفظي الإيقاعي الذي كانت البشرية مضطرة لحفظ أفكارها وأخبارها وصورها داخله، واستردادها بسهولة. صرنا اليوم نستطيع أن نحفظ بدقة شبه مطلقة كلماتنا النشاز، والمفككة، والمهلهلة، والمتقطعة، والطائشة...والعادية، مثلنا . وتحررنا من الوهم الذي وقع فيه رجل كبير العقل مثل كولردج حين قال إن الشعر: «أحسن الكلمات في أحسن نسق»، فالنثر أيضاً يستطيع أن يكون أحسن الكلمات في أحسن نسق.. لأنه النسق الذي يشبهنا! يبدو هذا ادعاء مغالياً ، لكنني أدعو من ينكره إلى تفحص تاريخ الطباعة ومنحى هبوط قيمة الشعر وصعود الرواية. كما أدعوه إلى تفحص المجتمعات التي يزدهر فيها الشعر اليوم، فإن لم تكن هي المجتمعات الشفاهية ذاتها، فإنني أسحب دعواي. أما من كان عاملاً في الحقل الثقافي فأدعوه إلى تفحص أحوال أصدقائه الشعراء وعلاقتهم بالكمبيوتر. وسوف يجد بسهولة أن هؤلاء كلما كانوا أكثر قرباً من الكمبيوتر صاروا أبعد عن الشعر، عن القافية والوزن على أقل تقدير، أما من التصق به منهم التصاق المحب بحبيبه، فلم يدبج في عشقه قصائد الغزل.. بل تحول إلى روائي.

وتأتي محاولات الشعراء اليوم للتكيف مع هذه التحولات فاشلة ومضحكة. يقول المطرود: «هم (جزء من النص مفقود... هكذا وردت في الديوان)/ انسلوا خلسة في الرواية/ وقليلاً في الغياب/ وقليلاً في اللا معنى». وتعج الإصدارات الجديدة والجرائد والمواقع الالكترونية، بمتوسلي التقنية من الشعراء، ومحاولاتهم الخارجية لموضعة أنفسهم في العصر، إلا أنها شأنها شأن الإرهاصات المبكرة التي حاولت أن تتلمس وتواكب التحولات والحساسيات الجديدة وممكناتها عبر قصيدة التفعيلة والنثر وما إليها، ظلت شكلانية ، ولم تستطع التخلص من جوهر المشكلة المتمثل بالذاتوية، والاغتراب، والتكثيف والقوننة والتحليق والنشوة. وهي لم تستوعب بعد معنى نزوع إنسان اليوم إلى الطازج، والعادي، والمتخفف، والمتحرر، واليقظ، وكل ما يهتم به ويشبهه. وهو ما تستجيب له الرواية بأصالة.

إن احتلال الروائيين لموقع الشعراء التاريخي ، بات حقيقة لا يمكن تجاوزها، وحتى في ثقافة تعد إحدى آخر قلاع الشعرية، هي الثقافة العربية، يقال اليوم إن الرواية صارت ديوان العرب. وفي نص المطرود "حدس شعري" عالي وصادق بهذا الواقع: «أعرف والمكيدة هذه أحاطتني/ بأني لن أعود إلى ما كنتُ... أبداً". ولكن مهما زعم أن "لدي الحيلة فأوجزها في الكتابة/ وأؤخرها ظهيرة أخرى ممتناً". فإن النهاية باتت قريبة ويتحدث عن نفسه وعن أصدقائه معزياً: «الصورة التي في الأعلى/ يقول محمد المطرود: لي/الصورة أجسادٌ كثيرةٌ/ تحشرُ في حافلة كما في قبر.أصدقائي جميعاً:/ الصورة التي في الأعلى لنا». لكن الإنكار كمرحلة من مراحل الاحتضار، سينتهي بإقرار الشاعر بالحقيقة ويتصالح معها: «ولسوف تهدأ/ ولسوف ترضى بما أُلت إليه».

لكنني لا أعتقد أنه سيتاح للمطرود ولا لسواه أن يتناسل من يحميه: «لما رأيت أني بلا أسلاف ولا أب/ فضَّلتُ أن أكون ابناً لأحد يحميني». ولن يُمنَّحوا الوقت للتأمل: «مأخوذين بحجر يغمض عينيه على سر/ومؤمنين أن/ ما يقوله الولد الهاذي لهوَ نبؤةٌ وسيأتي يومٌ/ يصارحونه على خجل: صدقت!!!!». ولن يجديهم نفعاً التحسر على الشعَر الذي لم يعد شركاً ناعماً لاصطياد النساء: «ونصحو، ونخدع، وندرك/ أن الرهان على الشعر خاسر/ وعلى النساء». بل لن يكون متاحاً له أن يحقق ذلك الرجاء الأخير الصغير: «أرجو مغفرة ورحيلاً آمناً»، فجمهور الروائيين المجبولين على التنافس والصراع، يرون أن أفواه الشعراء باتت حقاً «أفواهاً لا مجدية" » بتعبير سيمون دوبفوار، ومصممون على إقصائهم، من ذاك الواقف على الأطلال «بين الدخول فحومل»، وانتهاء بصاحب «أبحث عنك على جوجَل » (من Google)؟؟!!

■■

ربما ..!

علم الوراثة السوريّ

من العجب العجّاب، في الأوساط الثقافية والفنية السورية، استشراء الحالة العائلية، بالمعنى الوراثي للكلمة، فالأب الكاتب يرغب في جعل أبنائه مبدعين، وكذلك الرسام والسينمائي والمغني.. إلخ. بناء على تفشي هذه الحمى لن يقبل الممثل المرموق بالموافقة على عرض ما دون أن يرتبط ذلك بحصول ابنه على دور إلى جواره، حتى لو تطلب ذلك تغييراً في بنية النص!! والأب الصحافي سيبذل كل ما بوسعه ليحجز زاوية لابنه أو ابنته في كبريات الصحف، وعلى القرّاء احتمال المفاجأة في عمود رئيسي دون سابق إنذار!!

العجب العجاب أكثر أن هؤلاء الأبناء البررة لا يمرون بالمنحدرات والمنعطفات والمطبات التي يجب أن يمر فيها من يطمح إلى الوصول لمكان ما تحت شمس هذه الحياة، فعلى الفور يجدون مقاعدهم محجوزة وكأن الإبداع كالمُلك قابل للتوريث!! تخيلوا فتى يافعاً في الثامنة عشرة من عمره يخرج فيلماً قصيراً دون أية صعوبات تذكر، فالسيد الوالد لكونه مخرجاً معروفاً يكفي اسمه ليفتح له كل الأبواب، في حين ان شاباً آخر، من دون ميزة اسم الأب، يتلظى ويتلظى دون التمتع بالوقوف إلى جانب كاميرا، لو من باب التفرّج!

لا شك أن هناك الكثيرين قد جعلتهم الأجواء العائلية على استعداد نفسي وفكري لخوض مغامرة الإبداع، مما يعني أن الحديث هنا يقتصر على تلك الفئة التي تفسح المجال للابن دون أي اعتبار لمعنى الكفاءة.

لك، فقط، أن تتأمل يرعاك الله، كما كان يقول البجيرمي، لتعرف أن المحسوبيات الثقافية والفنية لا تقل خطورة عن سواها بوجود أبناء الذوات.

ذات مرة كتب الزميل راشد عيسى في هذا الموضوع.. كان مقالاً بكائياً جداً، صارخاً جداً، عنا وباسمنا، نحن اللقطاء.. نحن الذين بلا آباء!!

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

عشر طرق للتنكيل بجثة

عن دار «الآداب» البيروتية صدرت مجموعة جديدة للشاعر المصري عماد فؤاد بعنوان «عشر طرق للتنكيل بجثة». وفؤاد من إحدى قرى دلتا النيل ١٩٧٤ . يقيم في بلجيكا، وقد تُرجمت قصائده إلى عدّة لغات منها: الإنجليزيّة والفرنسيّة والهولنديّة والأسبانية والألمانيّة والفارسيّة والبولنديّة واللاتفية والروسية. صدرت له المجموعات التالية: «حرير»، «بكدمة زرقاء من عضّة النَّدم»، «تقاعد زير نساء عجوز»، «أشباحٌ جرَّحتها الإضاءة».

من قصائد الكتاب نختار: «الرَّجل الذي كان ها هنا/ صارَ تحت عينيّ الصَّقر الذي يحّومُ الآن بجناحيه في الأعالي/ مستطيلاً محفوراً في الأرض/ ينظرُ الصَّقر فيقول في نفسه/ هذا قبر حيّ يسيرُ على قدمين/ وما من شاهدٍ واحد/ يدلُّ العابرين/ الطّارئين/ إليه»

هكذا تكلم القرصان الأكبر

علي الزين

جاء القرصان الأكبر وطلب اجتماعاً مع كل القراصنة الذين هم أصغر منه، والذين يتربصون بالبلاد والعباد ليقرصنوا حين تسنح لهم الفرصة، وعندما أتى كل القراصنة الصغار إلى الاجتماع قال لهم ما يلي: اسمعوا أيها القراصنة الصغار.. إن بعضكم يقوم بأعمال قرصنة مهينة ومذلة، تدل على غباء مطلق، وليس هكذا نقرصن على البشر، وقد جاءني من قال لي إن قرصاناً، قام بعملية قرصنة تافهة، وهي تعود أساساً لحضارة تحترف القرصنة، وهي أصلا قد قرصنتها من قراصنة يتبعون إلى تلك الحضارة التي هي أساساً قائمة على القرصنة.. لذلك سأقول لكم إنكم وعندما تقومون بعملية قرصنة تافهة كسرقة حبة شوكولا أو قطعة كاتو، أو حتى فكرة من الماضي، لا تقولوا إنها لكم لأنكم بهذا تسيئون إلى منظمة القرصنة العالمية.

لا تسرقوا كتاباً كما هو وتغيروا العنوان، هذه ليست قرصنة... هذه حمرنة!!
لا تسرقوا فكرة من التاريخ وتقولوا أنها لكم، هذه ليست قرصنة.. هذه جحشنة!!
لا تسرقوا دولاباً من جارنا أبو محمد، وتقولوا أنه لكم، هذه ليست قرصنة..هذه تيسنة!!
لا تبنوا برج إيفل في مدينتكم وتقولوا أنها فكرتكم، هذه ليست قرصنة.. هذه هبلنة!!
لا تدّعوا أنكم أنتم من اخترع السيارات في العالم، فقط لأنكم تعرفون القيادة.. هذه ليست قرصنة.. هذه جدبنة!!
لا تدعوا معرفة ما تجهلون، بهذا أنتم تهينون مجتمع القراصنة الدولي، لأننا نحن القراصنة خريجو جامعات وكتّاب ومثقفون، ونعيش بين الناس الذين لا يعرفون معنى القرصنة الحقيقي.. وفي كثير من الأحيان نقوم بعملية قرصنة.. ونتهم آخرين بها ..

لهذا أنا أحذركم أن كل تافه يحاول باسم المنظمة أن يسرق أو يمارس أعمالاً غير أخلاقية يعتبر مفصولاً من منظمة القرصنة العالمية،وتتخذ بحقه إجراءات صارمة تصل إلى حد الطرد .
نحن منظمة تتمتع بمصداقية بين كل القراصنة، وعندما نقوم بقرصنة مهمة كسرقة وطن مثلاً، نعلنها على الملأ، المهم لأية عملية قرصنة أنه عندما يعلن عنها أن لا يستطيع أحد إنكارها لاحقاً، علينا أن نقوم بتزوير كل ما يلزم من مستندات ووثائق لتكتمل وتصبح قرصنة كاملة ومكتملة.
وأذكر أولئك التافهين أن سرقة عربة، أو مدفع، أو حتى كيلو بصل، أو سيخ لحم مشوي هو إهانة لمجتمع القراصنة الكبار، وإذا أصررتم على أفعالكم هذه سنتخذ بحقكم إجراءات تصل إلى وصل مكانكم بزمانكم، وأخذكم برحلة إلى بلاد الشام. ■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/7/15) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الخريطة الدرامية الكاملة لرمضان 2010

◄ نبيل محمد

تستجيب الدراما السورية في موسمها القادم «رمضان ٢٠١٠» للنقد الذي توجه للإنتاج الدرامي في الموسم الماضي، بل وتخلق تنوعاً في الإنتاج أكثر من قبل، وتحاول الوقوف في وجه من يصف حركتها بالقهقرى، فالإنتاج الكثيف في هذا العام يصفّ في صف الداعين إلى حركية هذه السلعة، وقدرتها على النفاذ وإغرائها للفضائيات العربية بضرورة الاستهلاك، فالإنتاج الحالي قارب الثلاثين عملاً، وتنوع ما بين الاجتماعي وهو الموضوع الأكثر حضوراً لهذا العام، والتاريخي الذي تعزز ضعف ما كان عليه في السابق، ثم مسلسلات البيئة الشامية والكوميديا التي هي الأقل تواجداً في رمضان المقبل.

وتخلق الدراما لهذا العام نوعاً من التنوع كنا شهدناه من قبل، ولكن ليس بهذه الكثافة والغرابة في بعض الأحيان، لنجد نجومنا بحلل مختلفة، فسلاف فواخرجي في حلة كليوباترا، وسامر المصري سائقاً للتاكسي حينا، وفي دور الحسين حفيد الرسول في مكان آخر، وعباس النوري بديلاً لجمال سليمان، ويارا صبري كاتبةً، وأيمن رضا مشرفاً درامياً، وباسل الخطيب كاتباً ومخرجاً لعمل واحد، وسيف الدين سبيعي ورشا شربتجي، والليث حجو ونجدة أنزور والأخيران يقفان في رأس هرم عملين لكل منهما، ونجد روايتين من أشهر ما كتب في الأدب العربي بصورة درامية.

ويدخل هذا العام طرف قوي في مجال الإنتاج على غير العادة، وهو «مديرية الإنتاج في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون»، فهذه المديرية كانت لا تشكل أكثر من هامش للأعمال الدرامية، أو تقدم في كل موسم أعمالاً تمر مرور الكرام دون متابعة تذكر لانخفاض أهميتها على جميع الصعد، أما في الموسم الحالي فتقدم مديرية الإنتاج كما لا تقدمه أية شركة إنتاج في سورية، فقد وصل إنتاجها إلى خمسة أعمال تتمحور موضوعاتها في المجال الاجتماعي، وهو أيضاً ما يمكن أن نصفه بضعف الإنتاج، أي أنها ما زالت تبحث عن الأعمال غير المكلفة وهذه الأعمال هي: «أقاصيص مسافر» المأخوذ عن قصص الكاتب الكبير زكريا تامر وكتب له السيناريو منيف حسون وأخرجه خالد الخالد ، و«الهروب» تأليف رامي طويل وإخراج ثائر موسى، و«زلزال» لبسام جنيد ومحمد الشيخ نجيب، و«البقعة السوداء» للكاتب خلدون قتلان والمخرج رضوان محاميد، و«ياصديقي» للمخرج عمار رضوان.

وتقف في صدارة الإنتاج الدرامي لهذا العام عدة عناوين تم التسويق لها قبل عرضها بأساليب نموذجية وملأت تصريحات مخرجيها وأبطالها الصحف كافة وهذه العناوين هي:

- كليوباترا: وهو عمل درامي يتناول سيرة الملكة الأشهر في التاريخ المصري كليوباترا، وهو من إنتاج شركة عرب سكرين، سيناريو وحوار قمر الزمان علوش، وإخراج وائل رمضان، أما البطولة فلمجموعة من النجوم السوريين والمصريين ومنهم: سلاف فواخرجي، فتحي عبد الوهاب، محيى إسماعيل، يوسف شعبان، طلحت حمدي، علاء الدين كوكش، نضال سيجري، فرح بسيسو، عبير شمس الدين، خليل مرسى.
- أبواب الغيم: وهو عمل بدوي يكمل فيه المخرج حاتم علي تجربته السابقة في «صراع على الرمال»، ويكتب السيناريو هذه المرة عدنان عودة.
- القعقاع: ويتناول سيرة القعقاع بن عمرو التميمي، وهو من تأليف محمود الجعفوري، وإخراج المثنى صبح.
- باب الحارة٥ : وهو تكملة للأجزاء السابقة منه يخرجه مؤمن الملا بإشراف بسام الملا.
- أسعد الوراق: عن رواية «اللّه والفقر» للكاتب صدقي إسماعيل من سيناريو هوزان عكو وإخراج رشا شربتجي.
- ذاكرة الجسد : عن رواية أحلام مستغانمي، سيناريو ريم حنا وإخراج نجدة أنزور.
- بقعة ضوء٧: حيث وعد المشرف العام عليه الفنان أيمن رضا بجزء مميز يعيد أمجاد هذه السلسلة الاجتماعية الكوميدية، وهذا الجزء من إخراج ناجي طعمي الذي سبق وأخرج الجزء الثالث منه.
- ضيعة ضايعة٢ : وهو الجزء الثاني من الجدلية الكوميدية الاجتماعية التي ولدتها بقعة ضوء، والتي ابتكرها كل من السيناريست د .ممدوح حمادة والمخرج الليث حجو،

بالإضافة إلى بطلي العمل نضال سيجري وباسم ياخور.

- أبو جانتي: أيضاً من أبناء «بقعة ضوء» وهو من بطولة وتأليف سامر المصري، وإخراج زهير قنوع، العمل يرصد الواقع بعيون سائق تاكسي.
- أهل الراية٢ : عمل بيئي شامي يكمل مسيرة أهل الراية في جزئه الأول مع استبدال البطل جمال سليمان بعباس النوري، وهو من إخراج سيف الدين سبيعي.
- أبو خليل القباني: مسلسل يتناول سيرة أبي المسرح العربي ورائد الفن في سورية أبي خليل القباني، مقدماً صورة دمشق خلال القرن التاسع عشر والعمل للكاتب خيري الذهبي والمخرجة إيناس حقي.
- أنا القدس: وهو العمل الوحيد الذي يتناول القضية الفلسطينية لهذا العام حيث يحكي سيرة مدينة القدس بين عامي ١٩١٧ و١٩٦٧ وهو من تأليف وإخراج باسل الخطيب.
- رايات الحق:عمل تاريخي للكاتب محمود عبد الكريم والمخرج محمود الدوايمة.

أما حول الأعمال الاجتماعية التي تتابع مسيرة ٢٠٠٩ في تصوير الانكسارات اليومية والخذلان المجتمعي الذي نعيشه وأغلبنا لا يعيه فقد تم تسجيل عدة عناوين هي:

- تخت شرقي: عمل اجتماعي رومانسي من تأليف يم مشهدي وإخراج رشا شربتجي.
- بعد السقوط: ويتناول سيرة عائلة مشردة إثر سقوط منزلها والمجتمع وكيفية تعاطيه مع هذه الحالة وهو للكاتب غسان زكريا والمخرج سامر برقاوي.
- لعنة الطين: للكاتب سامر رضوان والمخرج أحمد سليمان الأحمد .
- وراء الشمس: تأليف محمد العاص وإخراج سمير حسين.
- ما ملكت أيمانكم: للكاتبة هالة دياب والمخرج نجدة أنزور.
- قيود عائلية: لريما فليحان ويارا صبري وإخراج ماهر صليبي.
- الصندوق الأسود : للكاتبة رانيا بيطار والمخرج سيف الدين سبيعي.
- الخبز الحرام: للكاتب مروان قاووق والمخرج تامر إسحق.
- ويخرج الليث حجو عن إطار الثلاثين حلقة ليقدم خماسية "تقاطع خطر" للكاتب رائف وهبي.

ومن الأعمال الأخرى «سقوط دولة الخلافة» و«الأسباط».

■■

المناضل الطبقي «روبن هود» يواجه الأزمات الراهنة

◄ جهاد أبو غياضة

كثيرة هي الأفلام السينمائية التي تناولت أسطورة البطل الشعبي الانكليزي (رمز الصراع الطبقي وإعادة توزيع ثروات المجتمع) الملقب بـ«روبن هود» منذ أولها «روبن هود ورجاله السعداء» للمخرج بيرسي ستو عام ١٩٠٨، ولطالما قدمت، وأن اختلفت زوايا الرؤيا، ممزوجة بما تحمله السير الشعبية من طرافة الشخصيات الفهلوية التي تظهر على مر العصور كـ«جحا، لص بغداد، علي الزيبق»، وكثيراً ما اختلف المؤرخون الغربيون في تحديد واقعية الشخصية، فالبعض يقول إنها حقيقية، والبعض الآخر يقول إنها فلكلورية من نسج الخيال، أو هي خليط من شخصيات عدة عاشت في أزمنة مختلفة.

في هذه النسخة، يقدم المخرج البريطاني «ريدلي سكوت» صاحب البحوث البصرية النقدية في أفلامه «قهر الفردوس، مملكة السماء، المصارع» استمراراً لفلسفته البصرية في نقد التاريخ وتشريحه. لكن ليس بتتبع مفاصل الأسطورة/الشخصية

لروبن هود اللص الشريف، بقدر ما هي خروج على الأسطورة بالمعنى الحرفي؛ ليقدم استقراء للظروف التي رافقت وأدت لظهور هذه الشخصية، واستحضار لما رافقها من المفاصل التاريخية بغرض توظيفها لتقديم رؤية نقدية لعالم اليوم وأزماته الراهنة.

يبدأ الفيلم من عودة الملك الانكليزي ريتشارد قلب الأسد من حملته الصليبية في القرن الثاني عشر، بكل ما خلفته تلك الحملة من دمار وبشاعة وسفك دماء، عارضاً لما تسببت به تلك الحروب المتلاحقة من أزمة مالية خانقة عصفت بأوروبا، ثم يتطرق لعلاقات الحكم الاستبدادي وعلاقة المواطن والدولة، وانتشار الفساد والضرائب الباهظة، وخداع الشعوب بوعود الإصلاحات للوقوف في وجه العدو الذي يتهدد الدولة، ثم التراجع عن تلك الوعود حين زال الخطر، وبهذا الاستحضار يحاول سكوت تقديم رسالة أخلاقية تدين حروب الإمبراطوريات الجديدة، وعلى رأسها أمريكا، ومن خلفها بريطانيا، في ما سمي بالحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق؛ حين يستحضر تحالف ريتشارد ملك انكلترا والفونس ملك فرنسا خلال الحملة وخلافهما بعدها، وهو هنا يقدم نقداً شديد اللهجة لنتائج تلك الحروب ومجرياتها حين يتحدث عن المجازر التي ارتكبت باسم الحق الإلهي في الأراضي المقدسة تحت حجج واهية وكاذبة. لكن اللافت هنا حين يسمي الفيلم صراحة تلك الأرض بـ«فلسطين» وهو ما عرضه لانتقادات اللوبي الصهيوني التي تعيد للأذهان ما رافق فلميه «مملكة السماء» و«كيان من الأكاذيب» اللذين ينتقدان صراحة ممارسات الإدارة الأمريكية السابقة في منطقة الشرق الأوسط.

لكن أهم ما يقدمه الفيلم، عبر حواراته، هو تحليل الأزمة المالية القديمة وإسقاطها على الأزمة المعاصرة من خلال الحديث عن انتقاد الحكومات، والدعوة إلى إعادة النظر في توزيع الثروة ونظام الضرائب المفروض على المواطن، في ظل أزمة مالية خانقة، والحد من بذخ الطبقات الحاكمة، وانتقاده للحكام بإسقاط مباشر على شخصية الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش الابن، من خلال شخصية «جون» الأخ الأصغر للملك ريتشارد الذي يظهر بمظهر الملك ضعيف الشخصية، أرعن وفاسد..

هذه الإسقاطات تعكس مدى نفاذ رؤية سكوت وقدرته على استخدام التاريخ كمرآة لعكس الواقع الحالي. بينما في النصف الثاني من الفيلم ترد الفكرة الرئيسية التي يصوغها سكوت بفلسفته البصرية المعتادة في تقديم شحنات ملحمية عن قدرة الإرادة الإنسانية على تجاوز الأزمات مهما كانت. لكن ما وجه الفيلم كنتيجة منطقية لتحميله تلك الثيمات والطروحات أن خفت في خضم هذه الأحداث خفة الظل، وأوار العلاقة العاطفية التي جمعت «روبن وماريان» التي كانت هي الطابع المميز لكل المعالجات السابقة، ودفعت الكثيرين لحب هفوات هذه الشخصية وأفعالها، وكانت تدفع لنغفر للبطل كل زلاته وأخطائه.

■■

بين قوسين

تموز.. وانحباس اليسار

◄ جهاد أسعد محمد

يمكن الجزم أن غالبية قوى «اليسار» في المنطقة لم تتعلم حتى الآن درساً واحداً من ملحمة تموز ٢٠٠٦، ملحمة المعرفة والتخطيط الدقيق والانضباط والصمود والتضحية والثقة بالنفس والمستقبل وثبات القلب والقدم والصدق مع الذات ومع الآخرين وتحديد الهدف وتوفير أسباب الوصول إليه... ربما لأن هذه القوى لم تعد قادرة على التعلم بسبب شيخوختها المبكرة أطراً ومحتوى المتجلية ضعف بصر وبصيرة وتخلياً عمّن كانت تدّعي تمثيلهم، وتسليماً غير معلن بالفشل، وغرقاً باليأس أو بالملذات أو بالثانويات... أو ربما بسبب عنجهية وسطحية قادتها «التاريخيين» وكوادرها «العلمانيين» غير المحتاجين لدروس إضافية من «قوى أصولية»، وهو ما يعبّر عن جهل عميق ومفضوح في فهم جوهر الإيديولوجيا الثورية وديالكتيك الحياة، أدى حتى الآن لاهتزازات فكرية قوية، وبالتالي لتغيير الخندق بشكل سافر أو مبطّن..

خلال السنوات الأربع المنصرمة قيل الكثير عن «المعجزة» التي حققتها المقاومة اللبنانية في المواجهة المباشرة والشاملة مع العدو الصهيو-أمريكي وأذنابه الداخليين من قوى وتيارات ومؤسسات وميليشيات وأجهزة استخباراتية وجواسيس ووسائل إعلام، وقدّم «اليسار» الكثير من المساهمات في هذا الإطار، التي إما راحت تمجّد المأثرة وهي «مندهشة»، وإما أنها تعمّدت الاستخفاف بما حققه المقاومون، معتبرة أن كل ما جرى مجرّد انعكاس لمستوى تطور الصراع والتوازنات بين بعض القوى الإقليمية الكبرى.. وفي الحالتين بقي هذا «اليسار» عند سطح القضية، ولم يستطع السير خطوة واحدة نحو عمقها لتحليلها واستنباط الدروس التي يمكن الاستفادة منها للخروج من حالة الموات التي تعيشها معظم قواه..

لم ينتبه «المندهشون» و«المستخفّون» على السواء، لجملة حقائق صغيرة يقدمها التاريخ القريب.. لم يسألوا أنفسهم كيف استطاعت المقاومة اللبنانية، التي يرونها ذات طابع «فئوي» صغير في محيط تملؤه «فئات» أخرى منطوية على ذاتها و«فئة» كبرى تحاول الظلامية الهيمنة عليها، أن تجمع قلوب الناس حولها متناسين فئاتهم؟ لم يتبينوا يقيناً سبب تمايزها وهي التي ولدت في ظل حرب الزعامات الإقطاعية الملوثة طائفياً، والاحتلال الصهيوني، والتدخلات الإقليمية والدولية، واشتداد الانسحاق الطبقي للفقراء..

إن جل ما فعلته هذه المقاومة ذات التنظيم المحكم الكتيم بكل بساطة، أنها وجّهت نيرانها نحو العدو الحقيقي، ووظّفت باتجاه هذا الهدف كل الإمكانات الذاتية الخلاقة والمساعدات الخارجية، وجرّت المرجعيات الدينية والزعامات العشائرية إلى صفوفها بحكم الأمر الواقع المستجد وبواكير انتصاراتها الميدانية، وحاولت قدر ما تتيحه بنيتها وإيديولوجيتها إنتاج خطاب سياسي وسلوك يومي يتناغم مع الهدف المعلن.. ثم بدأت تحصد الانتصارات الكبرى!.

«كم من فئة قليلة...» عقيدة راسخة عند البعض يعدّون لتحقيقها ما استطاعوا من «قوة ومن رباط الخيل»، وهي مؤثر عاطفي عند البعض الآخر يتلوها فيصيبه الوجد، لكنها بالنسبة للعديد من القوى اليسارية كلام قد يُردّد بسطحية دون إدراك لمتطلباته ولوازمه، رغم أنهم كثيراً ما كانوا «فئة قليلة» لأسباب اختلقها وعممها أعداؤهم، وهم كذلك اليوم، بسبب تشرذمهم ويأسهم وضياع بوصلتهم ووهن هممهم، ولن يكون لهم أي حضور أو دور أو أثر، أو حتى مجرد البقاء، إلا إذا مضوا باتجاه دورهم الوظيفي الإنساني، وهو الوحيد الذي سيفتح قلوب وعقول وأبصار الناس باتجاههم، ويكسر عزلتهم والنفور منهم ومعاداة الكثيرين لهم على الاسم والشبهة..

بعد الانهيار الكبير، غيرت بعض القوى اليسارية أسماءها وبعض مرجعياتها، وأخذت «العلمانية» بعضها الآخر إلى مواقع وخنادق أخرى، وتشظت أخريات إلى فصائل لا تختلف جوهرياً بشيء بسبب انعدام الوزن والرؤية، كما تقوقعت فصائل منها على نفسها وأغلقت أبوابها وعقولها لتغرق في العدمية.. كل ذلك في سبيل البقاء والاستمرار، لكنه لم يجدِ نفعاً.. والاضمحلال يستمر..

أزعم أن قسماً صغيراً مَن اليسار ما يزال حتى الآن قابضاً على الجمر، ويضع نفسه في مواجهة مهام حاضره ومستقبله.. ولعله الوحيد الذي تمكن المراهنة عليه في تعلم دروس تموز ٢٠٠٦.. وتموز يوسف العظمة، «تموز» الحياة المتجددة والخصب والنماء، الذي يعود من العالم السفلي ليملأ الأرض خضرة وعدلاً وضياءً..

mjihad@kassioun.org

؟ شو يعني؟

أن ينجز مدخل دمشق الشمالي الشرقي بهذه السرعة وبهذه المهنية والجمال، بينما ظل العمل في ساحة العباسيين يتخبط زماناً طويلاً؟

يعني أننا عندما ننوي ننجز.. ولكن قلّما ننوي.. فلماذا؟؟